الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جامعـــة مولـــود معمـــري تيـــزي-وزو
كليـــة الآداب واللغات
قســـم اللغة العربية وآدابها

مذكرة لنيل شهادة الماجستير

التخصّص: اللّغة والأدب العربي

الفـــــرع: علوم اللغة

إعداد الطالب: خليل حميش

الموضوع:

جهود شوقي ضيف التّجديدية في النّحو العربي
- دراسة في الأسس والمنهج-

لجنة المناقشة:

د/ السعيد حاوزة، أستاذ محاضر صنف "أ" جامعة مولود معمري – تيزي وزو-.....رئيساً

أ.د/ صالح بلعيد، أستاذ التعليم العالي، جامعة مولود معمري – تيزي وزو-.....مشرفاً ومقرراً

د/بوعلام طهراوي، أستاذ محاضر صنف "أ" جامعة البويرة.....ممتحناً

د/ يوسف مقران، أستاذ محاضر صنف "أ" المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة-.....ممتحناً

تاريخ المناقشة:16-04-1435هـ/16-02-2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

(طه:114)

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل إلى اللغة العربية في هذا الزمان الذي تنكّر لها فيه الصديق قبل العدو، وأرادوا أن يوقّعوا شهادة وفاتها قبل الأوان، ولكن يمكرون ويمكر الله، والله خير الماكرين.

شكر وعرفان:

بدايةً أشكر الله ﷻ على توفيقه لي

لإنجاز هذا البحث؛

وأتوجّه بشكري الجزيل إل الأستاذ

المشرف الدكتور صالح بلعيد على

قبوله الإشراف على هذا البحث؛

كما أتقدّم بشكري الخالص إلى كلّ الأساتذة

الذين أشرفوا عليّ خلال كلّ مشواري

الدراسي؛

هذا، دون أن أنسى الوالدة الكريمة التي لها

أنعم عليّ لا تُعدّ ولا تحصى...

مقدّمـــــة: لقد عرفت الدراسات اللغوية العربية حركة كبيرة، ونشاطا دؤوبا مع بداية القرن العشرين؛ إذ ظهرت العديدُ من الجهود الجادّة التي حاولت بعث الدرس اللغوي من حالة الركود التي كان يعيشها، بعد مروره بفترة طويلة من الجمود والانغلاق. وقد اتّجهت هذه الجهود إمّا إلى التراث؛ محاولةً إعادة قراءته وفهمه، وفق المستجدّات المعاصرة، وإمّا إلى مختلف النظريات الغربية الحديثة، وذلك بغية استثمار نتائجها في تراثنا اللغوي.

ويُعدّ النّحو من أهم العلوم التي حظيت بالنصيب الأوفر من البحث والدراسة؛ حيث لاحظ النّحاة المحدثون ضرورةَ جعل النّحو العربيّ مواكبا لمختلف التطوّرات الحاصلة في الحياة المعاصرة، وذلك بتخليصه من مختلف المسائل الزائدة التي علقت به على مرّ تاريخه الطويل، والتي لم يعد لها مكان ــ كما يرى النّحاة ــ في عصرنا الراهن. ومن هنا شرعوا في إقامة حركة من الأبحاث والدراسات تصبّ كلُّها في هذا الغرض، مع اختلاف في التوجّهات والرؤى من دارس لآخر. ومن أهم الدارسين الذين تصدّوا لهذا النوع من الدراسة الأستاذ شوقي ضيف الذي حاول ــ من خلال مؤلّفاته في هذا المجال ــ أن يرسم صورة جديدة للنّحو العربي تقوم على اليسر والبساطة في التناول، مُبعِدا النّحوَ من تعقيدات النّحاة القدامى وتخريجاتهم الفلسفيّة. وقد تأسّى شوقي ضيف في دراسته بآراء ابن مضاء القرطبيّ التيسيريّة، وخاصة بعدما قام بتــحقيق كتابه (الردّ على النحاة) في سنة 1947م.

ومن هنا سيسعى هذا البحث إلى كشف أهم المرتكزات التي قام عليها الدرس النّحوي عند شوقي ضيف في حلّته الجديدة، محاولا تقديم مقاربة نقدية لمجهودات شوقي ضيف التيسيريّة في الدرس النّحوي العربي.

سبب اختيار الموضوع: هناك عدّة أسباب دفعتني إلى خوض غمار هذا الموضوع، لعلّ أهمّها ما يلي:

– ولَعي الكبير بالدراسات النّحوية، سواء القديمة منها أو الحديثة؛ ومن هنا جاء اختياري لهذا الموضوع الذي يدفع صاحبه إلى العودة لمختلف الكتب والمؤلّفات النّحوية التي أُلِّفت على مرّ العصور المتلاحقة في تاريخ النّحو العربي؛

– إيماني العميق أنّ كلَّ تجربة، من التجارب التيسيرية التي تقدّمَ بها النّحاة المحدثون، يجب أن تحظى بدراسة خاصة تحيط بجميع جوانبها بطريقة دقيقة ومتأنّية، حتى نُبعد أنفسَنا عن الوقوع في الأحكام العامة، والإسقاطات التعسفيّة التي تبخسُ الناسَ أشياءَهم، وعادة ما تكون مُجانبة للصّواب، ولا تُفضي بالبحث إلى نتائج يرتاح لها الضميرُ العلميّ؛

– كون تجربة شوقي ضيف النّحوية من أهم التجارب المعاصرة التي قُدّمت في هذا الميدان.

الإشكالـــــية: انطلاقا ممّا سبق الإشارة إليه رأينا معالجة الإشكالية التالية:

ــ هل استطاع شوقي ضيف **تجديد النّحو** العربي وفق منهج جديد يتناسب مع الواقع التعليمي الجديد في الوطن العربي؟ وهذه الإشكالية تتفرّع عنها أسئلة أخرى هي:

- ماهي الأرضية المعرفية التي انطلق منها شوقي ضيف في محاولته التجديدية للنحو العربي؟
- ماهي أهم الأسس التي قامت عليها هذه المحاولة؟
- ماهي أهم النقود التي وجّهت لهذه المحاولة؟

هذه الأسئلة إذا هي ما سيحاول أن يجيب عنه هذا البحث، وهي أسئلة نزعم أنّها جديرة بالبحث والدراسة.

الفرضيـــات: بنينا بحثنا هذا على الفرضيات التالية:

* ألاّ تُعدُّ آراء شوقي ضيف من الآراء المعاصرة الرائدة في دراسة النّحو العربي، ومن ثَمّ ينبغي إفرادها بدراسة خاصّة تكشف عن كلّ مكامنها وأغوارها، وذلك تفاديا للسقوط في التعميم الذي غالبا ما يطبع هذا النوع من الدراسات؟

* ألا تحتوي محاولة شوقي ضيف التجديدية على العديد من الاجتهادات النّحوية التي يمكن الاستثمار فيها في تأليف الكتب النّحوية التّعليميّة الموجّهة إلى مختلف المستويات التّعليميَّة للناشئة؟

* أليس القيام بمثل هكذا دراسات، تتناول جهود النّحاة المحدثين بمثابة تعميق لوعي الدّارسين بهذه الجهود، وبالتّالي العمل على الاستفادة منها في أرض الواقع إن كان فيها فائدة تُرجى للغة العربيّة، أو العمل على إلغائها كلّية إن كان فيها خروج عن النّهج القويم للغة العربيّة؟

* ألا يمكن أن نقول إنّ قضيّة وجوب تيسير النّحو من عدمه هي أمّ القضايا التي عرفت وما تزال سجالات ساخنة بين النّحاة المحدثين، ومن هنا تظهر أهمية القيام بهذا النّوع من الدّراسات التي تحاول الخروج برأي سديد في المسألة، يسمح لنا إنهاءَ هذا النّقاش، ويتيح لنا فرصة التفرّغ لقضايا ورهانات أخرى تهمّ الأمّة أكثر فأكثر؟

منهـــج الدراســـة: وسيكون مُعتمدُنا، في هذا البحث، هو المنهج الوصفيّ التّحليليّ الذي يعتمد على الوصف والتّحليل، ثم النقد والتقعيد، ومن هنا سيكون تطبيقنا لآليات هذا المنهج عبر مراحل هذا البحث كما يلي:

ـ **وصف الظّاهرة:** سنعمد إلى وصف مختلف الآراء والأسس التي بنى عليها الدكتور شوقي ضيف منهجه الجديد في دراسة النّحو العربيّ؛

ـ **تحليل الظّاهرة:** هي مرحلة أكثر عمقا من سابقتها؛ وفيها سنقوم بتحليل ومناقشة الآراء والأسس بغية الوصول إلى الفهم الصّحيح لها؛

ـ **نقد الظّاهرة:** وبعد ذلك سنسعى إلى إخضاع مختلف هذه الآراء للنّقد؛ وذلك وفق ما توفّر لدينا من إمكانيات، وبالاستناد إلى مختلف آراء الدارسين الذين أدلو بدلوهم في هذا المجال؛

ـ **التقعيد للظّاهرة:** وفي الأخير سنحاول التقعيد لهذه الآراء؛ وذلك بالخروج بنتائج نرجو أن تكون لها كلمة الفصل في الظاهرة المستَهدَفة بالدّراسة في هذا البحث.

بنيـــة البحـــث: اقتضت طبيعةُ هذا البحث أن نعالجه في مقدمة وتمهيد تليهما أربعةُ فصول أردفناها بخاتمة تبيّن أهمّ نتائج المُتوصّل إليها، وذلك كما يلي:

- **مقدّمـــــــــة:** تطرّقنا فيها لأهم الأسباب التي دفعتنا إلى خوض غمار هذا الموضوع وبيّنا فيها بنية البحث، وبعض النتائج التي نزعم تحقيقها في هذا البحث.

- **تمهيـــــــــد:** تحدّثنا فيه باختصار عن معظم المراحل التي مرّت بها اللغة العربية منذ الجاهلية إلى عصرنا الحديث؛ وذلك حتى نربط الماضي بالحاضر، ونفهم مختلف الفترات التي مرّت بها اللّغة العربيّة عبر تاريخها الطّويل حتى وصلت إلى الصّورة المعروفة عنها حاليّا.

* **الفصل الأوّل: خلفيات حركة تجديد النّحو عند شوقي ضيف:** وتحدثنا فيه عن كيفية تصوّر شوقي ضيف للتجديد، والأرضية التي انطلق منها في بناء مشروعه التجديدي، بالإضافة إلى الأسباب الداعية إلي تيسير النّحو عند دعاة التّيسير والتّجديد بشكل عام، وذلك من خلال المباحث التّالية:

1. **في مفهوم التّجديد عند شوقي ضيف.**
2. **في أسباب الدّعوة إلى تيسير النّحو العربيّ.**
3. **ثورة ابن مضاء وأثرها على شوقي ضيف.**

* **الفصل الثاني: دراسة في الأسس المنهجية لآراء شوقي ضيف التّجديدية:** يُعدُّ هذا الفصل بمثابة الجانب التّطبيقي للدّراسة؛ حيث حاولنا أن نتعرض فيه بالشرح والتحليل لبعض المسائل النحوية التي تعرّض لها شوقي ضيف في محاولته التجديدية وقد آثرنا الاحتفاظ تقريبا بنفس العناوين التي اعتمدها شوقي ضيف في كتابه (تجديد النّحو) وبالتالي جاء هذا الفصل في ستة مباحثَ كما يلي:

1. **إعادة تنسيق أبواب النّحو.**
2. **إلغاء الإعرابين التقديري والمحلّي.**
3. **إهمال الإعراب ما لم يفد شيئا في صحّة الكلام وسلامة النّطق.**

4. وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النّحو.

5. حذف الكثير من الزوائد في أبواب النّحو.

6. تطعيم بعض أبواب النّحو بإضافات لتمثّل الصّيغة العربيّة تمثّلا دقيقا.

* **الفصل الثالث: نظرات نقدية في آراء شوقي ضيف التجديدية:** أمّا الفصل الأخير فقد جاء على شكل مقاربة نقديّة لمحاولة شوقي ضيف التّجديدية في بعدها العام؛ حيث سنحاول فيه أن نُنزِل محاولة شوقي ضيف في المنزلة المناسبة لها، وأن نتعرّف على نصيبها من الحقيقة العلميّة، وذلك في ظل المباحث التّالية:

1. موقع آراء شوقي ضيف بين ثنائية النّحو واللّغة.

2. آراء شوقي ضيف بين ملكة اللّسان وصناعة العربيّة.

3. **موقع آراء شوقي ضيف بين ثنائية النّحو العلمي والنّحو التعليميّ.**

- **الخاتمة:** وفيها تعرّضنا إلى ذكر أهم النتائج التي توصّل إليها هذا البحث.

الدراســـــات السّـــــابقة: لقد استقطبت آراء شوقي ضيف التّجديدية اهتمامات العديد من الدارسين في هذا الميدان؛ حيث نجد لها وجودا في ثنايا العديد من الدراسات النّحوية المعاصرة إلاّ أنّ هذا الاهتمام الكبير من طرف الدارسين لم يَنْحُ بهم إلى إفراد جهود شوقي ضيف بمؤلفات خاصّة، اللهمّ إذا استثنينا بعض الدّراسات القليلة التي وجدناها في هذا الميدان، ومنها ما يلي:

1 ــ دراسة الدكتور علاء الحمزاوي، وهي دراسة قيّمة حاول صاحبُها أن يتتبّع أهمّ آراء شوقي ضيف في مساحة لا تتعدّى ثماني وسبعين صفحة، وهو ما جعل بحثه يتّسم بنوع من التسرّع في المعالجة؛

2 ــ دراسة للدكتور ياسين أبو الهجاء تحت عنوان (مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة) وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه أفرد فيها الباحث حيّزا كبيرا لآراء

شوقي ضيف التّجديدية، ولكنّها تبقى دراسة قاصرة باعتبارها لم تتعرّض لكلّ آراء شوقي ضيف؛

3 ــ دراسة للدكتور أمين عبد الله سالم تحت عنوان (تجديد النحو ونظرة سواء) وهي دراسة قيّمة حاول فيها المؤلف أن يقدّم قراءة نقدية لآراء شوقي ضيف التجديدية، وتعرّض فيها لعديد المسائل النّحوية التي تناولها شوقي، وذلك بمقارنة أراء شوقي ضيف مع آراء غيره من النحاة القدامى والمحدثين، وهي دراسة في عمومها تركّز على الجانب النقدي أكثر من غيرها من الجوانب الأخرى؛

4 ــ دراسة لباحثةٍ إيرانيّة جعلت من آراء شوقي ضيف النحوية والبلاغية موضوعا لرسالتها في الدكتوراه، وهي رسالة لم أتمكّن من الحصول عليها لحدّ الآن.

ومع هذا تبقى هذه الدراسات غير كافية، ولا تروي غليلَ الباحث في هذا الميدان، ومن هنا أرجو أن يكون بحثي هذا لبنةً طيّبةً تسدّ الخلل الموجود في هذا الباب.

صعوبـــــــات البحث: لا شكّ أنّه لا يخلو أيُّ بحثٍ من صعوبات، وقد كان نصيبي منها في هذا البحث ما يلي:

- عدم تطبيق آراء شوقي ضيف على أرض الواقع، ممّا يصعّب على الباحث الذي يتصدّى لها بالدراسة إعطاء كلمة الفصل فيها؛ وذلك باعتبار هذه الآراء تتواجد فقط في عالم التّنظير دون التّطبيق؛
- تضخّم المدوّنة؛ لكون هذا البحث يستدعي الاطّلاع على العديد من الدراسات التي أُلِّفت في هذا المجال قديما وحديثا؛
- قلّة الوقت المخصّص لإنجاز البحث؛ حيث يبقى الباحث في الماجستير دائما مقيّدا بفترة زمنيّة محدّدة لإنجاز بحثه.

تمهيـــــد: تعَدُّ اللغة من أهمّ الظّواهر الاجتماعية ارتباطا بالإنسان؛ فهي تنمو وتتطوّر معه وتصاحبه في كلّ مناحي الحياة المتعدّدة، مُعبِّرةً بذلك عن آماله وطموحاته وتصوّراته لمختلف الظواهر المعنويّة والحسيّة المحيطة به، كما تتدخّل اللغة أيضا في ضبط علاقة الإنسان بغيره من بني البشر في مختلف أشكالها ومستوياتها، ومن هنا لن نكون مجانبين للصواب إذا قلنا إنّ اللغة جزءٌ لا يتجزأ من الإنسان؛ باعتبار أنّنا لا يمكن أن نتصوّر وجودا للإنسان خارج نطاق اللغة، كما أنّ اللغة لا يمكن أن يكون لها وجود إلاّ حيث وُجد الإنسان.

وإذا نظرنا في اللغة العربية نجد مثالا صادقا على هذا الكلام؛ حيث ارتبطت اللغة العربية أيّما ارتباط بالمجتمع العربي في كلّ مراحله وأطواره المتعدّدة، وهو ما جعل العديد من المعطيات الاجتماعية للمجتمع العربي تنسحب على طبيعة اللغة العربية في تناغم وطواعية قلّما نجد لهما مثيلا؛ إذ أبدت اللغة العربيّة قابليّة كبيرة لاستيعاب الظواهر اللغوية الطارئة، والتي فرضتها الظروف السياسية والاجتماعية والفكرية للمجتمع العربي؛ ففي العصر الجاهلي عبرّت اللغة العربية عن كلّ مكوّنات البيئة الجاهلية البسيطة بكلّ دقّة ومرونة، وهو ما نراه جليّا في اللغة المأثورة عن هذه الفترة سواء كان ذلك شعرا أو ونثرا، كما استجابت اللغة العربية لكلّ معطيات الواقع الجديد الذي رسمت معالمَه الرسالةُ المحمديةُ الخالدةُ؛ فقد استطاعت أن تعبّر بكلّ صدق عن تعاليم الدين الجديد، كيف لا ؟ وهي اللسان الذي اختاره خالقُ الأرض والسماء ليُنْزِلَ به آخرَ كُتبِه على خاتم رسلِه ﷺ، وقد عرفت اللغة العربية في هذه الفترة طفرة نوعية لم تشهد لها نظير؛ حيث كان نزول القرآن الكريم بالعربيّة الفصحى أهمَّ حَدَث في مراحل تطوُّرها؛ فقد وحَّد لهجاتها المختلفة في لغة فصيحة واحدة، وأضاف إلى معجمها ألفاظًا كثيرة وأعطى لألفاظٍ أخرى دلالات جديدة، وارتقى ببلاغة التراكيب العربية إلى درجة تكـــاد تلامس فيهـــا حدود الإعـــجاز. كمـــا كان القرآن الكريم السببَ المباشرَ الذي دفع علماءَ العربيّة إلى إقامة حركة هائلة من الدّراسات اللغوية والبلاغيّة فضلا عن الدّراسات الشرعيّة، وهي حركة لم تخمد جذوتُها إلى اليوم.

ومع كل هذه المعطيات الجديدة التي أسبغها نزول القرآن على اللغة العربية واصلت هذه اللغة مسيرتها في العصور التي أعقبت فترة صدر الإسلام؛ ففي العصر الأمويّ خطت خطوات ثابتة نحو العالميّة حين أخذت تنتقل مع الإسلام من خلال الفتوحات الإسلاميّة؛ إذ انتشرت اللّغة العربيّة في شمال الجزيرة العربيّة وحلّت بذلك محل اللغة الآراميّة التي كانت سائدة في فلسطين وسوريا والعراق، كما زَحَفَتْ غربًا فحلَّت محلَّ اللغة القبطيّة في مصر، وانتقلت مع الفاتحين إلى شمال إفريقيا فَخَلَفَتْ اللغة البَرْبَرية، وانفتح لها الطريق إلى غرب إفريقيا والسودان، ومن شمال إفريقيا انتقلت إلى إسبانيا وجُزُر البحر المتوسط وقد أصبحت العربية اللغة الرسميّة للدولة في مختلف هذه الأمصار، وأصبح استخدامها دليلاً على الرُّقي والمكانة الاجتماعيّة. كما استجابت اللغة العربيّة لمعطيات العصر العباسي وهو العصر الذي عرف ازدهارَ الحضارة الإسلاميّة في مشرق العالم الإسلامي وفي مغربه وفي الأندلس، وبدأت تلك المرحلة بالترجمة وخاصة من اليونانية والفـــارسية، ثم الاستيعاب وتطويع اللغة، ثم دخلت طَوْر التأليف والابتكار. ولم يَعُد معجم لغة البادية قادرًا وحده على التعبير عن معاني تلك الحضارة، فحمل العلماء على عاتقهم مهمَّة تعريب المصطلحات، وتوليد صيغ لمصطلحات أخرى، وتحميل صيغ عربية دلالات جديدة لتؤدِّي معاني أرادوا التعبير عنها. وبهذا استطاعت اللغة العربية التعبيرَ عن أدقِّ المعاني في علوم تلك الحضارة وآدابها.

وبعد كلّ هذه المراحل الزاهية في حياة اللغة العربية أخذت تدخل في مرحلة أخرى تميّزت بالتراجع والانحدار؛ فقد ضعُف شأن الأمة العربية، وانقسمت إلى دولٍ ومماليكَ متناحرةٍ فيما بينها، فتربّص بها الأعداء، فكانت محنةُ التتار بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير وفتحت المجالَ لمصائبَ أخرى أثّرت على اللغة العربية بشكل خاص، وعلى الأمّة العربية بشكل عام. ولم تكد الأمة تستفيق من كلّ تلك النكبات حتى وجدت نفسَها ضحيةَ الاستدمار الحديث الذي احتلّ معظمَ أقطارها؛ حيث تقاسم كلٌّ من الإنكليز والفرنسيين والإيطاليين واليهود أراضي الأمة العربية الإسلامية، وقد رأى هؤلاء المستدمرون أنّ أفضل وسيلة لهَدْم تماسُك المسلمين والعرب هي هَدْم وحدة الدِّين واللغة، فبذلوا قصارى جهدهم من أجل هذا الغرض فحاولوا هَدْم وحدة اللغة بالدّعوة إلى إحلال اللّهجات العامية محلَّ العربيّة الفصيحة، وأخذ دعاتُهم

يروِّجون لفكرة كتابة العلوم باللغة التي يتكلَّمها عامة النّاس، وطَفِقَ بعضُهم يضع قواعدَ للهجة أبناء القاهرة، واقترح آخرون كتابة العربية الفصيحة بالحروف اللاتينية، وغير ذلك من المخططات التي تسعى إلى القضاء على اللغة العربية الفصيحة، وتعمل على إقناع أبناء العربيّة بأنّ لغتهم عاجزة عن الإيفاء بمعطيات النّهضة المعاصرة، وهو الأمر الذي أدخل اللغة العربيّة في دوّامة ليس لها قرار، وجعلها تتأخّر عن المعطيات العلمية والحضاريّة في عصرنا الراهن ما جعل معظم البلدان العربيّة تعتمد على اللغات الأوروبية في دراسة مختلف العلوم والفنون الحديثة.

وبناء على كلّ هذه المعطيات أخذ علماءُ اللغة العربية على عاتقهم مهمّةَ إعادة اللغة العربيّة إلى مجدها التليد؛ بجعلها مواكبة لمستجدّات الحياة الراهنة، وهذا في عصر يُعْرَفُ عنه بأنّه عصرُ السّرعةِ وتدفقُ المعلومات، وعصرُ التكنولوجيا التي فاقت إنجازاتُها كلَّ التصوّراتِ. وقد رأى عددٌ غيرُ قليلٍ من هؤلاء العلماء ــ وعلى رأســهم علماء مجمــع اللغة العربيّة بالقاهرة ــ أنّ مشكلَ اللغة العربية في وقتنا الراهن يتمثّل أكثر في ما يتمثّل في صعوبة نحوها وتعقيده وكثرة تخريجاته وتفريعاته، ما يجعل من ممارسة اللغة العربية الفصيحة في حياتنا المعاصرة أمرا يستعصي على المتخصصين في اللغة ذاتهم، فما بالك بالعــامة من الناس وانطلاقا من هذا الرأي أطلق هؤلاء العلماءُ صفّارةَ الإنذار من النّحو، وسدّدُوا سهامَهم العلمية تجاهَهُ رغبةً في تيسيره وعصرنته، وجعله في متناول الناشئة والمتعلمين، وقد شرعوا منذ بداية القرن الماضي في إقامة حركة من الأبحاث والدراسات ترمي إلى هذا الغرض مع اختلاف في التوجّهات والآراء في ما بينهم، وذلك في تحديد ماهيّة التّيسير الذي ينشده كلّ واحد منهم.

ومن هنا سنعمل في هذا البحث على تسليط الضوء على واحدة من أهم التجارب التيسيرية التي قُدّمت في هذا المجال، ألا وهي تجربة الدّكتور شوقي ضيف، إذ آمن هذا الرجل **بالتّجديد**، وظلّ طولَ حياته يعمل على رسم خريطة جديدة للنّحو العربيّ تجعل منه سهلا مستساغا لدى النّاشئة والمتعلمين، وقد توّج كلّ جهوده بكتاب سمّاه **(تجديد النّحو)** بيّن فيه أهم الأسس التي تقوم عليها نظرته التّجديدية، وهو الكتاب الذي يمكن أن نعدّه بمثابة المدوّنة التي

يقوم عليها هذا البحث الذي وسمته بـــ **(جهود شوقي ضيف التجديدية في النّحو العربيّ).** والذي نسعى من خلاله إلى التوقّف عند مختلف محطات هذا الكتاب قصد التعمّق أكثر في مختلف المرتكزات التي أقام عليها شوقي ضيف صرحه التّجديدي في النّحو العربيّ، كما ستكون دراستنا لهذه التجربة بمثابة نافذة تفتح لنا آفاقا أوسع ومساحاتٍ أرحب للإجابة على السؤال الأهم الذي يعتبر بمثابة مربط الفرس في هذه المسألة، ألا وهو: هل حقيقةً صعوبةُ تعلّم العربية كامنة في نحوها، فبالتالي صحة ما ذهب إليه دعاة التّيسير والتّجديد وعلى رأسهم شوقي ضيف، أم أنّ هذه الشكاوي من صعوبة النّحو العربيّ لا أساس لها من الصّحة، فبالتالي صرف النّظر عن مسألة التّجديد والبحث عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء عجز المواطن العربيّ عن التعبير بكلّ طلاقة عن أغراضه المختلفة بلغة عربيّة فصيحة لا تشوبها أخطاء أو انحرافات لغويّة.

هذا إذا ما سنسعى تحقيقَه في هذا البحث المتواضع، واللهَ ﷻ نسأل أن يوفّقنا في هذا العمل، وأن يجعله مخلصا لوجهه الكريم إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

* * *

فصل تمهيدي

دراسة في المصطلحات

لقد كثرت الدّعوات التي تنادي بتيسير النّحو في العصر الحديث، وتعــدّدت البحوث والدّراسات التي أُلّفت في هذا المضمار، كما تنوّعت المناهج التي اعتمدت عليها كلُّ محاولة من هذه المحاولات، وقد نتج عن كلّ ذلك زخمٌ كبيرٌ من المصطلحات المختلفة؛ حيث انتظمت هذه المحاولات "تحت أسماء وألقاب مختلفة، مثل إحياء النّحو وإصلاحه وتحريره ونقده وتهذيبه وتيسيره، كما جاء بعضُها نعتا لصورة من صور النّحو يحسبها صاحبُها جديدةً وجديرةً أن يكون لها في ساحة التّصنيف النّحوي مكانٌ ومن ذلك النّحوُ «الجديد» و«المعقول» و«الواضح» و«المصفّى» و«الكامل». وقد انصرفت المراجعات جميعها إلى التقعيد، ليكون أوفى بغايته الأصلية، وهي تقويم اللسان أو إصلاح المنطق أو توقي اللّحن"[1]. وهذه المصطلحات كما يبدو هي مصطلحات جديدة لم يتناولها القدماء من النّحاة، ولم تكن موجودة في زمانهم، وهذا على الرغم من وعيهم بتلكم المشكلة من الناحية التّربوية؛ حيث اعتمدوا في مؤلفاتهم التي تناولت هذه المسألة على مصطلحات وعناوين تميّزت بجنوحها نحو البعد التّعليميّ التّربويّ، ومن ذلك: الموجز في النّحو، المختصر في النّحو، الواضح في النّحو، الإقناع في النّحو، الإشارة في النّحو، الوجيز في النّحو، المهذّب في النّحو، التفاحة في النّحو التلقين في النّحو، كفاية المبتدأ وغيرها من العناوين الأخرى التي اعتُمِدت في هذا النوع من المؤلفات وهي كتب لا تختلف كثيرا في محتواها عن الكتب النّحوية المطوّلة والمتخصّصة إلاّ في طريقة عرضها للمادة النّحوية؛ وذلك باعتمادها على الاختصار والانتقاء من جملة النّحو الكليّ وفق ما يتناسب مع مستوى المبتدئين من المتعلمين.

وسنحاول في هذا الفصل أن نتوقّف عند بعض المصطلحات التي رافقت مختلف الأبحاث والدراسات التي حاولت إعادة النّظر في النّحو العربيّ خلال العصر الحديث، وهي مصطلحات كثيرة لا يمكن الوقوف عندها كلّها، ولكن ذلك لا يمنع من الوقوف عند أشهرها وأكثرها انتشارا وذلك بالتركيز على دلالتها المعجمية والصرفية والاصطلاحية، ثمّ محاولة إجراء مقارنة بين دلالاتها المختلفة. والمصطلحات التي سنتناولها في هذا الفصل يمكن أن نمثّل لها وفق الشكل الآتي:

---

[1]– سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومثاقــفات، ط1. القــاهرة:2004، عالم الكتاب، ص206.

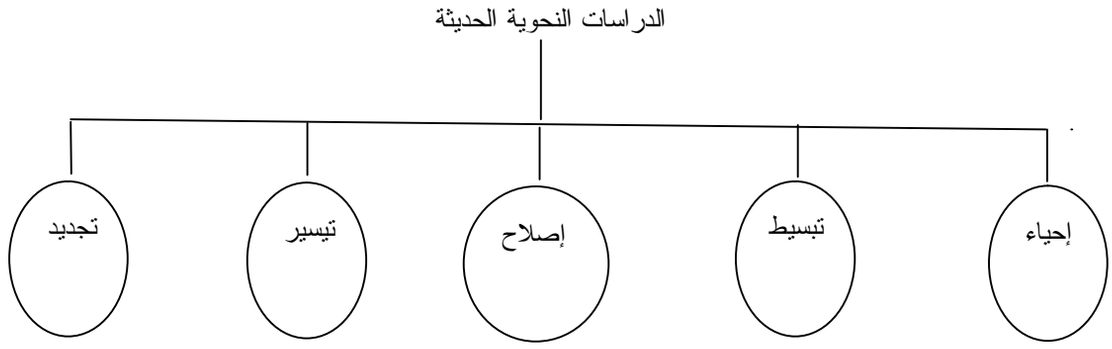

1- الإحياء: إنّ المتأمّل في الدلالة المعجمية لمصطلح **(الإحياء)** يجد أنّه مصدر للفعل (أحيا) "يُقال: حيّ يحيا فهو حيٌّ، ولقوم حسُنت حالتهم، والطريق : استبان، وأحيا الله فلانا: جعله حيًّا وأحيا الله الأرض: أخرج فيها النبات، وفي التنزيل العزيز: ﴿ فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾"[1] ومن مجموع هذه الدلالات المعجمية يمكن أن نقول إنّ المعنى اللغوي لمصطلح **(الإحياء)** هو معنى إيجابي يوحي إلى الخصوبة والنماء والخيريّة، والانتقال إلى الأحسن والأفضل، ولعلّ هذه المعاني المعجمية لمصطلح **(الإحياء)** لها علاقة مباشرة بالمعنى الذي يقصده النّحاة المحدثين في دراستهم النّحوية؛ فكأنّهم يتصوّرون النّحو العربي قد أصابه الموت والبلى والقحط، ومن ثمّ عمدوا في أبحاثهم ودراساتهم إلى إحيائه ونفخ الروح فيه وبعثه من جديد بعد حالة السُّبات الطويلة التي مرّ بها. وإذا نظرنا في الوزن الصرفيّ لمصطلح **(الإحياء)** نجده جاء على وزن (إِفْعَال) نحو: إرسال، إملاء، إنفاق، إنعاش وغيرها من المصادر الأخرى التي جاءت على هذا الوزن الذي يدلّ على انتقال أثر الفاعل إلى غيره وتأثيره فيه؛ فالإحياء يكون في الكائن الميّت، والإرسال يكون إلى المرسل إليه، والإملاء يكون إلى المُملى عليه والإنفاق يكون على الفقير وغيره من المستحقين للإنفاق، والإنعاش يكون للمريض الموجود في حالة إغماء ونحوها، كما قد يأخذ بعدا مجازيا نحو قولنا: إنعاش الاقتصاد الوطني. ومن هنا يمكن أن نقول إنّ مصطلح **(الإحياء)** كما يظهر من خلال وزنه الصرفيّ، وكذا من خلال تتبّع معاني بعض المصادر التي شاركته في نفس الوزن الصرفي، يدلّ على التأثير الذي يحاول أن يحدثه النّحاة في النّحو العربي قصد الدفع به نحو الأفضل والأحسن.

[1]- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ، ط4. مصر: 1425هـ/2004م، مكتبة الشروق الدولية، مادة: حَيِيَ.

هذا إذا من الناحية المعجمية والصرفية لمصطلح **(الإحياء)** أمّا إذا نظرنا في دلالة الاصطلاحية نجده يرتبط أكثر بمحاولة إبراهيم مصطفى في الثلث الأول من القرن العشرين؛ حيث ورد هذا المصطلح في عنوان كتابه الذي سماه **(إحياء النّحو)** والذي يُعدُّ "أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النّحو التقليدية."[1] وقد بيّن في المؤلَّف معنى الإحياء الذي يقصده في عنوان الكتاب فقال: "أطمع أن أغيّر منهج البحث النّحوي للغة العربية وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النّحو، وأبدّلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقرّبهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها."[2] والمنهج الجديد الذي يقترحه إبراهيم مصطفى هو "أن نَدرُس علاماتِ الإعراب على أنّها دوال على معاني، وأن نبحث في ثنايا الكلام عمّا تشير إليه كلّ علامة منها، ونعلم أنّ هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات."[3] ومن هنا يتبيّن لنا أنّ **(الإحياء)** في معناه الاصطلاحي يدلّ على التخلي على مختلف الأسس النظرية التي قام عليها النّحو في صورته التقليدية، خاصّة ما يتعلّق بنظرية العامل والمعمول، وتعويض كلّ ذلك بنظرية أخرى تقوم على كون العلامات الإعرابية المختلفة دالٌ لها علاقة مباشرة بالمعنى، وليست أثرا يُحدثه العاملُ كما يرى النحاة القدماء، "وعلى هذا الأساس التجديدي حاول إبراهيم مصطفى أن يعيد تبويب النّحو، فحذف بعض الأبواب، وأدمج بعضها في بعض، وقدّم فهما جديدا لقسم ثالث."[4] وقد ورد مصطلح **(الإحياء)** في مؤلفات أخرى نحو ما نجده عند نهاد الموسى[5] ولكن بمعنى آخر؛ حيث أضفى عليه بعدا وظيفيّا يتمثل في تدريب الطلبة على إحياء نص "غير معجم ولا مشكول ولا مضبوط لينظروا فيه ويستدلّوا بمكوّناته الماثلة في مثل الهيكل العظميّ، ويقرؤوه قراءة صحيحة بإعجامه، وضبط أبنية الكلم

---

[1]– عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النّحو العربي، دط. القاهرة: 1957، ص ج (المقدمة).

[2]– إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ط2. القاهرة: 1413هـ/1992م، ص أ (مقدمة المؤلف)

[3]– المرجع نفسه، ص 49.

[4]– نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النّحو وتيسيره في العصر الحديث، دط. بغداد: 1995، دار الشؤون الثقافية العامة، ص 72.

[5]– ينظر: خالد بن عبد الكريم بسندي، "محاولات التجديد والتيسير في النّحو العربي"، مجلة الخطاب الثقافي السعودية: 2008/1429، ع03.

فيه وشكل أواخره من أجل إعادة بناءه وبعثه كائنا سويّا نابضا بالحياة مستقيم المبنى والمعنى"[1] وبهذا يكون مصطلح **(الإحياء)** قد أخذ معنى جديدا مختلفا عن ذلك الذي رأيناه عند إبراهيم مصطفى، ولكن يبقى المعنى الذي قدّمه له كتاب **(إحياء النّحو)** أهمّ المعاني التي عُرف بها هذا المصطلح في الدراسات النحوية الحديثة.

2 ــ الإصلاح: هذا المصطلح مصدر للفعل (أصلح) وهو عكس الإضرار، يُقالُ: "صَلَحَ صلاحًا، وصُلُوحا: زال عنه الفساد. وأصلح في عمله أو أمره: أتى بما هو صالح ونافع والشيءَ: أزال فساده ... واستصلح الشيءُ: تهيّأ للصلاح. والصلاح: الاستقامة والسلامة من العيب."[2] فمجموع هذه الدلالات المعجمية تدّل على معاني إيجابية هي النفع والخيرية والانتقال من حالة سيّئة إلى حالة حسنة، وهذه المعاني الإيجابية هي المعاني التي يقصدها دعاة الإصلاح في النّحو العربيّ؛ حيث يريدون إزالة الفساد الموجود في النّحو العربي بإصلاحه وتهيئته وتخليصه من مختلف الشوائب التي علقت به خلال تاريخه الطويل. أمّا دلالة مصطلح **(الإصلاح)** من الناحية الصرفيّة فهي لا تختلف عن مصطلح **(الإحياء)** فكلاهما جاء على وزن (إفعال) الذي يدلّ على انتقال أثر الفاعل إلى غيره وتأثيره فيه.

ومصطلح **(الإصلاح)** ورد في ثنايا العديد من البحوث والدرسات النّحوية التي دعت إلى إعادة النظر في النّحو العربي خلال العصر الحديث♥ والنّحاة الذين تبنوا هذا المصطلح "يريدون حذف بعض الأبواب وإعادة عرض النّحو مرّة أخرى، فمدلول الإصلاح ارتبط عندهم بالتغيير والحذف؛ وإعادة عرض النّحو عرضا حديثا بعيدا عن المتون النّحوية كما في (التّحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية) لرفاعة الطهطاوي الذي بدأ ما يسمّى بحركة إصلاح الكتاب النّحوي في العصر الحديث."[3] والتي ماتزال مستمرّة إلى اليوم دون أن تصل إلى الإصلاح المنشود.

---

[1]– نهاد الموسى، الأساليب مناهج ونماذج في تعليم اللغة العربية، ط1. الأردن: 2003، دار الشروق، ص 185 (بتصرّف).

[2]– المعجم الوسيط، مادة: صلح.

♥– نذكر من تلك الدراسات: (في إصلاح النّحو العربي) لـــ: عبد الوارث مبروك، و(إصلاح النّحو) لـــ: يعقوب عبد النبي.

[3]– خالد بن عبد الكريم بسندي، "محاولات التجديد والتيسير في النّحو العربي"، ص 06.

3 ــ التجديد: إنّ مصطلح التجديد هو مصدر للفعلّ (جَدَّدَ) وهي كلمة لها دلالات عدّة من الناحية اللغوية "فَحَبْلٌ **جَدِيدٌ:** مقطوع... وثوب **جَدِيدٌ**، وهو في معنى **مَجْدُودٍ**، يراد به حين **جَدَّهُ** الحائك أي قطعه. و**الجِدَّةُ** نقيض البلى. و**أَجَدَّ** ثوبا و**استَجَدَّهُ:** لبسه **جَدِيدًا**"[1] وما يلاحظ عن مجموع هذه المعاني أنّ دلالتها لا تخرج عن معنى القطع، وهو على ما يبدو معنى بعيدٌ عن المعنى المراد من مصطلح التجديد في النّحو العربي، اللهمّ إلاّ إذا كان المراد من **التجديد** في النّحو هو قطعه عن كلّ أصوله القديمة التي قام عليها في ظلّ مدرسة البصرة على وجه الخصوص. ومن هنا يكون المعنى اللغوي الأقرب إلى هذا المصطلح هو المعنى الآخر الذي ورد ذكره في المعاجم اللغوية، وهو أنّ معنى "**الجديد:** ما لا عهد لك به ولذلك وُصف الموتُ **بالجَدِيدِ**، و**الجديدان:** الليل والنهار، ذلك أنّهما لا يبليان أبدا"[2] ومنه أيضا "**جَدَّدَ** الشيءَ: صيّره **جديدًا** ... و**استَجَدَّ** الشيءُ: صار **جديدًا**. والشيءَ: استحدثه وصيّره **جديدًا**"[3] ولعلّ هذا المعنى هو الأقرب إلى مصطلح التّجديد في ميدان الدراسات النّحوية؛ حيث يدور في معنى التّحديث والصيرورة والتحوّل من حالة إلى أخرى، وهو نفس المعنى تقريبا الذي يقصده النّحاة المعاصرون من مصطلح التّجديد.

وإذا نظرنا إلى مصطلح (**التجديد**) من ناحية الميــزان الصرفي نجد أنّه جاء على وزن (تَفعِيــل) وهي تدلُّ في بعض استعمالاتها على الحركة والتغيير والتحوّل من حالة إلى أخرى ومن أمثلة ذلك: تدميــر، تعمــير، تفجيــر، تحويــل، تكسيــر، تصغيــر، وغيرها من الكلمات الأخرى الكثيرة التي تشترك في هذا الوزن؛ فكلّ هذه الكلمات تحمل في طياتها معنى التغيّر والتحوّل والانتقال بالشيء من حالة إلى أخرى. ويبدو أنّ مختلف هذه المعاني والدلالات التي تدلّ عليها هذه الصيغة من الناحية الصرفية المحضة لها علاقة واضحة بما يسعى إلى تحقيقه دعاة التجديد في النّحو العربي؛ فمعاني كالتغيير والتحوّل والانتقال تتراءى لنا كثيرا حين نتأمّل المحاولات المختلفة التي حملت شعار التّجديد؛ حيث عملت كلُّها ــ بما في ذلك محاولة

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، ط1. بيروت:1427هـ/2006م، دار صبح وإديسوفت، ج02، مادة: جدد.

[2]– المصدر نفسه، مادة: جدد.

[3]– مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مادة: جدّ.

الدكتور شوقي ضيف ــ على إحداث تغييرات وتحوّلات في النّحو العربي تتناسب مع التصورات والطموحات التي يهدف إليها أصحاب هذه المحاولات التّجديدية.

والمتأمل في مختلف الدعوات التي حملت شعار التجديد♥ يجد أنّها لا تختلف كثيرا عن تلك المحاولات التي حملت شعار الإحياء والإصلاح، فهي محاولات دعت إلى إعادة النظر كليّة في المنظومة النّحوية الموروثة عن النّحاة القدماء، وارتبطت نظريا بالحذف والاختصار والإلغاء.

4- التيسير: يعدُّ مصطلح **(التّيسير)** من أهمّ المصطلحات التي تمّ تداولها كثيرا في عديد المؤلفات النّحوية المعاصرة♠ ولعلّنا لن نكون مجانبين للصواب إذا قلنا إنّ كلّ المصطلحات الأخرى التي رافقت حركة تجديد النّحو وتيسيره في العصر الحديث تدور في فلك هذا المصطلح؛ فقد استطاع هذا المصطلح أن يطغى على كلّ المصطلحات الأخرى التي استخدمت لهدا الغرض، وأن يكون بمثابة عنوان يجمع في طياته كلُّ تلك المحاولات التي عمدت إلى إعادة النظر في النّحو العربي خلال العصر الحديث.

وإذا نظرنا إلى هذا المصطلح من حيث دلالته المعجمية نجد التيسير مصدر الفعل «يسّر» و"**اليسرُ** اللّينُ والانقيادُ ... و**ياسَرَهُ** أي ساهله. وفي الحديث: إنَّ هذَا الدينَ **يُسرٌ**؛ **اليسرُ** ضدّ العسر، أراد أنّه سهلٌ سمحٌ قليلُ التشديد... و**تيسَّرَ** لفلان الخروج و**اسْتَيْسَرَ** له بمعنى تهيّأ"[1] وهي نفس المعاني تقريبا التي نجدها في المعجم الوسيط: "**تيسَّرَ** الشيءُ: تسهّلَ وتهيّأ"[2] فمن خلال كلِّ هذه الدلالات يظهر أنّ معنى **(التيسير)** في اللغة هو السهولة والسماحة والابتعاد

♥هناك الكثير من المؤلفات التي حملت مصطلح (التجديد) إمّا في متونها أو في عناوينها؛ ومن هذه الأخيرة: (تجديد النحو) لشوقي ضيف، (النحو الجديد) لـــعبد المتعال الصعيدي، (تجديد النحو) لعفيفة الدمشقية ...إلخ.

♠- وليس أدلّ على شهرة هذا المصطلح وكثافة استعماله لدى الباحثين من كثرة المؤلفات التي حملته في عناوينها مثل: كتاب (نحو التيسير) لأحمد عبد الستار الجواري، وكتاب (في سبيل تيسير العربية وتحديثها) للدكتور حنا الترزي وغيرها من المؤلفات الأخرى، كما كان مصطلح التيسير أيضا عنوانا للعديد من الأبحاث والمقالات التي نشرت في عديد المجلاّت، أو أُعِدّت للمشاركة في الملتقيات والندوات؛ كندوة «تيسير النحو» التي أقامها المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر في سنة 2001.

[1]- ابن منظور، لسان العرب، مادة: يسر.

[2]- المعجم الوسيط، مادة: يسر.

عن العسر. أمّا إذا نظرنا إلى هذا المصطلح من الناحية الصرفية، فنجد أنّه جاء على وزن (تفعيــل) وبالتالي يــدلُّ على نفس المعاني التي رأيناها مع مصطلح (التجديد) فهو يدلّ على معنى التغيّر والتحوّل والانتقال من حالة إلى أخرى، وهي معاني قريبة من المعنى الاصطلاحي الذي يريد دعاةُ التيسير تحقيقه في النّحو العربي.

وقد تعدّدت التعريفات التي قدّمها النّحاة المحدثين لمصطلح (**التيسير**) إلاّ أنها تتّفق في عمومها على كون التيسير يتعلّق بالجانب التربوي التعليمي، حيث يعرّفه مهدي المخزومي بقوله:"التيسير تقريب طرائق وأساليب التدريس بما يتّفق وذهن المتعلم البسيط."[1] ويعرفه محمد صاري بقوله:"هو عرض جديد لموضوعات النّحو، وترسيخٌ لها بطرق حيّة جذّابة فيها إبداع وابتكار، وعلى هذا ينبغي أن تنصّب جهود التيسر."[2] ومعنى هذا أنّ التيسير يكون في طريقة العرض والتعليم لا في مادة التعليم نفسها.

5- التبسيط: وهو مصدر للفعل (بسّط) فيُقال: "بسّط الشيء: نشره وجعله بسيطا لا تعقيد فيه ... والبسيطُ: المنبسط وضد المركّب، وما لا تعقيد فيه."[3] وهي كلّها معاني تدلّ بوضوح على مُراد الباحثين الذين حملت دعواتهم شعار التبسيط؛ حيث أرادوا به إزالة التعقيد الموجود في النّحو العربي، وعرضه في صورة بسيطة لا غموض فيها. وهذا المصطلح لا يختلف في وزنه الصرفي عن مصطلحي (التيسير) و(التجديد) حيث جاء على وزن (تفعيل) الذي يدلّ على معنى التغيّر الذي يرمي من خلاله النّحاة إلى الانتقال بالنّحو من صورته المركبة المعقّدة إلى صورة أخرى تتّسم بالبساطة والوضوح. ويتقاطع مصطلح (**التبسيط**) مع مصطلح (التيسير) في كونهما يستخدمان في الميدان التعليمي التربوي أكثر من الميدان النظري التّخصصيّ، فمعظم الدعوات التي حملت شعار التبسيط لم تخرج عن دائرة النّحو التعليمي، وهذا تحصيل حاصل لكون دلالة هذا المصطلح لا تؤهله لأن يكون شعارا لتلك الدعوات التي دعت إلى ضرورة إجراء تغيير جذري في منظومة النّحو العربي القديم.

---

[1]- نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص 125.

[2]- محمد صاري، "تيسير النحو موضة أم ضرورة"، أعمال ندوة تيسر النحو، الجزائر: 2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ص 203.

[3]- المعجم الوسيط، مادة: بسّط.

خلاصة: بعد هذه المعالجة البسيطة لأهم المصطلحات التي ارتبطت بمختلف محاولات التّجديد والتّيسير في النّحو العربي يمكن أن نخلص إلى بعض النتائج كما يلي:

ــ إنّ هذه المصطلحات باختلافها وتعدّدها قد عرفت نوعا من التداخل فيما بينها؛ حيث أنّها "لم تحقّق الحدّ الجامع المانع الذي نعرف منه بداية هذا المصطلح ونهايته، وأوجه اتفاقه وافتراقه، بل كانت مختلطة، غابت معها مؤشرات الدلالة الاصطلاحية."[1] فقد وردت في كثير من المرات على سبيل الترادف، وهو ما يصعّب من مهمة التمييز فيما بينها اصطلاحيّا؛

ــ إنّ هذه المصطلحات في عمومها قد ارتبطت بمجموعة من الأسس والمفاهيم[2] المشتركة في ما بينها كالدعوة إلى إلغاء نظرية العمل، وإعادة تنسيق الأبواب، والبعد عن الأقيسة والتأويل، واعتماد الأمثلة الجديدة المستقاة من الواقع، وغيرها من المفاهيم الأخرى؛

ــ ترواح الوزن الصرفي لهذه المصطلحات بين صيغتين هما (إفعال) و(تفعيل) وكلاهما تدلان على الحركة والتحّول والتأثير؛

ــ يمكن أن نقسّم هذه المصطلحات إلى قسمين مختلفين؛ يتكون القسم الأوّل من مصطلح **(الإحياء)** و**(التجديد)** و**(الإصلاح)** بينما يتكون القسم الثاني من مصطلح **(التيسير)** و**(التبسيط)** والمصطلحات الثلاثة الأولى ترمي إلى إعادة النظر جذريّا في منظومة النّحو العربي، و"معالجة المنهج النّحوي بأكمله، بما يلائم طبيعة دراسته اللغوية، على حين يعني التيسير والتبسيط تقريب طرائق وأساليب التدريس بما يتّفق وذهن المتعلم البسيط."[3] ومن هنا نجد أنّ الكثير من الدارسين المحدثين يرون أنّ تيسير النّحو وتبسيطه في إطار تربوي محظ "لا يحلّ مشكلة النّحو، ولا يقضي على مصادر الصعوبة فيه، لذا نراهم يشترطون أن تسبق عملية (التيسير) خطوة جريئة تتوخى (إحياء) النّحو أو (إصلاحه) أو (تجديده)، فإذا تمّت هذه الخطوة، أعقبــتها خطوة ثانية هي انتخاب ما يصلح من هذا النّحو الجديد للتعليم، ثمّ تقديمه بأساليب تعلمية حديثة."[4] وبهذا

---

[1]– خالد بن عبد الكريم بسندي، "محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي"، ص 11.

[2]– ينظر: نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث.

[3]– المرجع نفسه، ص 125 (بتصرف).

[4]– المرجع نفسه، ص 123.

تكون المصطلحات الثلاثة الأولى ذات بعد لغويّ نظريّ تخصّصي، بينما يندرج مصطلح (التيسير) و(التبسيط) في إطار تربوّي خالص، ولعلّ هذه الفروقات هي أهمّ ما يميّز هذه المصطلحات باختلافها وتعدّدها.

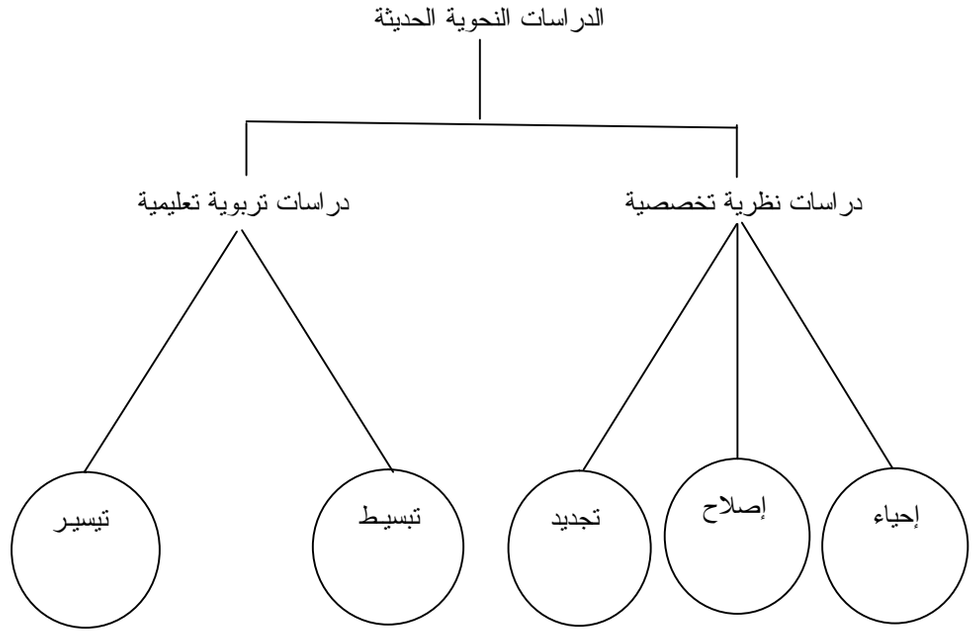

الفصل الأول: خلفيات حركة تجديد النّحو عند شوقي ضيف:

1- ثورة ابن مضاء وأثرها على شوقي ضيف.

2- في أسباب الدّعوة إلى تيسير النّحو العربيّ.

3- في مفهوم التّجديد عند شوقي ضيف.

1 ــ ثورة ابن مضاء وأثرها على شوقي ضيف:

ما من شكّ إذا قلنا إنّ أهمّ ركيزة ارتكزت عليها معظم محاولات تيسير النّحو المعاصرة هي آراء ابن مضاء القرطبي (ت592 هــ) في كتابه **(الردّ على النّحاة)** والغريب في الأمر أنّ آراء ابن مضاء لم تحظ تقريبا بأيّ اهتمام يُذكر خلال الفترة التي ألّف فيها كتابه، وحتى خلال القرون التي تلت عصر ابن مضاء؛ فقد بقيت آراؤه رهينة النّسيان إلى أن جاءت سنة 1947م وهي السنة التي عرفت نفض غبار النّسيان عن كتاب ابن مضاء، حين قام الدكتور شوقي ضيف بتحقيقه وإخراجه إلى القارئ العربي، فاتحا بذلك الباب أمام عهد جديد من الدراسات النّحوية العربية.

وليس يخفى على أحد في كون الظّروف العامة التي ميّزت عصر ابن مضاء قد أسهمت كثيرا في ما ذهب إليه من آراء؛ فقد كان "العصر الذي أُلّف فيه كتاب (الردّ على النّحاة) عصرَ ثورة على المشرق وأوضاعه، في الفقه وفروعه. وقد كانت دولة الموحدين ــ منذ أوّل الأمر ــ تدعو إلى هذه الثورة، حتى إذا كان يعقوب♥ رأيناه يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة، يريد أن يردّ فقه المشرق على المشرق، وقد تبعه ابن مضاء القرطبي قاضي القضاة في دولته، فألّف كتاب (الردّ على النّحاة) يريد أن يردّ به نحو الشرق على المشرق."[1] وممّا يُعرفُ على ابن مضاء أنّه كان فقيها ظاهريّا تابعا لأستاذه ابن حزم الظاهري (ت 456هــ) هذا الأخير الذي هاجم كلَّ الأدوات المنهجية التي اعتمدها المفسرون والفقهاء "في إعادة بناء المعنى الفعلي للنصّ القرآنيّ لكي يكتشفوا ماذا قصد الله تعالى في أوامره ونواهيه"[2] ولعلّ من أهم هذه الأدوات مبدأي القياس والعلّة، "ففي نقده القياسَ يتطرّق ابن حزم إلى المسائل المرتبطة باللغة، مثلا في تصنيف الأشياء إلى جنس ونوع. يعتقد معظم النّاس أنّنا نعرف أنّ الأشياء تنتمي إلى نوع معيّن لأنّها تشبه بعضها بعضا: وعندما نكتشف أنّ شيئا ما ينتمي إلى نوع، فإنّنا نستنبط على أساس معرفتنا

♥– هو يعقوب بن يوسف، من أشهر أمراء الموحدين.

[1]– ابن مضاء، الرد على النحاة، ط2. مصر: 1982، دار المعارف، ص17 (مقدمة شوقي ضيف).

[2]– روي هاريس وتولبت جي تيلر، أعلام الفكر اللغوي، تر: أحمد شاكر الكلابي، ط1. ليبيا:2004، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ج3، ص202.

ومعلوماتنا الحسيّة أنّ الأشياء الأخرى التي تشبه ذلك الشيء تنتمي إلى هذا النوع أيضا، وهذا ما يمكن أن يُسمّى بالقياس بالتناظر. وعند ابن حزم حتى مثل هذا الاستخدام في منطق القياس مستثنى لأنّ الله تعالى وحده يعلم أيّ الأشياء تتشابه فعلا. والاستنتاج الوحيد الذي يمكن أن نتوصّل إليه هو أنّ هذه الأشياء تنتمى إلى نوع واحد تسمّى بالاسم نفسه: نحن نمتلك هذه المعرفة بفضل كوننا ناطقين أصليين باللغة. لذلك عندما يحرّم القرآن الكريم أكل لحم الخنزير أو شرب الخمر، فإنّ ذلك ينطبق على جميع الأشياء التي تسمّى ــ حسب علمنا ــ بهذا الاسم."[1] وذلك لكون عقل الإنسان قاصر عن فهم حقيقة الأشياء وجوهرها، وبالتالي ينبغي عليه التوقف عند ظاهر الألفاظ دون تعمّق فيها.

وتتعالى لهجة ابن حزم أكثر فأكثر عند نقده لمبدأ العلّة؛ إذ يرى أنّ "ما نسميه (علل) موجودة في الطبيعة، لأنّ الله تعالى قد خلقها فيها: فالنار ــ مثلا ــ دائما تحرق، ولا توجد حالات لا تحرق النارُ فيها، وليس هناك حالات حرق من غير نار ... ولا يوجد شيء داخل النار يجعلها تُحرق. لأنّنا لو توصّلنا إلى مثل هذا الاستنتاج، فإنّنا سنُجْبَرُ على الإقرار أنّ الأشياء التي حرّمها الله تعالى فيها شيء جعلها محرّمة لذاتها، بمعزل عن حكم الله تعالى، وهذا مساوٍ لمبدأ سرمديّ آخر مع الله عزّ وجلّ. كما أنّ ليس من ضمن قدرتنا أن نكتشف لماذا يحرّم الله تعالى أشياء ويحلّ أخرى. والأمر الوحيد الذي نستطيع فعله هو أن نتمسّك حرفيّا بتعاليم القرآن الكريم التي يمكن أن نفهمها نحن بفضل كوننا الناطقين الأصليين للغة. فمثلا، عندما حرّم الله شرب الخمر، فإنّ المعنى الظاهر هو أنّنا لا يُسمح لنا شربُ أيّ شيء ينطبق عليه اسم الخمر وهذه هي الطريقة الصحيحة الوحيدة في إطاعة أوامر الله تعالى."[2] ويواصل ابن حزم رفضَه اعتمادَ مبدإ العلّة في فهم النصوص الشرعيّة، حين يرى أنّه "من الخطأ تطبيق الحجج المنطقية على النّص القرآني، ونُسَوِّغُ منطقيّا أنّنا حُرّم علينا شُرب الخمر لأنّها مسكّرة، وعليه فإنّ جميع المشروبات المسكّرة محرّمة. كذلك من الخطأ ــ بالدرجة نفسها ــ أن نعزو علّة تحريم شرب الخمر إلى بعض خواصّ الخمر، مثلا أنّها مصنوعة من الكروم، ولذلك فإنّ كلّ

[1]– روي هاريس وتولبت جي تيلر، أعلام الفكر اللغوي، ص 202.

[2]– المرجع نفسه، ص202–203.

مشروب غير مصنوع من الكروم سيصبح حلالا حتى لو كان يسمّى خمرا. وفي كلتا الحالتين نحن ننتحل قدرةَ الله تعالى ونتدخّلُ في الأشياء التي هي ليست من اختصاص البشر."[1] ولا يمكن له بعقله القاصر الخوض فيها.

هذه الآراء إذا هي الأرضية التي انطلق منها ابن مضاء في ثورته على النّحو العربي بشكل عام، والمذهب البصري بشكل خاص؛ باعتبار هذا الأخير أكثر المذاهب شيوعا وانتشارا في زمن ابن مضاء، وهو الانتشار الذي مازال قائما إلى اليوم. وسنحاول أن نذكر أهم المبادئ التي أقام عليها ابنُ مضاء مشروعَه النّحوي الذي يرى فيه هــداية للنّحاة إلى جادة الصواب بعدما خرجوا بالنّحو عن الغاية التي وُضِع من أجلها، وفي هذا الشأن يقول: "وإنّي رأيت النّحويين ــ رحمة الله عليهم ــ قد وضعوا صناعة النّحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلب الذي ابتغوْا، إلاّ أنّهم التزموا ما لا يلزمُهم، وتجاوزوا فيها القدرَ الكافي فيما أرادوه منها، فتوعّرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطّت عن رتبة الإقناع حُجَجُها حتى قال شاعر فيها:

تَرْنو بِطَرْفٍ سَاحِرٍ فاطِرٍ *** أَضعَفَ من حُجَّةِ نحوَيٍّ"[2]

وقد سدّد ابن مضاء سهامه "ضدّ ثلاثة مبادئ هي التي تشكّل أساس النظرية اللغوية: مبدأ العامل ومبدأ الإضمار والتقدير ونظرية القياس النحوي."[3] وهي المبادئ التي سنحاول أن نعرض لها باختصار كما يلي:

أ- **إلغاء نظرية العامل:** لقد كانت نظرية العامل من أهم الأسس التي قامت عليها نظرية النّحو العربي منذ أيام الخليل وسيبويه، ومن تبعهما من النّحاة بعد ذلك، حتى صارت من البديهيات التي يتوارثونها لاحقا عن سابقٍ، من غير أن يفكّر أحدُهم في ردّها، أو معالجتها وكانت فكرة هذه النّظرية تقوم على أنّ كلّ تغيّر يطرأ على آواخر الكلمات، إنّما مردّه إلى عامل

[1]- روي هاريس وتولبت جي تيلر، أعلام الفكر اللغوي، ص 203.

[2]- ابن مضاء، الرّد على النحاة، ص72.

[3]- روي هاريس وتولبت جي تيلر، أعلام الفكر اللغوي، ص 204.

من العوامل اللفظية أو المعنوية، وبالتالي لا نجد في كتب النّحاة ظاهرة من الظواهر النّحوية إلاّ ونسبوها إلى عامل من العوامل، ومن هنا كثرت منازعاتهم في مسألة العامل؛ فنجدهم مثلا يختلفون في عامل الرّفع في الفعل المضارع، "فذهب أكثرهم إلى أنّه يرتفع لتعرّيه من العوامل النّاصبة والجازمة، وذهب الكسائيّ إلى أنّه يرتفع بالزائد في أوّله، وذهب البصريون إلى أنّه يرتفع لقيامه مقام الاسم."[1] إلى غير ذلك من الآراء الأخرى.

وقد رفض ابن مضاء هذه الفكرة جملة وتفصيلا؛ إذ يقول: "فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظيّ، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظيّ وبعمل معنويّ، وعبّروا عن ذلك بعبارلت توهم في قولنا (ضربَ زيدٌ عمرا) أنّ الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنّما أحدثه ضرب .... فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعرابَ، وذلك بيّنُ الفسادِ."[2] وقد حاول ابن مضاء أن يحتجّ لرأيه هذا بكلام لنحويّ من نحاة المشرق وهو ابن جنيّ الذي قال في كتابه الخصائص: "وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنّصب والجرّ والجزم، إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره."[3] وقد علقّ ابن مضاء على هذا الكلام قائلا: "فأكّد المتكلمَ بنفسه ليرفع الاحتمال، ثمّ زاد تأكيدا بقوله: لا لشيء غيره. وهذا قول المعتزلة. وأمّا مذهب أهل الحقّ فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى، وإنّما تُنسب إلى الإنسان كما يُنسبُ إليه سائر أعماله الاختيارية."[4] وذلك سيرا على قول الظاهرية.

فابن مضاء يحاول أن يوهم القارئ بأنّ ابن جنيّ من النّحاة الرافضين لنظرية العامل وذلك استنادا إلى هذا القول الذي استشهد به ابن مضاء في كتابه، ولكنّ العجيب في المسألة أنّ المتتبّع لكتب ابن جنيّ يجد عكسَ ذلك تماما؛ فهو في مواضع عديدة من كتبه يؤيّدُ نظرية العامل، ويجعلها حَكَمًا في تفسير الظواهر النّحوية، ومن ذلك مثلا قوله في رفع المبتدأ والفاعل

---

[1]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دط. دمشق: دت، مكتبة الخانجي ج2، ص551.

[2]– المصدر نفسه، ص76.

[3]– ابن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دط. مصر: دس، دار الكتب المصرية، ج1، ص 109–110.

[4]– ابن مضاء، الرّد على النحاة، ص 77.

ما يلي: "وإنّما نقول في رفع المبتدأ إنّه إنّما وجب ذلك له من حيث كان مسندا إليه عاريا من العوامل اللفظية قبله فيه، وليس كذلك الفاعل لأنّه وإن كان مسندا إليه فإنّ قبله عاملا لفظيّا قد عمل فيه."[1] ويقول أيضا: "أنّ الأسماء لا تنتصب إلاّ بناصب لفظي فكذلك الأفعال لا تنتصب إلاّ بناصب لفظي، فأمّا من ادّعى انتصاب شيء من الكلام بالمعنى دون اللفظ فقد وجب عليه من إقامة الدلالة على ذلك."[2] فهذان القولان دليلان واضحان على كون ابن جنيّ من النّحاة الذين يتخذون نظرية العامل أساسا لا غنى عنه في تفسير مختلف الظواهر النّحوية، فبالتالي احتجاجُ ابن مضاء بكلام ابن جنيّ لتسويغ ما ذهب إليه من رفضٍ لنظريّة العامل، إنّما هو ضرب من الاحتجاج بَيِّنُ البُطلانِ.

ويواصل ابن مضاء نقده لنظريّة العامل بإيراد الحجج والبراهين التي تعمل عل بطلان هذه النظرية، فيقول مثلا إنّ "الفاعل، عند القائلين به، إمّا أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإمّا أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء، ولا فاعل إلاّ الله عند أهل الحقّ ... وأمّا العوامل النّحوية فلم يقل بعملها عاقلٌ، لا ألفاظُها ولا معانيها، لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بالطبع."[3] ومن هنا يعتبر أنّ القول بعمل العوامل إنّما هو ضرب من الجنون، لأنّه لم يقل به أيّ عاقل.

ولا يخفى فساد ما ذهب إليه ابن مضاء ومبالغته الكبيرة حين وصف النّحاة، القائلين بنظرية العامل، بالجنون؛ إذ نجد أنّ كبار النّحويين واللغويين الذين أسّسوا لصرح النّحو العربي قد قالوا بنظرية العامل؛ فهؤلاء النّحاة قد أتعبوا عقولَهم في "البحث عن طريقة تضبط التغيّرات وتربط مكوّنات الجملة، وتُفَسّرُ نظامَها، وتُعينُ على إدراك العلاقات بين عناصرها، وما ينجم عن هذه العلاقات من آثار معنويّة ولفظيّة. وتتمثّل هذه الطريقة في فكرة العامل."[4] ومن هنا لا يُعقل أبدا أن يكون كلّ أولئك النّحاة الأفذاذ قد أُصيبوا بضرب من الجنون مهما كان نوعه؛

---

[1]– ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص 196.

[2]– ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، ط1. دمشق: 1405هـ/1985م، ج1، ص 276.

[3]– ابن مضاء، الرد على النحاة، ص78.

[4]– عبد الحميد مصطفى السيد، "نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب"، دمشق:2002، مجلة جامعة دمشق المجلّد:18، ع3، ص45.

فإجمـــاع هؤلاء النّحاة على القــول بنظرية العامل يعطي هذه الأخيرة على الأقل نوعا من المصداقية التي تُخرجها من مجال الجنون. وقد يكون المُسوّغ الذي دفع ابنَ مضاء إلى الهجوم على نظرية العامل هو نظرته المادية للعامل؛ فهو لا يرى العامل إلاّ عاملا محسوسا يؤثّر في غيرها، وهو الأمر الذي لا ينطبق دائما على العوامل النحوية، وهو ما قرّره الأنباريّ في كتابه الإنصاف، حين تطّرق إلى مسألة العامل في رفع المبتدأ والخبر، وفي ذلك يقول، احتجاجا لقول البصريين، "إنّما قلنا إنّ العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية؛ لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثّرة حسيّا كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنّما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إمّا هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تُمَيِّزَ أحدَهما من الآخر فصبغت أحدَهما، وتركت صبغ الآخر، لكان تركُ صبغِ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك ههنا."[1] ففي هذا القول دليل واضح على أنّ العوامل التي يعتمدها النّحاة في تفسير مختلف الظواهر النّحوية، ليست تماما كالعوامل الطبيعية التي يقيس عليها ابن مضاء في نقده لنظرية العامل، وإنّما كانت نظرية العامل مجرّد آلية اتّفق عليها النّحاة لتفسير مختلف الظواهر النّحوية التي تطرأ على مختلف عناصر الجملة العربيّة.

ب ــ إلغاء مبدأ الإضمار والتقدير: يُعدّ مبدأ الإضمار وتقدير العوامل من أهم المبادئ التي ثار عليها ابن مضاء؛ وهذا لكون فكرة التقدير لا تتماشى مع الفكر الظاهري الذي تبنّاه ابن مضاء في عمله على تيسير النّحو العربي. وقد كان "العرب ــ كما يقال عنهم ــ ينفرون من الإطالة في الكلام، ولذلك يحذفون أجزاء ممّا يقولون باختيارهم"[2] وهذا عملا بالمقولة المشهورة (خير الكلام ما قلّ ودلّ ولم يطل فيملّ) ويُميّز ابنُ مضاء بين ثلاثة أنواع من المحذوفات كما يلي: "محذوف لا يتمّ الكلام إلا به حُذف لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: (زيدًا) أي أعط زيدًا، فتحذفه وهو مراد وإن أظهر تمّ الكلام به ... والثاني محذوف لا حاجة

[1]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد مبروك، ط1. القاهرة: 2002، مكتبة الخانجي، ص 42.

[2]– روي هاريس وتولبت جي تيلر، أعلام الفكر اللغوي، ص 207.

بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن ظهر كان عيبا كقولك: (أزيدً ضربته) قالوا إنّه مفعول بفعل مضمر تقديره (أضربت زيدًا) ... وأمّا القسم الثالث مضمر إذا أُظهر تغيّر الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره، كقولنا : (يا عبد الله) وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبد الله، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره : أدعو عبد الله. وهذا إذا أُظهر تغيّر المعنى وصار النداء خبرًا."[1] فابن مضاء، من خلال كلامه هذا، لا يقبل الإضمار إلاّ في الحالة الأولى؛ باعتبار ذلك من باب البلاغة والإيجاز، أمّا في الحالتين الثانية والثالثة ومـــا شابههما من الحالات الأخرى فإنّه يرفض الإضمار والتقدير فيها رفضا تامّا؛ لأنّه ليس هناك دليل على اللفظ المُضمَر "إلاّ ادّعاء أنّ كلّ منصوب لابدّ له من ناصب لفظي."[2] وقد كان الهاجس الذي يؤرّق ابنَ مضاء في مسألة الإضمار والتقدير هو ما يتعلّق منه بالقرآن الكريم؛ إذ "أنّ التقدير الذي يقوم به النّحويّ يضمر نوعا من الاعتباطية. وهذا الأمر خطير بوجه خاص عندما نتعامل مع النّص القرآني: إذ ينجرف الإنسان في تقدير قصد النّص وذلك بإدخال عناصر أخرى، ولكن بهذه الطريقة إنّما نُعرّضُ المعنى الظاهر من النّص إلى التشويش، حيث يستطيع كلّ ناطق أصليّ باللغة أن يدرك هذا المعنى مباشرة."[3] ومن هنا يرفض ابن مضاء الكثيرَ من التقديرات التي أقرّها النّحاة في مختلف الأبواب النّحوية؛ كاعتراضه على تقدير متعلّقات المجرورات وتقدير الضمائر المستترة في الأفعال، وكذا اعترضه على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات وغيرها من الأبواب الأخرى التي رفض فيها فكرة الإضمار؛ لأنّها تقوّلٌ على القائل بما لم يقله ويزداد هذا التقوّل خطورة عندما يتعلّق الأمر بالقرآن الكريم.

جـــ ــ إلغاء القياس: يُعدّ القياس من أهم التقنيات الذهنية التي استعملها الإنسان منذ القديم من أجـــل الوصول إلى الحقيقة، أو تأكيدها في بعـــض الأحيان. ولا تزال هذه الألية الذهنية تحظي بالاهتمام إلى اليوم؛ حيث إنّ "المنهج الحديث للبحث العلمي قد اهتم كذلك بالقياس كوسيلة للتفكير الاستنباطي، وانطلاقا من أنّ ما يصدق على الكل يصدق على الجزء ... فهو

---

[1]– ابن مضاء، الرّد على النحاة، ص 79–80.

[2]– المرجع نفسه، ص81.

[3]– روي هاريس وتولبت جي تيلر، أعلام الفكر اللغوي، ص 207.

عبارة عن حجة تشمل على ثلاث قضايا يُطلق على القضيتين الأوليين: المقدمتان، فهما تمهدان للوصول إلى النتيجة، وهي القضية الأخيرة، وقد صوّر أرسطو ذلك في تعريفه للقياس، إذ ذهب بأنّه قول تُقَرَّرُ فيه أشياءُ معينة يتولد عنها بالضرورة شيءٌ آخر غيرُ ما سبق تقريرُه، ومثال ذلك القياس الحملي التالي:

ــ كلّ البشر فانون (مقدمة كبرى)

ــ الإمبراطور بشرٌ (مقدمة صغرى)

ــ إذن الإمبراطور فانٍ (نتيجة) "[1]

أمّا إذا نظرنا إلى القياس من وجهة نظر النّحويين فإنّنا نجد ابن الأنباري يعرّفه كما يلي: "هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع."[2] والمقصود بالفرع هنا هو كلّ الأمثلة التي تمّ النطق بها بعد انتهاء فترة عصر الاحتجاج، أمّا الأصل فهو الكلام المتواتر الذي نطقت به العرب خلال عصر الاحتجاج، وهو الذي استنبط منه النّحاة القواعد النّحوية المعروفة اليوم في كتب النّحو، فالقياس إذن في عرف النّحاة هو حمل المثال على الشاهد بشرط اشتراكهما في نفس العلّة، وهذا حتى يُعامل الأوّلُ معاملةَ الثاني في الحكم.

وقد اهتم النّحاة، والبصريون منهم خاصة، بالقياس اهتماما كبيرا وصل إلى درجة التقديس؛ "فيقول عنه ابن جنّيّ: مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس. ويُحكى عن أستاذه الفارسي قوله: لأن أخطئَ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئُ في واحدة من القياس. ويشير ابن الأنباري على مقدار نفوذ القياس في النّحو بعبارات مثل: إنّما النّحو قياس يتّبع. واعلم أنّ إنكار القياس في النّحو لا يتحقّق، لأنّ النّحو كلَّه قياس."[3] فهذه

[1]– بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ط1. الجزائر: 1999، دار الكتاب الحديث، ص 81.

[2]– ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دط. دمشق: 1987، ص 93.

[3]– محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4. القاهرة: 1410هـ/1989م، عالم الكتاب، ص69.

الأقوال كلها دليل على المكانة المرموقة التي يحتلها القياس لدى النحاة، ويظهر ذلك جليّا في اعتبارهم إيّاه أصلا من الأصول النّحوية التي لا محيد عنها.

وإذا عدنا إلى ابن مضاء نجده يرفض فكرة القياس التي توسّع فيها النحاة؛ فهو يرى أنّ "العرب أمة حكيمة، فكيف تُشَبِّهُ شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل واحد من النّحويين ذلك جُهّل، ولم يُقبل قولُه، فلِمَ ينسبون إلى العرب ما يُجهّل بعضهم بعضا."[1] وقد ضرب لنا ابن مضاء بعض الأمثلة التي أعاب فيها على النّحاة أقيستهم؛ ومن ذلك مثلا رفضه قياس النّحاة سقوط التنوين في الفعل على سقوطه في الاسم الممنوع من الصرف وذلك ــ حسبهم ــ لعلة الثقل، وفي هذا يقول ابن مضاء: "والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، وثقله لأنّ الاسم أكثر استعمالا منه، والشيء إذا عاوده اللسان خفّ، وإذا قلّ استعماله ثقل، وهذه الأسماء♥ غيرها أكثر استعمالا منها، فثقلت، فمنعت ما منع الفعل من التنوين وصار الجرّ تبعا له. وليس يُحتاج من هذا إلاّ إلى معرفة تلك العلل التي تلازم عدم الانصراف، وأمّا غير ذلك ففضل، هذا لو كان بيّنا فكيف به وهو ما هو في الضعف؛ لأنه ادّعاءٌ أنّ العرب أرادته، ولا دليل على ذلك، إلاّ سقوط التنوين، وعدم الخفض."[2] وفي باب التنازع يقول ابن مضاء: "فإن قيل: النّحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها، والمفعولات معها والتمييزات، فهل تقاس هذه على المفعولات بها أو لا تقاس؟ ... والأظهر أن لا يُقاس شيء من هذه على المسموع إلا أن يُسمع في هذه كما سُمع في تلك."[3] فالمنقول عنده الأَولى دائما من المعقول.

فمن خلال هذه الآراء التي عرضنا لها في هذه العُجالة يتّضح لنا أنّ فكرة ابن مضاء عن القياس "ترتبط ارتباطا أساسيا بفكرته عن النصوص اللغوية، فهو يجيزه إن ورد له من

---

[1]– ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 134.

♥– يقصد هنا الأسماءَ الممنوعة من الصرف.

[2]– ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 136.

[3]– المرجع نفسه، ص 100–101.

النصوص ما يصحّحه، و يرفضه إذا لم ترد له نصوص تؤيّده."[1] وبعبارة أخرى يمكن أن نقول إنّ ابن مضاء في نظرته إلى القياس قد ألغى تماما مجال العقل، وصبّ كلّ اهتمامه فقط على النقل، وذلك سيرا على النهج الظاهري الذي رسمه لنفسه منذ الوهلة الأولى.

د ــ مقترحـــات أخـــرى: وقد دعا ابن مضاء إلى إلغـــاء بعض المسائل الأخرى التي تُعيق السيرورة الطبيعية للنّحو العربي؛ ومن ذلك دعوته إلى إلغاء التمارين غير العملية التي لا تفيد النّحو في شيء، ولا تزيد الطين إلا بلة، وقد ضرب لنا مثالا على ذلك في قوله: "ومما ينبغي أن يسقط من النّحو (ابْنِ من كذا مثالَ كذا) كقولهم (ابْنِ من البيع) مثال (فُعْل) فيقول قائل: (بُوع) اصله (بُيْع) فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها؛ لأنّ النطق بها ثقيل، كما قالت العرب: (مُوقِنٌ ومُوسِرٌ) أصل موقن : مُيْقِنٌ؛ لأنّه اسم فاعل، وفعله أيقن، ففاء الفعل منه ياء. وكذلك ينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه ياء."[2] ويواصل ابن مضاء كلامه في نقده هذا المثال وغيره من الأمثلة الأخرى التي على شاكلته، ثم يختم كلامه عن هذه المسألة قائلا: "فترجّح بهذا أنّ قول من يقول (بيع) أظهر. وهذا في مسألة واحدة فكيف إذا أُكثر من هذا الفن، وطال فيه النزاع، وامتدّت إليه أطناب القول، مع قلّة جدواه وعدم الافتقار إليه. والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه!"[3] كما دعا ابن مضاء إلى إلغاء بعض المسائل النّحوية الأخرى كإلغاء العلل الثواني والثوالث، "وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيدٌ) لمَ رُفع زيد؟ فيقال لأنه فاعل وكلّ فاعل مرفوع، فيقول ولمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرفَ أنّ شيئا ما حرامٌ بالنص ولا يُحتاجُ فيه إلى إثبات علّة ... فلا يزيدنا ذلك علما بأنّ الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهلُه؛ إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر، الذي يوقِعُ العلم."[4] فابن مضاء إذًا لا يقبل من العلل

---

[1]– محمد عيد، أصول النّحو العربي، ص 84.

[2]– ابن مضاء، الرد على النّحاة، ص 138.

[3]– المرجع نفسه، ص140.

[4]– المرجع نفسه، ص 130–131.

إلاّ العلّة الأولى؛ وهذا لكون هذه الأخيرة تملك فائدة تعليمية لا يمكن الاستغناء عنها في العملية التعليمية، أمّا ما زاد عن ذلك من العلل الثواني والثوالث، فإنّها زيادة لا تقدم للنّحو شيئا؛ باعتبارها نوعا من البراعة الذهنية، والرياضة الفكرية التي لا طائل منها. وقد ختم ابن مضاء كتابه بالدعوة إلى إلغاء كلّ ما لا يفيد نطقا، ويقصد به كلّ الخلافات التي وقعت بين النّحاة في مختلف الأبواب النّحوية، والتي لا تؤثر في النطق الصحيح للغة لا من قريب ولا من بعيد وبذلك يكون الاستغناء عنها أقرب إلى الصواب لأنّها لا تنفع متعلّمَ اللغة في شيء.

هذه إذًا بشكل عام أهمّ الأطروحات التي دعا إليها ابن مضاء في كتابه (الرّد على النّحاة) ولا يخفى على القارئ الكريم مدى التأثّر الكبير بهذه الآراء المضائية عند الدكتور شوقي ضيف الذي قال في مقدمة الطبعة الأولى عند تحقيقه لكتاب ابن مضاء: " ولقد كان من محاسن المصادفات أن أعثر على هذه الطرفة البديعة في تلك الأوقات التي تتحفّز فيها الجهود لإصلاح النّحو العربي، إصلاحا ينفي عنه الزبد، ويُبقي على ما ينفع الناس، ولذلك مهّدت لها بمدخل واسع، تحدثت فيه عن المؤلف وعصره وآرائه، حتى إذا فرغت من ذلك، انتقلت أُبَيّنُ حاجة النّحو العربي إلى تصنيف جديد، يرفع عن الناس ما يفدحهم ويبهظُهم في تعلّمه. ولم ألبث أن رسمت خطّة هذا التصنيف، مستهديّا بأراء ابن مضاء وأفكاره."[1] فهذا اعتراف صريح من شوقي ضيف على مدى تأثّره بابن مضاء، وحماسه الكبير في الاستفادة من آرائه في تيسير النّحو، وهو ما تمّ فعلا من خلال مشروعه التّجديدي الذي سنعرض له ببعض من التفصيل في الفصل الموالي من هذا البحث.

* * *

[1]– ابن مضاء، الرّد على النحاة، ص 09 (مقدمة شوقي ضيف).

2 ــ في أسباب الدعــوة إلـــى تيسير النحو: ما من شكّ في أنّ النّحو العربي قد تكاملت أصوله، ونضجت أحكامه وقواعده منذ القرن الثاني الهجري، وهو العصر الذي عرف تأليف كتاب سيبويه؛ حيث ظهر النّحو العربي في هذا الكتاب مستويا على سوقه؛ فقد أحكم سيبويه بنيانه، ولم يدع لا شاردة ولا واردة إلاّ وقد تطرّق لها. ومن هنا لا غرو أن يبلغ إعجاب العلماء بهذا الكتاب حدّا قلّ نظيرُه في المؤلفات الأخرى؛ فقد كان "أبو العباس المبرّد إذا أراد مريدٌ أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: ركبت البحر؟ تعظيما لكتاب سيبويه واستصعابا لما فيه"[1]، كما بلغ أيضا إعجابُ الجاحظ بهذا الكتاب إلى أن يقول: "أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك، ففكّرت في شيء أهديه له فلم أجد شيئا أشرف من (كتاب سيبويه) فقلت: له أردت أن أهدي لك شيئا ففكرت فإذا كلّ شيء عندك، فلم أَرَ أشرف من هذا الكتاب، فقال: والله ما أهديت إليّ شيئا أحبَّ إليّ منه"[2] وهذا كلّه دليل على القيمة التي كان يحظى بها هذا الكتاب؛ حيث "لم يلبث أن صار لفظ (الكتاب) علما عليه، وسُمي (قرآن النّحو) إكبارا له، ممّا جعل العلماء يتهيّبون ردحا من الزمن وضعَ كتابٍ جديدٍ في النّحو بعده"[3] وهذا ما يصرّح به المازني في قوله: "من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النّحو بعد كتاب سيبويه فليستح"[4]. ولعلّ من أجمل ما قيل في هذا الكتاب ومؤلِّفه قولُ الزمخشري:

أَلا صَلَّى الإلَهُ صَــلاةَ صِدقٍ ** علَى عَمــرِو بنِ عُثمَانَ بنِ قَنــبَرْ
فــإنَّ كتَابَهُ لــم يُغــنِ عنــهُ ** بَنــُو قَلَــمٍ ولا أبنَــاءُ مِنبَــرْ [5]

---

[1]– ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، ط1. الأردن:1404هـ/1985م، مكتبة المنار، ص55.

[2]– المصدر نفسه، ص55.

[3]– عبد الكريم محمد الأسعد، الوسيط في تاريخ النّحو العربي، ط1. الرياض:1413هـ/1992م، دار الشوّاق للنشر والتوزيع، ص66.

[4]– ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص56.

[5]– جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. 1399هـ/1779م، دار الفكر، ج2، ص230.

ولكن رغم هذا النضج والاكتمال اللذين تميّز بهما النّحو في كتاب سيبويه إلاّ أنّ قراءته ودراسته لم تكن في متناول الجميع، "فقد كان الأخفش الأوسط والمازني والجرمي والسيرفي والأعلم والرماني من بين الذين اجتهدوا في شرحه وتبيين نكته"[1]، وقد قال السيرافي تعليقا على باب «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حال صار فيه المذكور» قال عنه: «هذا الباب فيه صعوبة» وعلّق الزجاج على نفس الباب قائلا : «هذا الباب لم يفهمه إلاّ الخليل وسيبويه»[2] ومن هنا قامت حركة تأليف كبيرة استهدفت إيضاح واختصار الكتاب؛ "فأراد المبرّد أن يقتضبه وعمد ابن السراج إلى أن يعقله بالأصول، واهتمّ الزجاجي بإعطاء جمله، والفارسيّ بإيضاحه وابن مالك بتسهيله، وأبو حيّان بتقريبه، لكنّ علماء آخرين اعتقدوا أنّ تكرار التبويب والتصنيف ليس هو الطريق المثلى التي تذلّل هذه الصعاب، ورأوا من الضروري القيام بتبسيطه كما تجلّى في إصلاح المنطق لابن السكيت، والواضح للزبيدي والإيضاح لأبي عليّ الفارسي"[3] وغيرها من المؤلفات الأخرى التي ألّفها القدماء في هذا الميدان.

ولعلّ ما ميّز هذه الحركة التأليفية الكبيرة، التي تلت مرحلة تأليف كتاب سيبويه، هو كونها لم تخرج عن النظرية العامة التي قـــام عليها النّحو العربيّ على يد الخليل وتلميذه سيبويه♥؛ فقد "أرسى سيبويه أمورا صارت مسلّمات أو شبه بالمسلّماتِ، وكان لها أثرها البارز

---

[1]– محمد المختار ولد أبّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دط. المملكة المغربية: 1996م، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ص82.

[2]– سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1408هـــ/1988م، مكتبة الخانجي، ج1، هامش الصفحة 384 (بتصرّف).

[3]– محمد المختار ولد أبّاه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص21.

♥– أريد أن أُذكّر هنا بكون مسألة نشأة النّحو العربي هي من أهم المسائل التي ماتزال تحظى بخلاف كبير بين العلماء إلى اليوم، وقد ذهب ابن فارس في كتابه «الصاحبي» إلى أنّ وضع النّحو يعود إلى زمن سابق لأبي الأسود الدؤلي وفي هذا يقول: "فإن قال قائل: فقد تواترت الروايات بأنّ أبا الأسود أوّل من وضع العربية، وأنّ الخليل أوّل من تكلّم في العروض، قيل له: نحن لا ننكر ذلك، بل نقول إنّ هذين العِلْمَيْنِ قد كانا قديما، وأتت عليهما الأيّام، وقلاّ في أيدي النّاس ثمّ جدّدهما هذان الإمامان". كما بودّي أن أشير هنا أيضا إلى مسألة أخرى، وهي أنّ نسبة «الكتاب» إلى سيبويه وحده لم يَرُقْ للكثير من الدارسين؛ حيث يرون أنّ في ذلك هضما لجهود طائفة كبيرة من النّحاة الذين سبقوا مرحلة تأليف «الكتاب» وقد ذكر صاحب الفهرست أنّه "اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل".

في النظرة للنّحو العربي إلى اليوم. وتتلخّص هذه الأمور في التقسيم الثلاثي لأجزاء الكلام والإعراب، والعوامل، والعلل"[1]، وغيرها من الأسس الأخرى التي تقوم عليها نظرية النّحو العربيّ. ولم يخرج عن هذه الأسس إلاّ نفر قليل من النّحاة القدماء؛ على شاكلة ما نجده عند ابن صابر النّحوي الذي أضاف قسما رابعا إلى أقسام الكلام وسمّاه الخالفة، ويعني به أسماء الأفعال[2]، كما رفض قطرب بن المستنير(تـــ 206هـــ) أن تكون العلامات الإعرابية دليلا على معانٍ في الكلمات، وإنّما إتيان العرب بها كان لأغراض صوتية محضة، وفي هذا يقول: "إنّما أعربت العربُ كلامَها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه السكون في الوقف والوصل ... ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرّك وساكن ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو البيت، ولا بين أربعة أحرف متحرّكة، لأنّهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحرّكة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان"[3]. وقد سار أيضا في فلك المخالفين لسيبويه ابن حزم الظاهري وتلميذه ابن مضاء القرطبي، هذا الأخير الذي ثار على نظرية العامل في النّحو العربي ودعا إلى إلغائها نهائيّا كما رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل.

ومع هذا تبقى هذه المحاولات القليلة، التي تظهر بين الفينة والأخرى مُحاوِلَةً مخالفةَ تلك الأسس التي قام عليها النّحو العربي منذ أيّامه الأولى، لم تلـــق صدًى واسعا لـــدى النّحاة القدماء؛ "فقد أحكم النّحويون الدفاع عن حصنهم المنيع، وأوصدوا الأبواب أمام إعادة النّظر في هذه المسلّمات، فازدادت صلابة ومنعة، وتسلّل النّحو إلى كتب التفسير وكتب القراءات، وكتب الأدب وانتشر في تضاعيفها، وجرى في شراييها، ونمّى خلاياها بأحكامه واصطلاحاته وآراء

[1]– محمد إبراهيم عبادة، النّحو التعليمي في التراث العربي، دط. مصر: دس، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص14.

[2]– ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تح: محمد بدر الدين النعســـاني دط. لبنان: دس، دار المعرفة بيروت، ج2، ص105.

[3]– أبي القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح : مازن المبارك، ط3. بيروت:1399هـــ/1979م، دار النفائس ص70.

علمائه، بما جعل من الصعوبة إجراء أيّ جراحة في ذلك الجهاز العصبي."[1] وهكذا واصل النّحاة جهودَهم التيسيرية في ظلّ النظرية العامة التي انبني عليها النّحو العربي في كتاب سيبويه، دون أن يخالفوا أيَّ أساس من أُسسها. وقد أخذت هذه الجهود طابع الشرح والتلخيص ومحاولة تقريب المادة من أفهام المتعلمين. وكان دافعهم في وضع هذه المؤلفات التيسيرية هو إبعاد المتعلمين عن ذلك الطابع النّظريّ الفلسفيّ الذي تميّزت به المطوّلات من كتب النّحو بدءًا بكتاب سيبويه♥ وغيره من الكتب الأخرى التي تعمّقت في علل النّحو وجدل الإعراب وقضايا فلسفية أخرى يصعب على المختصّين أنفسهِم الخوضُ فيها، فما بالك بغير المختصّين. ومن هنا نجد العديَد من الشعراء ينكرون على هؤلاء النّحاة المتمنطقين صنيعهم الذي حوّل النّحو إلى ألغاز؛ وهذا أحد هؤلاء الشعراء يردّ على هذا الصنيع قائلا:

مازالَ أخذُهُم في النّحوِ يُعجبُني *** كأنّه زجلُ الغربانِ والبومِ

تركتُ نحوَهُم واللهُ يعصِمُــني *** من التّقَحُّمِ في تلك الجراثيمِ

أمّا في العصر الحديث فقد ظهرت شكاوي جديدة من النّحو العربي غير تلك التي ألفناها عن القدماء؛ فبعد فترة السُّبات الطويل التي مرّت بها الأمّة العربية هاهي ذي تستيقظ على واقع جديد عرف تغيّراتٍ جذرية على كلّ الأصعدة، وهي التغيرّات التي لم يكن للعرب عهدٌ بها في ما مضى من عصورهم السابقة. ولعلّ أهمّ ميزة طبعت هذا الواقع الجديد هي كونه عصر التكنولوجيا والثورة المعلوماتية التي أخذت تتهاطل علينا من كلّ حدب وصوبٍ، ومن هنا سارع العرب إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تسمح لهم بالخروج من حالة التقوقع، وتجعلهم يلحقون

---

[1]– محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، ص14.

♥– نريد أن نشير هنا إلى أنّ كتاب سيبويه قد اختلفت آراء الدارسين في تصنيفه على ثلاث فرق؛ فريق صنفه ضمن الكتب التعليمية، ومن أشهر الدارسين تمثيلا لهذا الفريق نجد ابن خلدون من القدماء، وعلي النجدي ناصف، نهاد الموسى، إبراهيم حسن، وعبد الرحمن الحاج صالح. أمّا الفريق الثاني فقد اعتبره كتابًا تفسيريّا، وأشهر من يمثّل هذا الفريق علي النجدي، عبد الرحمن بودرع، أحمد بدوي، عبد الصبور شاهين، عبد الكريم جواد. بينما يميل الفريق الثالث إلى الجمع بين الرأيين، ويمثّل هذا الفريق مازن المبارك، وعبد القادر المهيري. (ينظر: وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، التأليف النحوي بين التفسير والتأويل، ط1. الكويت: 1428هـ/2007م، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع.)

بركب المتقدمين، ولكن هيهات هيهات؛ فقد صادفتهم في ذلك عقباتٌ عدّة، لعلّ أهمّها افتقادهم إلى أهمّ مقوّم من مقوّمات الحضارة، وأعني هنا مقوّم اللغة الذي يسمح للأمة العربية بممارسة مختلف الوظائف اللغوية والتواصلية بمختلف بأشكالها المتعددة في ما بين أفرادها وطبقاتها الاجتماعية ، فقد ورثت الأمّة العربية عن عصر الانحطاط واقعا لغويّا مزريّا لم يعرفوا له مثيل خلال كلّ فترات تاريخهم الطويل؛ إذ انقسمت الأمة العربية إلى أقطار ودول مختلفة تفصل في ما بينها حدود جغرافية مُصطنعة هي من إرث الحملة الاستدمارية الهمجية التي تعرضت لها الأمّة العربية الإسلامية خلال العصر الحديث، وقد تميّزت هذه الأقطار باعتمادها على لهجات عامية متنوّعة تختلف من دولة إلى أخرى، بل تختلف حتى في إطار الدولة الواحدة؛ فنجد مثلا لهجة منطقة معينة من المناطق تختلف عن لهجة منطقة أخرى تنتمي إلى نفس البلد. ولعلّ أهمّ ميزة يمكن أن تجمع هذه اللهجات باختلافها وتعدّدها هي خلوّها من الإعراب، وكسرها للعديد من قواعد اللغة العربية الفصحى، وقد سبّب هذا الواقع اللغويّ الجديد أزمات عدّة للغة العربية الفصحى؛ فقد أصبح متعلمُوها من العرب أنفسِهم يجدون صعوباتٍ كبيرة في تحقيق هذه الغاية لا لشيء إلاّ لكون البون شاسعا بين الفصحى المراد تَعلّمُها، ولهجاتِها المختلفة التي ينشأ عليها الإنسان العربي منذ صغره. كما أنّ الثورة العلمية الحاصلة في الغرب قد رافقها ثورةٌ أخرى على مستوى المصطلحات والأساليب العلمية الدقيقة والمختصرة التي تتماشى مع سمة العصر المتميّز بالسرعة، وهي مصطلحات وأساليب قلّما نجد لها مقابلا في اللغة العربية، وهذا بفعل فترة التقوقع الطويلة التي ضربت بأطنابها على الأمة العربية، ولعلّ ما زاد الطين بلّة هو تبنّي معظم الحكومات العربية للغات محتليها السابقين مباشرة بعد حصولها على الاستقلال؛ حيث جعلت الدول العربية من اللغتين الإنكليزية والفرنسية♥ اللغتين الرسميتين لتسيير مختلف شؤون الحكم والإدارة، وكذا لتدريس مختلف العلوم الحديثة خاصة على مستوى التعليم العالي وهذا

♥- الاختيار بين هاتين اللغتين عند الدول العربية يرتبط مباشرة بنوع الاستدمار الذي تعرّضت له في السابق؛ حيث نجد أنّ معظم الدول التي تعرضت للاستدمار الإنكليزي تعتمد في تسيير شؤونها على اللغة الإنكليزية، ونجد ذلك بشكل خاص عند دول المشرق العربي، بينما نجد الدول العربية التي تعرضت للاستدمار الفرنسي تعتمد في تسيير شؤونها على اللغة الفرنسية، ونجد ذلك بشكل خاص عند دول المغرب العربي.

زعما منها ــ أي الحكومات العربية ــ أنّ هذا النهج هو المسلك الوحيد الذي يضمن للدول العربية دخول عصر المعلوماتية من بابه الواسع.

وفي ظلّ كلّ هذه الظروف العصيبة التي تمرّ بها الأمّة العربية ارتفعت العديد من الأصوات التي تنادي بضرورة تيسير النّحو العربي، وجعله في متناول المتعلّمين. وقد اختلفت دعوات التيسير، في مناهجها وتشخيصاتها والحلول التي تبنّتها كلُّ دعوة، من دارس إلى آخر وهذا مع اتفاقها جميعا في ضرورة التيسير؛ فقد رأى الدكتور طه حسين أنّ النّحو العربي ينبغي له أن يتغيّر، لكونه مخيفا جدّا ــ حسب رأيه ــ لهذا تمنّى أَنْ يُبَرِّئَهُ اللهُ من رفع الفاعل بالضّمة وبنائه على السّكون.[1] وذهب إبراهيم مصطفى إلى أنّ صعوبة النّحو العربي تكمن في المنهج الذي اعتمده النّحاة في وضع القواعد النّحوية، وفي هذا يقول: "ولقد بُذل في تهوين النّحو جهود مجيدة، واصطُنعت أصول التّعليم اصطناعا بارعا، ليكون قريبا واضحا؛ على أنّه لم يتّجه أحد إلى القواعد نفسها، وإلى طريقة وضعها، فيسأل: ألا يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النّحو وتدوين قواعده، وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النّحوي للغة العربية؟ هذا السؤال هو الذي بدا لي، وهو الذي شغلني جوابه طويلا."[2] أمّا الدكتور شوقي ضيف ــ الذي هو محل دراستنا في هذا البحث ــ فهو يرى أنّ قصور الناشئة في البلدان العربية عن النطق السديد والقويم بالعربية إنّما مرجعه إلى "النّحو الذي يُقدّم إليها والذي يرهقها بكثرة أبوابه وتفريعاته وأبنيته وصيغه الافتراضية التي لا تجري في الاستعمال اللغوي. وهو ــ مع ذلك ــ يغفل شطرا كبيرا من تصاريف العربية وأدواتها وصياغاتها، ممّا يجعل الناشئة لا تتبيّن كثيرا من أوضاع اللغة واستعمالاتها الدقيقة."[3] وقد استعان مجموعة من الدارسين في دعوتهم إلى تيسير النّحو العربي بالنتائج التي توصّلت إليها اللسانيات بمدارسها المختلفة؛ ومن أشهر هؤلاء الدارسين نجد الدكتور تمام حسان(ت 2010م) الذي أعــاب على النّحاة القدماء اعتمــادَهم المطلق على العلامات الإعرابية في تحديــد المعنى، وهو الأمر الذي جعل الدراسات اللغوية

[1]– ينظر: حسين طه، "مشكلة الإعراب". القاهرة: 1959م، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مج:11.

[2]– إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ط2. القاهرة:1413هـ/1992م، المقدمة.

[3]– شوقي ضيف، تيسير النّحو التعليمي، ص03.

العربية تتّسم "بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلاّ تبعا لذلك وعلى استحياء"[1] ومن هنا عمل تمام حسّان على إيجاد نظريّة جديدة في دراسة النّحو العربي تنوب عن نظريّة العامل التي أقام على ضوئها النّحاةُ كلَّ مباحثهم النّحوية وقد تُوّجت جهودُ تمام حسان بنظرية القرائن التي حاول من خلالها التقليل من سلطان قرينة الإعراب، واعتبارها قرينة عادية تشترك مع غيرها من القرائن الأخرى في تحديد المعنى المُراد، "وواضح أنّ د. تمام حسان ذهب إلى مثل ما ذهب إليه أصحاب المدرسة اللغوية السياقية، ابتداء بمالينوفسكي وانتهاء بفيرث، وهو بحكم انتمائه إلى مدرسة لسانية تدرس اللغة من منظور اجتماعيّ، ممثّلةً بآراء فيرث ومدرسة لندن، التي تعارض الشكلانيين في إهمالهم المعنى، يقول: للدراسات اللغوية الحديثة اهتمام خاص بدراسة المعنى يُقَوِّيهِ ويدعِّمه أنّ المعنى في نظر هذه الدراسات صدى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعيّة."[2] كما سار أيضا في هذا النهج العديد من الدارسين الذين دعوا بكلّ إلحاح إلى الاستفادة من النظريات اللسانية الحديثة في تجديد النّحو، ومنهم عبد القادر الفاسي الفهري الذي دعا إلى ضرورة الاعتماد على المنهج العلمي السليم في نقد التراث وإعادة بنائه من جديد[3]، وذلك سيرا مع سنة التطوّر التي تمسّ كلّ اللغات.

وموازاة مع هذه المحاولات التيسيرية، التي لا يسع المقام لذكرها جميعها، قامت هناك محاولات أخرى هي إلى التهديم أقرب منه إلى التيسير والتجديد؛ ومن أشهرها محاولة شريف الشوباني في كتـــابه (لتحيا اللغة العربية: يسقط سيبويه) والذي رأى فيه "أنّ المنـــظومة اللغـــوية العربية في حـــاجة إلى إعادة نظر شاملة"[4] وأخـــذ في إثارة "قضـــايا لغوية في منتهى الخطورة، وأصدر أحكاما أخطر."[5] وذكر العديد من الظواهر اللغوية التي ينبغي أن تتخلّى عنها

---

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دط. المغرب: 1994م، منشورات دار الثقافة، ص12.

[2]– فاطمة الهاشمي بكّوش، نشأة الـــدرس اللساني العربي الحديث، ط1. جمهورية مصر العربية: 2004م، ايتراك للنّشر والتوزيع، ص54.

[3]– ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط4. المغرب: 2000م، دار توبوقال، ج3.

[4]– شريف الشوباني، لتحيا اللغة العربية: يسقط سيبويه، دط. مصر: 2004، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص162.

[5]– سالم علوي، "لا لن يسقط سيبويه"، مجلة اللغة العربية. الجزائر:2007، المجلس الأعلى للغة العربية، ع17 ص129.

اللغة العربية اليوم، لأنّها لم يعد لها قيمة في استعمالنا اللغوي المعاصر؛ ومن هذه النقاط ما يلي:

ــ ضرورة التخلّي عن الجملة الفعلية والاكتفاء باعتماد الجملة الاسمية فقط، وذلك تأثرّا منه باللغات الهندو-أروبية؛

ــ ضرورة التخلّي عن المثنّى، لأنّه لا يوجد ــ حسبه ــ أيُّ مسوّغ لاستعماله اليوم في اللغة العربية؛

ــ الاستغناء عن جمع الإناث، والاكتفاء فقط بجمع المذكر.

كما سار أيضا على هذه الشاكلة زكريا أوزون حين ذهب إلى التشكيك في عقلانية قواعد اللغة العربية، وخلص في الأخير إلى أنّ قواعد اللغة العربية لا تتناسب مع المنطق العربي والسبب "يعود إلى أنّ سيبويه ــ كونه فارسي الأصل ــ قام بوضع قواعد لأمثاله في ذلك الوقت كي لا يُلْحِنوا في لفظ كلمات اللغة العربية"[1] فبالتالي حدثت نوع من الفجوة بين اللغة العربية وقواعدها.

ولا يخفى على أيّ عاقل اللامنطق الذي اتّسمت به المحاولتان الأخيرتان ومدى بعدهما عن المنهج العلمي الدقيق؛ وهذا لا لشيء إلاّ لكونهما لا تنطلقان في المعالجة من اللغة العربية نفسِها، وإنّما تنظران إلى اللغة العربية انطلاقا من اللغات الأجنبية، وتحاولان اسقاطَ معطيات هذه الأخيرة على اللغة العربية، ناسيتان أو متناسيتان أنّ لكلّ لغة معطياتها الخاصّة، ومنطقها الخاصّ.

ويمكن، بشكل عام، أن نوجز في أهم المسوّغات التي ارتكزت عليها معظم المحاولات التجديدية كما يلي[2]:

[1]– زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، ط1. بيروت: 2002، رياض الريس، ص17.

[2]– ينظر: عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النّحوي في القرن العشرين، ط1. القاهرة: 1425هـ/2004م، مكتبة الآداب.

ــ الاهتمام المفرط للنّحاة بنظرية العمل والعامل؛ حيث "بالغ النّحاة فيها، وفلسفوها، حتى ألفوا كتبا تجمع قواعد النّحو بعنوان العوامل."[1] وقد وقع في ذهن النّحاة أنّ أيّ عمل في الألفاظ لابدّ له من عامل، ومن هنا راحوا يبحثون عن العوامل اللفظية والمعنوية التي تفسّر مختلف الظواهر والعلاقات النّحوية. حتى أنّ عبد القاهر الجرجاني قد أوصل عدد هذه العوامل إلى المئة.[2] ومن هنا لا نجد محاولة من محاولات التيسير في العصر الحديث إلاّ ونادت بضرورة التخلي عن هذه النظرية، أو التخفف من وطأتها في الدّراسات النّحوية؛

ــ الإغراق في التأويل والتقدير؛ حيث يلجأ بعض النّحاة إلى" حمل الأساليب العربية على غير ظاهرها"[3] ومن ذلك ــ مثلا ــ ما ذهب إليه المبرّد في إعراب قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ [يوسف: 35] حيث يرى "أنّ فاعل « بدا » مصدر مقدّر وتأويل الآية: ثمّ بدا لهم بدوٌ. ولكن حُذف بدوٌ من الكلام لأنّ « بدا » تدلّ عليه. ولا معنى لكلّ هذا لأنّ « ليَسْجُنّنه » جملة في موضع الفاعل على حدّ تعبيــر ابن ولاّد"[4] والمطّلع على كتب النّحاة، وخاصة المتأخرين منهم، يجد العجب من كثرة هذه التأويلات والتقديرات التي تجنح عن المنطق اللغوي الصحيح في كثير من الأحيان؛

ــ كثرة التعليل والعلل؛ فهم لا يمرّون على مسألة من المسائل النّحوية إلاّ وقد علّلوا لها ويظهر ذلك جليّا في كثرة تعليلاتهم وتنوّعها من علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية، والعلل الأولى والعلل الثواني والعلل الثوالث، وهذه العلل في معظــمها من اجتهادات النّحاة، فكما يمكن أن يكونوا مصيبين فيها لمراد العرب الأقحاح، كذلك يمكن أن يكونوا مجانبين لهذا المراد في عللهم؛

---

[1]– أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط6. القاهرة: 1988م، منشورات عالم الكتاب، ص147.

[2]– ينظر: عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، ط2. القاهرة: دس، دار العارف.

[3]– أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص148.

[4]– المرجع نفسه، ص148.

ــ التأثّر بالفلسفة والمنطق، ويظهر ذلك بشكل واضح في مؤلّفات نحاة القرن الرابع الهجريّ ومن جاء بعدهم؛ وذلك بعد ترجمة علوم اليونان إلى العربية. ومن أشهر النّحاة الذين يُعابُ عليهم ميلُهم الكبيرُ إلى الفلسفة: أبو الحسن الرومّاني الذي قال فيه أبو عليّ الفارسيّ قولتَه المشهورة: " إن كان النّحو ما يقوله الروماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النّحو ما نقوله فليس معه منه شيء."[1] ومن هنا أعاب الكثير من الدارسين تأثّر النّحاة في أبحاثهم بالمنطق والفلسفة، لكون أنّ هذا التأثّر قد أنتج نــوعا من "الفراق بين النّحو واللغة، فدارت الدراســة النّحوية ــ بخاصة لدى المتأخرين ــ حول نفسها، تستقي مادتها من الذهن لا من اللغة، ومن الفلسفة العقلية لا من الواقع"[2] وهو الأمر الذي سبّب متاعب كثيرة لدارسي اللغة العربية، ممّا دفع بأصحاب دعوات التيسير إلى الإلحاح في ضرورة إبعاد الدرس النّحوي عن الطابع الفلسفي؛

ــ استخدام الأقيسة النظريّة التي لا تعتمد على شاهد من كلام العرب الذين يُعتدّ بفصاحتهم، وهو الأمر الذي أنكره ابن مضاء مثلما رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل؛

ــ شيوع روح التنافس بن النّحاة، وهو الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام النّحاة للاختلاف وتدّد الآراء في المسألة الواحدة، سواء كان ذلك لمسوّغ علمي، أو دون مسوّغ،[3] وذلك بناء على القاعدة المشهورة، التي سادت عند نحاة الكوفة خاصة، والتي تقول (خالف تُعرف) ومن هنا تشعّبت المذاهب والآراء؛ فقد "أراد البصريون، تماشيا مع غرضهم، أن يهدروا الشواذ، فإذا ثبتت صحّتُها قالوا إنها ــ تُحفظ ولا يُقاس عليها ــ بل جرءوا على أكثر من ذلك فخطّأوا بعضَ العرب في أقوالهم إذا لم تجر على القواعد ... أمّا الكوفيون فلم يروا هذا المسلك ورأوا أن يحترموا كلَّ ما جاء عن العرب، ويُجيزوا للنّاس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة، بل يجعلون هذا الشذوذ أساسا لوضع قاعدة عامة، قال

---

[1]– محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2. القاهرة: دس، دار المعارف، ص202.

[2]– محمد عيد، في اللغة ودراستها، دط. القاهرة: 1974م، عالم الكتاب، ص02.

[3]– ينظر: أبو سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد مبروك، ط1. القاهرة: 2002م مكتبة الخانجي.

السيوطيّ في بغية الوعاة: إنّ الكسائيّ كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلاّ في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه، فأفسد النّحو بذلك."[1] ونجد من النّحاة من يتعمّد التعقيد في المسائل النّحوية وذلك رغبةً في أن يستشيرَه الناسُ في هذا العلم، أو رغبةً في التكسّب وجمع المال، ومن ذلك ما يرويه الجاحظ في كتابه الحيوان حين قال: " قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنّحو فلم لا تجعل كُتُبَكَ مفهومةً كلَّها، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تُقدّم بعضَ العويص وتُؤخّر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلّت حاجتُهم إليّ فيها، وإنّما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم، لتدعوَهم حلاوةُ ما فهموا إلى التماس فهمِ ما لم يفهموا، وإنّما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التكسّب ذهبتُ."[2] وقد جنت مثل هذه الممارسات على النّحو العربي مشكلاتٍ كثيرة مانزال نتجرّع نتائجَها إلى اليوم؛

ــ منهج النّحاة واللغويين في جمع اللغة والتقعيد اللغوي؛ إذ أخلط اللغويون لدى جمعهم للغة بين عدّة روافد لغوية، ونظروا إليها على أنها لغة واحدة؛ فلم يفرقوا بين لغة القرآن الكريم ولغة الحديث النبوي الشريف،♥ وكذا بين مختلف اللهجات العربية المختلفة، وهو ما ذهب إليه تمام حسان حين قال: "والمعلوم أنّ كلّ قبيلة من هذه القبائل كانت تتكلّم الفصحى بلهجة خاصّة بها تختلف في النطق أو في النّحو أو في الصرف أو في المفردات أو في معظمها عن اللهجات الأخرى، فادّعاء نحوٍ واحدٍ وصرفٍ واحدٍ ومعجمٍ واحدٍ لهذه اللهجات المختلفة خطأٌ في المنهج لا شكّ فيه."[3] ولهذا صعب على النّحاة إيجادُ قواعدَ عامّة مطّردة تحكم كلّ هذه الروافد اللغوية والتّباينات اللّهجية؛

---

[1]– أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط7. القاهرة: دس، مكتبة النهضة المصرية، ج2، ص 294–295.

[2]– الجاحظ، الحيوان، تح: عبد السلام هارون، ط2. مصر:1384هـ/1965م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ج1، ص91–92.

♥– نشير هنا إلى أنّ الحديث النبوي الشريف لم يستشهد به النحاة الأوائل، وإنّما أُعيد له الاعتبار على يد نحاة الأندلس، وعاملوه مثل بقية الروافد اللغوية الأخرى (أي القرآن الكريم وكلام العرب شعرا ونثرا).

[3]– تمام حسان، اجتهادات لغوية، ط1. القاهرة: 2007م، عالم الكتاب، ص18.

ــ كثرة التّخريجات والجدل الإعرابي، وهو سبب له علاقة بما سبق وأن ذكرناه من الأسباب السابقة.

خلاصـــة: من خلال ما سبق يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادُها إنّ الدعوة إلى تيسير النّحو تعود إلى البدايات الأولى للتأليف النّحوي، ولكن ما ميّز هذه الدعوات في بداياتها هو عدم خروجها النظرية العامة التي قام عليها النّحو العربي عن الخليل وسيبويه، وإنّما كانت دعوات في ظل هذه النظرية، ولم يخرج عن هذا النّهج إلاّ نفرٌ قليلٌ من النّحاة من أمثال قطرب وابن حزم وابن مضاء، وهي كلّها دعوات لم تلق استجابة كبيرة في العصور التي ظهرت فيها. أمّا في العصر الحديث فقد استمرّت هذه الدّعوات بشكل أكثر قوّة، وقد تميّزت عن غيرها من الدعوات السابقة بدعوتها إلى إعادة النّظر في النّظرية العامة التي قام عليها النّحو العربيّ؛ وذلك إمّا تأثرّا ببعض الآراء القديمة من التراث كآراء ابن مضاء، أو تأثرا بالنّظريات اللسانيّة الغربيّة، وخاصة عند أولئك الدارسين الذين تابعوا دراساتهم في مختلف الجامعات الغربية، ما جعلهم يحاولون استثمار تلك الأبحاث الحديثة في إعادة استنطاق التراث اللغويّ العربيّ.

* * *

3ــ في مفهوم التجديد عند شوقي ضيف:

لقد رأينا في الفصل التمهيدي أنّ محاولات التجديد والتيسير في النّحو العربي خلال العصر الحديث قد ارتبطت بالعديد من المصطلحات التي قدّمنا لبعضها معالجة من حيث دلالتها

المعجمية والصرفية والاصطلاحية، ولن نخوض كثيرا في هذا الكمّ الهائل من المصطلحات؛ حيث إنّ ما يهمنا هنا أكثر هو مصطلح (**التجديد**) باعتباره أكثر المصطلحات ارتباطا بمحاولة الدكتور شوقي ضيف؛ إذ ورد في عنوان كتابه الذي تطرّق فيه لمشروعه التّجديدي والموسوم بـــ (**تجديد النّحو**) كما ورد هذا المصطلح أيضا في كتابه الآخر الذي يُعدّ بمثابة تطبيقٍ للآراء الواردة في كتابه السابق، والموسوم بـــ (تيسير النّحو التّعليمي قديما وحديثا مع نهج **تجديده**) ويُلاحظُ على هذين العِنوانين أنّ شوقي ضيف يصرُّ على وصف مشروعه النّحوي بمصطلح (التّجديد) وهو السبب الذي دفعنا إلى اعتماد هذا المصطلح في عنوان هذا البحث. وقد تتبّعنا في الفصل التمهيدي مختلف الدلالات المعجمية لمصطلح (التّجديد) ورأينا أنّ الدلالة الأقرب إلى معنى التّجديد في ميدان الدراسات النّحوية هي تلك التي تدلّ على الصيرورة والاستحداث؛ يقال: " جدّد الشيء: صيره جديدا... واستجدّ الشيءَ: استحدثه وصيّره جديدا."[1] ونفس المعنى تقريبا نجده في الدلالة الصرفية لهذا المصطلح؛ فصيغة (تفعيل) تدلّ على التغيّر والتحوّل والانتقال وهي معاني لها علاقة مباشرة بالتحوّل والتغيير الذي يريد الدكتور شوقي ضيف إحداثه في منظومة النّحو العربي؛ بالانتقال به إلى ما هو أفضل وأحسن، وتقديمه في صورة مستساغة تتناسب مع فهم وإدراك المتعلمين في مختلف المراحل التعليمة.

أمّا إذا أردنا أن نتعرّفَ على ماهية التّجديد الذي يأمله شوقي ضيف في النّحو العربي فما علينا إلاّ العودة إلى مؤلفاته♥ التي تناول فيها هذا التجديد، وفيها نجد أنّ مفهوم التّجديد لديه ينطلق من تأثّره الكبير بآراء ابن مضاء القرطبي التي تعرضنا لبعضها في المبحث الأول من هذا الفصل، ومن هنا نجد فكرة التّجديد عند شوقي ضيف ترتكز على مبدأين أساسيين بَيَّنَهُمَا في المدخل الطويل الذي استهلّ به تحقيقَه لكتاب (الرد على النّحاة) وهما كما يلي:

---

[1]– المعجم الوسيط، مادة: جدّ.

♥– نعني بمؤلفاته هنا مايلي:

ـــ تحقيقه لكتاب (الرّد على النحاة) لابن مضاء القرطبي سنة 1947م؛

ـــ كتاب (تجديد النحو) سنة 1982م؛

ـــ كتاب (تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده) سنة 1986م.

المبدأ الأول: الانصراف عن نظرية العامل: هذا هو المبدأ الأولّ الذي تقــوم عليه فكرة التّجديد عند شوقي ضيف؛ حيث يرى أنّ أيّة محاولة لإعادة تصنيف المنظومة النّحوية ينبغي لها أن تَتَّكِئَ على هذا المبدأ، ومن هنا نجد شوقي ضيف يصرُّ على ضرورة التخلص من نظرية العامل التي كانت ــ حسبه ــ السّبب المباشر في تعقيد النّحو العربي، حيث يقول في ذلك: "إنّ كلّ ما تصوّره النّحاة في عواملهم النّحوية تصوّرٌ باطل، وهل يستطيع أحد أن ينكر ما يقوله ابن مضاء من أنّ الذي يصنع الظواهر النّحوية في الكلمات، من رفع ونصب وجرّ، إنّما هو المتكلم نفسُه لا ما يزعمه النّحاة من الأفعال وما شاكلها من الأسماء والحروف؟"[1] ويقول في موضع آخر: "وفيم هذا النضال والعناء؟ وفيم هذا الجدل بين البصريين والكوفيين ثمّ البغداديين والأندلسيين والنّحاة المتأخرين؟ إنّهم جميعا يجادلون عن باطل، وما العامل والعمل في النّحو. إنّما هو تمثيل وتخييل، أمّا الحقيقة فلا عامل سوى المتكلم الذي يرفع الكلمة أو ينصبها أو يخفضها لتعبّر عمّا في نفسه من معان. وإذن فلنردّ المسألة إلى صورتها الصحيحة، ولنبطل هذا العامل في النّحو الذي أتعب النّحويين طويلا."[2] ويضرب لنا شوقي ضيف بعض الأمثلة التي يرى أنّها تبيّن فساد نظرية العامل التي أقام عليها النّحاة القدماء مختلف الأبواب النّحوية، ومن ذلك تقسيمهم العوامل إلى قوية وضعيفة، وما يترتّب على ذلك من ميزات وخصائص تختلف من عامل إلى آخر، "فالحرف مثلا، وهو عامل ضعيف في رأيهم، نجده حين يعمل يقيمون عليه شروطا ومراصد كثيرة، كشروطهم المعروفة في إعمال «ما» و «لا» الحجازيتين، وإعمال حروف نصب المضارع، وحتى حروف الجرّ، أو كما نسمّيها حروف الإضافة، يشترطون فيها أن تتكرّر حين تعمل في اسمين متعاطفين، وأن تتصل بمعمولها، وهذا كلّه سنحذفه من النّحو وأيضا سنحذف شروط العوامل الأخرى مادمنا لا نجد حاجة لغوية صحيحة تلزمنا إيّاها."[3] وشوقي ضيق بدعوته إلى الانصراف عن نظرية العامل يكون قد نَحَى في الدراسة النّحوية نفس المنحى الذي سلكته اللسانيات الوصفية في العصر الحديث؛ حيث يحصرُ دورَ النّحوي في مجرد تسجيل مختلف الظواهر التي يلاحظها في اللغة دون أدنى تدخّل منه فيها، "وإنّ من المعروف

[1]– ابن مضاء، الرد على النحاة، ص07 (مقدمة شوقي ضيف).

[2]– المرجع نفسه، ص45.

[3]– ابن مضاء، الرد على النحاة، ص48–49 (مدخل شوقي ضيف).

أنّ واجب النّحوي أن يسجّل ما وجد في اللغة فعلا من صيغ وعبارات، لا أن يفترض هو صيغا وأحوالا للعبارات لم ترد في اللغة، ونحن لا نقرأ بابا في النّحو حتى نجدهم يعرضون لما يصحّ ولما لا يصحّ، مستلهمين نظرية العامل، لا حقائق اللغة، في كلّ ما يعرضون. ولعلّ من الطريف أن نذكر هنا ما يُروى عن ماسويه من أنّه وصف لإنسان دواءً، ثمّ قال له: كُلِ الفرّوجَ وشيئا من الفاكهة، فقال: أريد أن تخبرني بالذي لا آكل، فقال: لا تأكلني ولا حماري ولا غلامي، واجمع كثيرا من القراطيس وبكّرْ إليّ، فإنّ هذا يكثر إن وصفته لك."[1] فكلّ هذه الأسئلة والفروض يرى شوقي ضيف أنّها لا علاقة لها بعمل النّحويّ، وإنّما دوره يقتصر فقط على ظاهر الصيغ والعبارات، ولا يتعدّها إلى غير ذلك، ولن يعود النّحاة إلى ممارسة الدور المنوط بهم في اللغة حتى يتخلّصوا كلية من نظريّة العامل.

المبدأ الثاني: منع التّأويل والتّقدير في الصيغ والعبارات: هذا هو المبدأ الثّاني الذي ترتكز عليه فكرة التّجديد عند شوقي ضيف، وهو مبدأ يرى فيه أنّ تطبيقه على مختلف أبواب النّحو العربي يُريحنا "من ثلاثة أشياء، وهي إضمار المعمولات، وحذف العوامل، وبيان محل الجمل والمفردات مبنيّة أو مقصورة أو منقوصة"[2] وهذا المبدأ يُعدُّ ثورة على العديد من الأبواب النّحوية التي وضعها النّحاة منذ عصر سيبويه ومن تلاه؛ فإضمار المعمولات يؤدّي إلى إلغاء إضمار الفواعل المستترة التي يقدّرها النّحاة جوازا أو وجوبا نحو قولنا: (زيدٌ قام)، والفاعل المستتر في فعل التعجب نحو قولنا: (ما أجمل السماء) وغيرها من الأبواب الأخرى التي يقدّر فيها النّحاة فواعلَ يرى شوقي ضيف وقبله ابن مضاء أنّه لا حاجة تدعو إليها. أمّا حذف العوامل فيرى شوقي ضيف أنّه يريحنا من الكثير من المسائل التي زعمها النّحاة في مؤلفاتهم؛ ومن ذلك متعلّق الجار والمجرور، ومتعلق الظرف ؛ حيث "زعم النّحاة في مثل (زيد في الدار) أنّ الجار و المجرور متعلق بمحذوف، تقديره مستقرّ، أو استقرّ، وهو الخبر، وهذا زعم لا داعي له، إذ يكفي أن نقول إنّ الجار والمجرور خبرٌ، ولا داعي لهذا التمحّل، وهذا نفسه ينبغي أن نطبّقه على الظرف، فلا نعلّقه بمحذوف، كما يصنع النّحاة، بل نعطيه هو الوظيفة التي

[1]– المرجع نفسه، ص 49.

[2]– المرجع نفسه، ص 56.

يؤدّيها."[1] كما يريحنا أيضا من بيان محل الجمل والمفردات مبنيّة أو مقصورة أو منقوصة ومن عدّة مسائل سنطرق لبعضها في لاحق من هذا البحث.

هذان المبدآن إذا هما الخطوة الأولى في طريق تجديد النّحو عند شوقي ضيف؛ حيث يعتبرهما الأرضية التي ينبغي أن يقوم عليها التصنيف الجديد للنّحو العربي؛ إذ يقول في ذلك: "وأكبر الظنّ أنّه قد اتّضح الآن ما نزعمه، من أنّنا حين نطبّق على أبواب النّحو ما دعا إليه ابن مضاء، من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، كما نطبّق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء لنظرية العامل، نستطيع أن نصنّف النّحو تصنيفا جديدا، يُحقّق ما نبتغيه من تيسيرات لقواعده تيسيرا محقّقا، وهو تيسير لا يقوم على ادّعاء النّظريات، وإنّما يقوم على مواجهة الحقائق النّحوية، وبحثها بطريقة منظّمة، لا تحمل ظلما لأحد، وإنّما تحمل التيسير من حيث هو حاجة يريدها الناس، إلى النّحو العربي في العصر الحديث."[2] وعلى ضوء هذين المبدأين أخذ شوقي ضيف يرسم صورة جديدة للنّحو العربي بعيدة عن صور الإعمال والإهمال والتأويل والتقدير.

ومن هنا يتّضح لنا أنّ **التجديد** عند شوقي ضيف يمرّ بمرحلتين متكاملتين؛ تتمثّل الأولى منهما في تخليص النّحو العربي من نظرية العامل وما ينجرّ عنها من تقدير وتأويل في الصيغ والعبارات بينما تتمثّل المرحلة الثانية في رسم خريطة جديدة للنّحو تقوم على ستّة أسس مختلفة تأخذ أشكالا متعدّدة كإعادة تنسيق الأبواب النّحوية التقليدية، وإلغاء بعض المسائل التي يراها زائدة ووضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النّحو، وغيرها من المسائل التي سنتعرّض لها بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا البحث، وهي كلّها إجراءات يهدف شوقي ضيف من ورائها إلى صياغة "النّحو صياغة مبسّطة تــذلّل قواعده للناشئة وترفع عنها كلَّ ما يبهظها من صعوباته وتعقــيداته العسرة ... بحيث يُستضاء بها في عرضها على الناشئة عرضا متكاملا على مرّ السنين، في صور متدرّجة ما تزال تتّسع كما يصنع أسلافنا في مختصراتهم، من سنة

[1]– ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 58 (مدخل شوقي ضيف).

[2]– المرجع نفسه، ص 67.

إلى أخرى، حتى إذا أكملوا دراستهم تمَّ تمثّلُهم تمثّلا دقيقا لمقوّمات العربية وأوضاعها بحيث يستطيعون التصرّف في أساليبها وتراكيبها عن حذق وبصيرة."[1] فهذا إذن هو معنى التّجديد الذي يسعى إليه شوقي ضيف في مشروعه التّجديديّ.

وبودّنا أن نشير هنا إلى أنّ مصطلح (التّجديد) قد تداخل كثيرا مع مصطلح (التّيسير) عند شوقي ضيف؛ حيث من الصعوبة بمكان التفريق بين معنى المصطلحين في مؤلفاته، فهـــو في العديد من المرات يستعمل هذين المصطلحين وكأنهما ذو معنى واحد؛ إذ يتحدث مثلا عن كتابه «تجديد النّحو» قائـــلا :" ورأيت دعما له وأداءً لحقه أن أُؤَلّفَ هذا الكتابَ الجديدَ لأزوّده بحشد من الدراسات والأدلّة المستقصية المستأنية، حتى يستبين نهجي ــ غاية الاستبانة ــ فيما رسمته فيه للنّحو التعليمي من تجديد وتيسير. والكتاب موزّع على ثلاثة أقسام: قسم لبيان المحاولات المتصلة لتيسير النّحو التعليمي قديما وحديثا مع بيان محاولتي المتواضعة في كتاب (تجديد النّحو). وقسم ثاني لبيان الشطر الأوّل من نهجي في تجديد النّحو التعليمي وتيسيره بتخليصه من قـــواعده وأبوابه الفرعيّة وزوائده وتعقيداته العسرة التي كانت ــ ولا تزال ــ ترهق الناشئة إرهاقا شديدا دون أن يجنوا منها شيئا يفيدهم في إتقانهم للعربية. وقسم ثالث لبيان الشطر الثاني من نهجي في تجديد النّحو التعليمي وتيسيره باستكمال نواقص فيه ضرورية."[2] ففي هذه الفقرة الصغيرة نجد أنّ مصطلحي (التجديد) و(التيسير) قد وردا في صورة تأخذ نوعا من الترادف في دلالاتهما، كما أنّه عدّ محاولته في كتابه «تجديد النحو» ضمن المحاولات التيسيرية المعاصرة في النّحو العربي، وذلك بالرغم من أنّ هذا الكتاب يحمل في عنوانه مصطلح (التّجديد).

* * *

[1]– شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ط2. القاهرة: 1993، دار المعارف، ص65.

[2]– المرجع نفسه، ص06.

الفصل الثاني: دراسة في الأسس المنهجية لآراء شوقي ضيف التّجديدية:

1- إعادة تنسيق أبواب النّحو.

2- إلغاء الإعرابين التقديري والمحلّي.

3-إهمال الإعراب ما لم يفد شيئا في صحّة الكلام وسلامة النطق.

4- وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النّحو.

5- حذف الكثير من الزوائد في أبواب النّحو.

6- تطعيم بعض أبواب النّحو بإضافات لتمثّل الصيغة العربية تمثّلا دقيقا.

لقد كانت بداية الدكتور شوقي ضيف مع الدعوة إلى إعادة النظر في النّحو العربي في سنة 1947، وذلك حين قام بتحقيق كتاب (الرد على النّحاة) لابن مضاء القرطبي وقد وطّأ لهذا الكتاب بمدخل طويل اقترح فيه تصنيفا جديدا للنّحو العربيّ بناه على أسس ثلاثة مستوحاة من آراء ابن مضاء، وهذه الأسس الثلاثة هي:

ــ إعادة تنسيق أبواب النّحو؛ بحيث يُستغنى عن بعضها ويُرَدُّ البعضُ الآخر منها إلى أبواب أخرى؛

ــ إلغاء الإعراب التقديري والمحلّي؛

ــ الاستغناء عن إعراب الكلمات التي لا يفيد إعرابها شيئا في النطق.

وفي سنة 1977 قدّم شوقي ضيف إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة مشروعا لتيسير النّحو بناه على الأسس الثلاثة المذكورة آنفا، وأضاف إليها أساسا رابعا يتمثّل في وضع تعريفات وضوابط لبعض أبواب النّحو التي رأى أنها تشكّل إبهاما على المتعلّم. وقد نظر المجمع في هذا المشروع، فأقرّ شطرا كبير منه، كما طالب بتعديل بعضٍ من جوانبه الأخرى وكان ذلك في سنة 1979.

وتمرّ الأيام وتبقى دائما فكرة تجديد النّحو تدور في ذهن شوقي ضيف، حتى جاءت سنة 1982، وهي السنة التي عرفت تأليفه لكتاب (تجديد النّحو) هذا الأخير الذي بناه على الأسس الأربعة التي سبق الإشارة إليها، بالإضافة إلى أساسين جديدين يتمثلان في:

ــ حذف زوائد كثيرة من أبواب النّحو، يرى شوقي ضيف أنها تُعرضُ فيها دون حاجة؛

ــ إضافات وزيادات لبعض أبواب النّحو.

وبإضافة هذين الأساسين يكون مشروع شوقي ضيف التجديدي قد اكتمل واشتدّ عوده؛ حيث يرى أنّه بتأليفه لهذا الكتاب قد حقّق أملاً طال انتظاره بتجديد النّحو على منهاج وطيد

يذلّله ويبسّطه، ويعين على تمثّل قواعده واستكمال نواقصه. ولكن السؤال المطروح هو: هل حقيقة توصّل شوقي ضيف إلى تحقيق هذا المبتغى؟

هذا ما سنحاول أن نعرض له في هذا الفصل، وذلك بدراسة بعض القضايا التي تعرّض لها شوقي ضيف في هذه الأسس الستّة التي أقام عليها مشروعَه التّجديدي، وسنقوم بالاحتفاظ بنفس العناوين وبنفس الترتيب الذي اعتمده شوقي ضيف في كتابه (تجديد النّحو). وباعتبار شوقي ضيف قد تعرّض بالنقد ــ تقريبا ــ لأغلبية الأبواب النّحوية التي ورثناها عن النّحاة الأوائل فإنّنا سنكتفي بدراسة نماذج وأمثلة عن كلّ أساس من هذه الأسس الستّة، وذلك تفاديا للإطالة والتضخّم في البحث.

* * *

المبحث الأول: إعادة تنسيق أبواب النّحو:هذا هو الأساس الأوّل الذي بنى عليه شوقي ضيف مشروعه التّجديدي في النّحو العربي وقد كان مقصوده من هذا الأساس هو إعادة ترتيب أبواب النّحو وفق منهج جديد؛ "بحيث يُستغنى عن طائفة منها بردّ أمثلتها إلى الأبواب الباقية حتى لا يتشتّت فكرُ دارس النّحو في كثرة من الأبواب توهن قواه العقلية."[1] ويمكن أن نلخّص ما قام به من استغناء عن الأبواب في الجدول التالي[2]:

البـــــــاب المستغنى عنه	سبـــــب الاستـــــــغناء
1- الميزان الصرفي	لا حاجة إليه
2- الإعـــــــلال	لا حاجة إليه
3- الإضـــــافة	تدرس في الصرف
4- التوابع	تدرس في الصرف
5- كان وأخواتها	تنقل إلى باب الحال
6- (ما-لا-لات) العاملة عمل ليس	تنقل إلى المبتدأ والخبر
7- كاد وأخواتها	تنقل إلى المفعول به
8- ظنّ وأخواتها	تنقل إلى المفعول به
9- أعلم وأرى	تنقل إلى المفعول به
10- الاشتغال	ينقل إلى المفعول به أو المبتدأ
11 - التنازع	يعمل الثاني دائما

[1]- شوقي ضيف، تجديد النّحو، ط4. القاهرة: دت، دار المعارف، ص 04.

[2]- ينظر: محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ط01. القاهرة: 1410هـ/1989م، عالم الكتاب.

12- الصفة المشبهة	تدرس في باب التمييز
13-اسم التفضيل	تدرس في باب التمييز
14-التعجب	تدرس في باب التمييز
15-كنايات العدد	تدرس في باب التمييز
16-الاختصاص	تدرس في باب التمييز
17-المدح والذم	يعرب المخصوص بدلا
18-الإغراء	يُضمُّ لباب الذكر والحذف
19- التحذيـــــر	يُضمُّ لباب الذكر والحذف
20- الترخـــــيم	لا حاجة إليه فهو لهجة قديمة
21- الاستغاثة	يضمّ إلى باب النداء
22- الندبـــــة	يضمّ إلى باب النداء

ومن خلال هذا الجدول يتّضح مقصودُ شوقي ضيف من إعــادة تنسيق أبواب النّحو؛ فهو قد قام بنقل سبعةَ عشرَ بابا من أبواب النّحو من مكانها، ووضعها تحت أبواب أخرى، كما قام بإلغاء الأوجه الإعرابية المتعددة الموجودة في باب التنازع وباب المدح والذم؛ حيث اكتفى في الباب الأوّل بإعمال الثاني سيرا على رأي البصريين، بينما اقترح في الباب الثاني إعرب المخصوص بالمدح والذم بدلا دائما. وقام بالاستغناء عن ثلاثة أبواب: بابان في الصّرف هما

الميزان الصرفي والإعلال، وباب في النّحو هو باب الترخيم.[1] وسنحاول هنا التعرض لبعض القضايا التي أدّت بشوقي ضيف إلى تبني هذا النّهج في تنسيق الأبواب النّحوية.

1 ــ باب كان وأخواتها: رفض شوقي ضيف معاملة كان وأخواتها كأفعال ناقصة ترفع الأول فيسمّى اسمُها وتنصب الثاني فيسمّى خبرُها، ورأى بأنها "تُعدّ بهذا الإعراب خللا كبيرا دخل على الجملة الفعلية، فإنّ الفعل فيها وحدها دون أفعال العربيّة جميعا فعل ناقص لا فاعل له والمرفوع التالي ليس فاعلا بل هو اسم لها، والمنصوب لا يدخل في منصوبات الجملة الفعلية بل هو خبر منصوب والخروج من هذا الخلل الكبير سهل غاية السهولة بفضل مدرسة النّحو الكوفية، فإنّ الفعل ــ عندها ــ في باب «كان وأخواتها» فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللازمة التي لا تكاد تحصى في العربية، والاسم المرفوع في مثل: «**كان محمد مسافرًا**» فاعل مرفوع، والاسم المنصوب في المثال المذكور وأمثاله حال."[2] وبعد ذلك شرع شوقي ضيف في الرد على مختلف الاعتراضات التي يمكن أن توجّه إلى هذا الرأي الذي تبناه، ومن هذه الاعتراضات مجيء الخبر ثابتا، والأصل في الحال أن تكون غير ثابتة، فيردّ على هذا الاعتراض بضربه أمثلة للــحال جاءت فيها ثــابتة نحو قــوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: 28] كما يَردُّ على من يعترض على رأيه بورود الخبر معرفة، والأصل في الحال أن يكون نكرة، فَيُورِدُ أمثلةً جاءت الحال فيها معرّفة نحو: (جاء زيد وحدَه) و(أرسل عمرو الإبل العراك) أي معتركة، ويواصل الرد على مختلف الاعتراضات، الممكن وُرُودها في هذا الصدد إلى أن يقول في آخر المطاف: "وبذلك تسقط جميع الاعتراضات التي يمكن أن توجّه إلى إعراب جملة كان وأخواتها: مكوّنة من فعل وفاعل مرفوع وحال، وقد سُقتُ أمثلتَها في الكتاب بباب الحال، إذ هو بابها الصحيح."[3] الذي سَتدرسُ فيه في هذا البناء النّحوي الجديد.

---

[1]– ينظر: محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية.

[2]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 12.

[3]– المرجع نفسه، ص14.

فشوقي ضيف يرجح قول الكوفيين في إعراب(كان) وأخواتها، حيث يعتبر هذه الأفعال أفعالا عادية مثل غيرها من الأفعال الأخرى. ولعلّ هذا المذهب يمكن الاعتراض عليه لعدّة أسباب؛ ومن ذلك ما ذكره الأنباري في الإنصاف حين قال: "أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: الدليل على أنّ خبر (كان) نُصب على الحال، أنّ (كان) غير متعدّ، والدليل على أنّه غير واقع♥ أنّ فعل الاثنين إذا كان واقعا فإنه يقع على الواحد والجمع، نحو: ضربا رجلا، وضربا رجالا ولا يجوز ذلك في (كان) ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: كانا قائما، وكانا قياما، ويدلّ على ذلك أيضا أنك تُكني عن الفعل الواقع نحو (ضَربتُ زيدًا) فتقول: فعلتُ بزيدٍ ولا تقول في (كنتُ أخَاك) : فعلتُ بأخيك، وإذا لم يكن متعديا وجب أن يكون منصوبا نصب الحال، لا نصب المفعول، فإنّا ما وجدنا فعلا يَنصبُ مفعولا هو الفاعل في المعنى، إلاّ الحال فكان حملُه عليه أولى؛ ولأنّه يحسنُ أن يُقال فيه: (كان زيد في حالة كذا) ... فدلّ على أنّه نُصب على الحال."[1] وبعد ذلك يشرع أبو البركات نفسُه في دحض حجج الكوفيين في اعتبارهم الاسم المنصوب بعد كان حالاً، ومن ذلك ــ مثلا ــ ما عليه أغلب النّحاة من كون الحال لا تأتي إلاّ بعد جملة تامة و(كان) كما هو معلوم لا تشكّل جملة تامة باسمها فقط، وإنّما تحتاج إلى خبر يتمم معنى الجملة؛ فلا يمكن ــ مثلاــ أن نقول: (كانَ الطقسُ) ونسكت، لأنّ المستمع ما زال يتطلّع إلى خبر يُتمّم معنى الجملة، أمّا الحال فتأتي بعد جملة تامة نحو: نام الولدُ خائفا، فكلمة (خائفا) هنا يمكن أن نحذفها وتبقى الجملة تامة. وفي هذا يقول الأنباري: "وأمّا قولهم إنّه يحسن أن يُقال: كان زيدٌ في حالة كذا ... فدلّ على أنّ نصبَهُمَا نصب الحال، قلنا: هذا إنّما يدلّ على الحال مع وجود شروط الحال بأسرها، ولم يوجد ذلك؛ لأنّه من شروط الحال أن تأتي بعد تمام الكلام، ولم يوجد ذلك في كان النّاقصة التي وقع فيها الخلاف، دون التّامّة التي بمعنى وقع."[2] والمقصود بالتّامة هنا هو مجيئها مكتفية بمرفوعها وهو ما يقصده سيبويه في قوله: "وقد يكون لِكان موضعٌ آخرُ يُقتَصَرُ

♥– الفعل الواقع هو الفعل المتعدّي، أمّا الفعل غير الواقع فهو الفعل اللازم.

[1]– الأنباري، الإنصاف، ص 129.

[2]– المرجع نفسه، ص 132.

على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبد الله، أي قد خُلِقَ عبدُ اللهِ. وقد كان الأمرُ، أي وقع الأمرُ. وقد دامَ فلانٌ، أي ثبتَ."[1] وفي هذه الحالة لا تكون ناقصة.

ويتضح بطلان رأي الكوفيين، في كان وأخواتها، عند اطّلاعنا على حجج البصريين في عدّهم المرفوع بعد كان وأخواتها اسما لها، والمنصوب خبرا لها، ومن ذلك ما ذكره الأنباريّ دائما في الإنصاف حين قال: "وأمّا البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ نصبَها نصبُ المفعولِ لا على الحال؛ لأنّهما يقعان ضميرا في نحو قولهم: (كُنَّاهُم، وإذا لم نكُنْهُم فمن ذا يكونُهُم؟) قال الشاعر:

دَعِ الخمرَ يَشرَبْها الغُواةُ فإنّني *** رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا

فإنْ لا يَكُنْـــهَا أَوْ تَكُنْـــهُ فإنَّهُ *** أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّـــهُ بِلَبَنِـــهَا

أراد بقوله (أخاها) الزبيبَ، وجعله أخا الخمر؛ لأنّهما من شجرة واحدة، وقال آخر: تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حتَى تَكُونَهْ.

وكذلك قالوا أيضا: (ظننتُ إيّاهُ) والضمائر لا تقع أحوالا بحالٍ، فعُدِمَ شروط الحال فيهما فوجب أن ينتصب نصبا المفعول، لا على الحال."[2] كما يقول الكوفيون.

ومن هنا نسأل الدكتور شوقي ضيف هل يمكن أن نعرب خبر كان في الأمثلة الماضية حالا، فنقول ــ مثلاــ في إعراب جملة (تَكُنْهُ) : تكن فعل مضارع تام، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، والهاء ضمير متّصل في محل نصب حال. إنّ مثل هذا الإعراب لا يزيد النّحوَ إلاّ بلبلة نحن في غنى عنها.

وممّا يمكن أيضا أن يُردّ به على رأي الكوفيين في كان وأخواتها، وبالتالي إبطال ما ذهب إليه شوقي ضيف في اعتباره هذه الأخيرة أفعالا تامّة، هو في دلالة هذه الأفعال فالمعروف عن الفعل عند النّحاة أنه يدلّ على الحدث والزمان، ولكنّ المتأملّ في كان وأخواتها

[1]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص46.

[2]– الأنباري، الإنصاف، ص 130–131.

يجدها تدلّ على الزمان فقط دون الحدث؛ فـــ(كان) "دالّة على مطلق الزّمان الماضي، و(يكون) دالة على مطلق الزمان المستقبل."[1] و(أمسى) تدلّ زمن مخصوص في الماضي، وهو فترة المساء و(يمسي) تدلّ على زمن مخصوص في المضارع وهو أيضا فترة المساء، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو أين الحدث في هذه الأفعال؟ والجواب ببساطة هو إنّ الحدث منعدم فيها وهذا من الأسباب التي دفعت النّحاة إلى وصفها بالناقصة، وفي هذا الصّـــدد يقول ابن السراج: " فأمّا مُفارقتُها للفعل الحقيقي فإنّ الفعل الحقيقي يدلّ على معنى وزمان نحو قولك: ضرب، يدلّ على ما مضى من الزمان وعلى الضرب الواقع فيه، و(كان) إنّما يدلّ على ما مضى من الزمان فقط و(يكون) تدلّ على ما أنت فيه من الزمان وعلى ما يأتي، فهي تدلّ على زمان فقط فأدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيها بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول."[2] فهذا إذن دليل واضح على أنّ النّحاة القدماء قد كانوا دقيقين جدّا عندما أطلقوا على هذه الأفعال أفعالا ناقصة، فهي لا يمكن أبدا أن تكون مثل الأفعال التّامة في الدّلالة. ويذهب برجشتراسر♠ Bergstrasser إلى أنّ اللغة العربية تعتمد على أفعال الكينونة (الأفعال الناقصة) بغرض التنويع في الأزمنة، وفي هذا يقول: "وممّا اضطرّها♥ إلى إدخال فعل: (كان) على اختلاف صيغه، في الجملة الاسمية الاحتياج إلى تنويعها على الأوقات وغيرها، والتفريق بين الماضي والحاضر والمستقبل منها."[3] وهذا طبعا لافتقار الجملة الاسمية إلى الزمن من حيث الدلالة.

وللأمانة العلمية نقول إنّ هناك من النّحاة من يرفض هذه الفكرة، ويعتبر هذه الأفعال دالة على الزمان والحدث معا، ومنهم ابن مالك (ت672هـــ) الذي يقول في شرح التسهيل:"زعم

---

[1]– جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النّحو، دط. لبنان: دس، دار الكتب العلمية، ج2، ص 73.

[2]– ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3. بيروت:1417هـــ/1996م، مؤسسة الرسالة، ج1 ص 82.

♠ - هو مستشرق ألماني مشهور، ولد سنة 1886، ونال شهادة الدكتوراه من جامعة ليبزج سنة 1911م برسالته عن استعمال حروف النفي في القرآن الكريم.

♥– الهاء تعود هنا على اللغة العربية.

[3]– برجشتراسر، التطور النّحوي للغة العربية، تر: رمضان عبد التواب، ط2. مصر: 1414هـــ/ 1994م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص 135.

جماعةٌ منهم ابن جنيّ وابن برهان والجرجاني أنّ كان وأخواتها تدلّ على زمن وقوع الحدث ولا تدلّ على حدث، ودعواهم باطلة من عشرة أوجه."[1] ثمّ يشرع في ذكر هذه الأوجه العشرة التي يردّ بها على قول من قال إنّ كان وأخواتها تدلّ على الزّمان فقط دون الحدث، ومن ذلك قوله: "أنّ مُدّعي ذلك معترفٌ بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا، إذ الدال على الحدث وحده مصدرٌ، والدال على الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر."[2] ومع تقديرنا للنحويّ الكبير ابن مالك، فنحن لسنا مقتنعين بتلك الرّدود التي ذكرها ابن مالك في كتـــابه، وكردّ على الحجة التي سقناها له هنا، نقول: إنّ قول ابن مالك بأنّ الأصل في الأفعال أن تدلّ على حدث وزمان، وبالتالي اعتبار كان وأخواتها دالـــة فقط على الزمن دون الحدث يخرجها من نطاق الأفعال، هو قول باطل، والدليل عل ذلك أنّ أسماء الزمان تدلّ فقط على الزمان دون الحدث، ومعروف عن الاسم أنّه ما دلّ على حدث غير مقترن بزمان، ولكن مع هذا فإنّ النّحاة عدّوا اسم الزمان من الأسماء، ولم يخرجوه من نطاق الاسمية، ومن هنا فإنّ القول بكون كان وأخواتها دالة فقط على الزمان دون الحدث لا يخرجها من نطاق الفعلية. وقد أحسن مجمع اللغة العربية بالقاهرة حين رفض مقترح شوقي ضيف في باب كان وأخواتها، وفي هذا يقول شوقي ضيف: "وكان المشروع المقدّم قد اقترح حذف باب كان وأخواتها، أخذا برأي الكوفيين في إعراب صيغتها إذ يعربونها أفعالا لازمة وما بعدها فواعل مرفوعة وأحوالا منصوبة. وردّ المؤتمر مع لجنة الأصول هذا الاقتراح."[3] ولعّل ما يؤكّد أكثر الاضطراب الذي وقع فيه شوقي ضيف، بذاهبه هذا المذهب، هو التعريف الذي قدّمه للحال في تصنيفه الجديد للنّحو؛ حيث يعرفها كما يلي: " الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة."[4] كما يقرّر بعد ذلك

---

[1]– ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1. مصر: 1410هـ/1990م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع للإعلان، ج1، ص 338.

[2]– المرجع نفسه، ص 338.

[3]– شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسيـــن عامـــا، ط1. مصـــر: 1404هـ/1984م، مجمع اللغة العربية ص 174.

[4]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 182.

أنّ الحال غالبا ما تكون مشتقة[1]، وهو ما يؤكّد أن الأمثلة التي سردها في مدخل كتابه، من كون الحال تأتي معرّفة وثابتة وجامدة، وهي أمثلة شاذة غير مطّردة، ولا يمكن أن نعتمد عليها كثيرا في وضع القاعدة النّحوية.

وبعد كلّ هذا نقول إنّ باب كان وأخواتها من أكثر الأبواب رسوخا في ذهن المتعلمين للنّحو العربي، فمنذ كنّا متعلمين صغارا ونحن نحفظ القاعدة المشهورة عن ظهر قلب، والتي تقول: تدخل كان وأخواتها على الجملة الاسمية فترفع الأوّل فيسمّى اسمها، وتنصب الثاني فيسمّى خبرها. وبالتالي نقول إنّ إعادة النظر في هذا الباب لا يزيد إلاّ قلاقل واضطرابات إلى ذهن المتعلمين للنّحو العربي، والخير، كلّ الخير، في الإبقاء عليه كما ورثناه عن النّحاة الأوائل.

ويترتب على إلغاء باب كان وأخواتها إلغاءُ باب (ما- لا-لات) العاملات عمل (ليـــس) وفي هذا يقول شوقي ضيف متحدثا عن هذا الباب: "وطبيعيٌّ أن يُحذف، لأنّ (ليس) المقيس عليها هذه الحروف، من أخوات كان، وقد أصبحت تُعربُ في مثل (ليس زيدٌ حاضرًا) فعلا ماضيا لازما، ويعرب زيدٌ فاعلا وحاضرا حالا."[2] ولكن بعدما بيّنا فساد الرأي الذي ذهب إليه شوقي ضيف في باب كان وأخواتها، فإنّه يترتب على ذلك بقاء باب (ما-لا- لات) العاملات عمل ليس على ما هو عليه، ولا يطرأ عليه أيّ تغيير.

2 ــ باب كاد وأخواتها: قام شوقي ضيف بإلحاق باب كاد وأخواتها بباب المفعول به واعتبرها أفعالا متعديّة مثل باقي الأفعال الأخرى، وقد رأى أنّ إعراب نحاة البصرة للمرفوع بعد هذه الأفعال اسما لها وجملة المضارع في محلّ نصب خبر لها، "هو إعراب لا يستقيم بتاتا حين يقترن المضارع بأن المصدرية مثل: (عسى زيدٌ أن يقوم) لأنّنا لو حذفنا عسى في الجملة لأصبحت: زيدٌ أن يقوم. وهو تعبير خاطئ، لأنّه إخبار عن اسم الذات باسم المعنى."[3] واعتمد شوقي ضيف في تسويغ ما ذهب إليه من رأي على كلام لسيبويه في هذه المسألة؛ إذ يقول في

---

[1]- المرجع نفسه، ص 186.

[2]- شوقي ضيف، تجديد النّحو ، ص 14.

[3]- المرجع نفسه، ص 15-16 (بتصرّف).

هذا: "وتنبّه سيبويه من قديم إلى ذلك، فقال إنّ (كاد وعسى) فعلان متعديان والمرفوع بعدهما فاعل، وجملة المضارع التالي لهما مفعول به، فإذا قلت: (كاد زيدٌ يقوم) كان معنى الجملة: قارب زيدٌ القيامَ. فمعناها جميعا عنده قارب ... وبالمثل جملة المضارع بعد أفعال الشروع مفعول به قياسا على رأي سيبويه في صيغة كاد وعسى. وواضح أنّ سيبويه يلغي باب كاد وأخواتها ــ كما تصوّره البصريون ــ بفضل حسّه اللغويّ الدقيق. وقد أخذت برأيه في الكتاب وضممت أمثلة الباب إلى باب المفعول به."[1] وإنّ ما لفت انتباهنا هنا هو مخالفة شوقي ضيف نفسِه لمنهجه الذي تبنّاه في تيسير النّحو فهو من جهة يصرُّ على ضرورة التخلي عن التقدير والتأويل والقياس في النّحو، ومن جهة أخرى نجده هنا يعتمد على التأويل فيجعل جملة المضارع بعد كاد وعسى مفعولا به، ويقيس عليهما بقية الأخوات الأخرى. ويعلّق الدكتور محمد عيد على هذه المسألة قائلا: "فكيف يتقبل عقل متعلّم ــ أيّ متعلّم في أيّ مستوى من العمر ــ أن تكون جملة الخبر مع هذه الأفعال مفعولا به مع التأويل البعيد الذي يقول به (تجديد النّحو) بِتَصَوُّرِ أنّ جملة (كاد الفقرُ أن يكون كفرا) هي (قارب الفقرُ كونَه كفرا) إنّه إغراق في التصوّر والحمل على المعنى، ولا تيسير في ذلك ولا تجديد."[2] خاصة وأنّ في هذا نقضًا للمنهج الذي تبنّاه شوقي ضيف في مشروعه التجديدي.

وما ذهب إليه شوقي ضيف، في هذا الباب، لا ينطبق كليّة على كلّ الشواهد والأمثلة الواردة فيه؛ ومن ذلك الشاهد المشهور الذي ورد ذكره في العديد من الكتب النّحوية القديمة وهو قولهم: (عسى الغويرُ أبؤسًا)[3] فهل سنعربُ أبؤسا هنا مفعولا به؟ إنّ الاستغناء عن عسى في هذه الجملة يعطي لنا جملة اسمية متكوّنة من مبتدأ وخبر وهي: الغويرُ أبؤسٌ. ومن هنا يتضح لنا أنّ النّحاة الأوائل كانوا مصيبين حين أفردوا هذه الأفــعال بباب خاصّ ولا نرى الخير اليوم، في هذه المسألة، إلاّ في السير على نهجهم، والإبقاء على باب كاد وأخواتها على

[1]– شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 16.

[2]– محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص 19.

[3]– ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، دط. دمشق: دس، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق. (باب عسى).

حاله؛ لأنّ ما قاله شوقي ضيف، وإن كان من جهة ينطبق على بعض الشواهد والأمثلة، فإنّه من جهة أخرى لا يمكن تطبيقه على الكثير من الشواهد والأمثلة الأخرى.

3 ــ باب ظنّ وأخواتها، وباب أعلم وأرى: اقترح شوقي ضيف إلغاء هذين البابين وإلحاقهما بباب المفعول به، وبنى رأيه هذا على ما ذهب إليه السهيلي. وفي حديثه عن ضرورة الاستغناء عن باب ظنّ وأخواتها يقول شوقي ضيف: "وأنكر ذلك السهيليّ شارح السّيرة النبوية وهو من أعلام النّحاة في الأندلس، فقال كما جاء في كتاب الهمع للسيوطي : «إنّ ظنّ وأخواتها بمنزلة أعطيت في أنّها استُعملت مع مفعوليها ابتداء» وقال: «إنّما حمل النّحاة على القول بأنّ مفعوليها أصلهما مبتدأ وخبر أنّهما رأوا أنّ هذه الأفعال يجوز أن تُحذف فيتكون من مفعوليها مبتدأ وخبر، وهذا باطل بدليل أنّك تقول: «ظننت زيدا عمرًا» ولا يجوز أن تقول: «زيدٌ عمرو» إلا على جهة التشبيه، وأنت لم تُرد ذلك مع «ظننتُ زيدًا عمرًا» إذ القصد أنّك «ظننتَ زيدًا عمرا نفسَه لا شبَهَ عمرو» وواضح أنّ باب ظنّ وأخواتها بذلك أصبح متداعيا، ولم تعد هناك حاجة لفتح باب له في كتب النّحو."[1] فشوقي ضيف إذا لا يعتبر أنّ أصل مفعولي ظنّ وأخواتها مبتدأ وخبر، وبالتالي لا ضرورة من إفراد هذه الأفعال بباب خاص، وإنّما تدخل في باب المفعول به لا غير. أمّا باب أعلم وأرى التي تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: (أرى عليٌّ زيدًا عمرًا مسافرا) فيرى شوقي أنّ النّحاة يقيسون في مثل هذه الجملة المفعولين الثاني والثالث (عمرا مسافرا) على المفعولين الأوّل والثاني في جملة (ظننت زيدا عمرا) وفي هذا يقول متحدثا عن النّحاة: "ويقولون إنّ أصل المفعولين الثاني والثالث في باب أعلم وأرى مبتدأ وخبر وقد رأينا انهيار هذا التصوّر في باب رأى وظنّ وأخواتهما، ممّا يجعله بنفــس القياس منهارا في هذا الباب وحريّ أن تُضمّ أمثلتُه كباب ظنّ ورأى إلى باب المفعول به."[2] لأنّه المكان المناسب لها في منظومة النّحو العربي.

[1]– شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 17.

[2]– المرجع نفسه، ص 17–18.

وقد يكون ما ذهب إليه شوقي ضيف صوابا في هذين البابين، ولكن بشرط أن يقتصر ذلك فقط على كتب الناشئة الصغار وذلك تسهيلا لهم للمادة النّحوية في بداية حياتهم التعليمية وهو ما رآه مجمع اللغة العربية بالقاهرة بخصوص هذه المسألة؛ حيث "يرى المجمع وضع باب ظنّ، وأعلم، وأرى في باب الفعل المتعديّ، على أن يكون ذلك خاصّا بكتب الناشئة."[1]

أمّا القول بإلغاء هذين البابين من النّحو، وإدراج أمثلتهما في باب المفعول به، ففيه مجانبة للصواب؛ فالنّحاة أدركوا منذ القديم أنّ هذه الأفعال لها مكانة خاصة تميّزها عن غيرها من الأفعال الأخرى التي تتعدّى إلى أكثر من مفعول، وهو ما يصرّح به سيبويه حين كلامه عن ظنّ وأخواتها قائلا: "وإنّما افترقت حسبْتُ وأخواتها والأفعالُ الأخرُ لأنّ حسبتُ وأخواتُها إنما أدخلوها على مبتدإ ومبنيّ عليه لتجعل الحديث شكّا أو علمًا. ألا ترى أنّك لا تقتصر على المنصوب الأوّل كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والأفعال الأخرُ إنّما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنية عليها. ألا ترى أنّك لا تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبنيّ على المبتدأ، فلمّا صارت حسبتُ وأخواتها بتلك المنزلة جُعلت بمنزلة إنّ وأخواتها إذا قلت: إنّني ولعلّني ولكنّني وليتني، لأنّ إنّ وأخواتها لا يُقتصرُ فيها على الاسم الذي يقع بعدها لأنّها إنّما دخلت على مبتدأ ومبنيّ على مبتدإ."[2] فهذا الكلام دليل واضح على تميّز هذه الأفعال عن غيرها من الأفعال الأخرى التي تشترك معها في وظيفة التعدّي إلى أكثر من مفعول.

وتجدرُ الإشارة هنا أيضا إلى أنّ هناك من الباحثين المعاصرين من يــرفضُ فكرة تدريس أمثلة ظنّ وأخواتها في باب المفعول به بالنسبة للناشئة، ثمّ تعود هذه الأفعال إلى بابها الأصليّ بالنسبة للمراحل التعليمية المتقدّمة، ومنهم الدكتور ياسين أبو الهجاء الذي يعلّق على ذلك قائلا: "ولا فصل بين الناشئين وغيرهم في هذا المجال، وإلاّ فسنُحدثُ اضطرابا وخللا بين ما يُقدّمُ للناشئة في مراحل التعليم المدرسي وبين ما يُقدّمُ لهم في الجامعة. فإذا كان التيسير مقبولا ومستساغا في هذه المرحلة في تقديم ما يُعينُ الناشئ عل نطقه وكتابته، فمن غير المقبول

[1]– ياسين أبو الهجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، ط1. الأردن: 1429هــ/2008م، عال الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ص 244.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج2، ص 368.

أن تُخلط له الأبواب تحت راية التيسير. والتيسير في هذا الباب بعد ذلك واسعٌ، يقوم على حذف التمارين غير العملية والشواهد الغريبة، والأمثلة المتخيّلة، وهو ما تحفلُ به أبواب ظنّ وعلم ويمكن الاقتصار على بعض من هذه الأفعال، وبعض القضايا المتعلّقة بها في كلّ مرحلة من مراحل التعليم، ثمّ تزداد بعد ذلك شيئا فشيئا."[1] ولعلّ ما ذهب إليه هذا الباحث من رأي لا يخلو من جانب كبير من الصواب في هذين البابين.

4 ــ باب التنـــازع: هذا الباب أيضا من الأبواب التي دعا شوقي ضيف إلى إلغائها حيث قام بردّ أمثلـــته إلى باب الذكر والحذف الـــذي يقوم عليه تصنـــيفه الـــجديد للنّحو. والتنازع ــ كما هو معروف عند النّحاة ــ "هو توجّه عاملين إلى معمول واحد، فالعاملان يتنازعان هذا المعمول، ولذا سُمي عند النّحاة التنازعُ."[2] ومعلوم أيضا أنّ النّحاة قد اختلفوا في أيّ العاملين أحقّ بالعمل في المعمول؛ "فالبصريون يرون أنّ الثاني أولى بهذا المعمول لقربه منه والكوفيون ذهبوا إلى أنّ الأوّل أولى به لتقدّمه، وحينما تُعمِل أحدَ العاملين في الظاهر فإنّك تُعمل الآخر في ضمير ذلك الاسم الظاهر. تقول: « قام وقعد المحمدان» على إعمال الأوّل في الاسم الظاهر، والثاني في ضميره، أي قام المحمدان وقعدا. وتقول: « قاما وقعد المحمدان» على إعمال الثاني فتضمر في الأوّل الفاعل."[3] وهذا ما يقصده ابن مالك في ألفيّته حين يقول:

إنْ عاملان اقتضيا في اسمٍ عَمَلْ ** قَبــلُ فَلِلواحــدِ منــهُمَا العَمَــلْ

والثَّانـــي أَوْلَى عِنْدَ أَهلِ البَصْرَةْ ** واختارَ عكساً غَيرُهُم ذَا أَسَــرهْ[4]

ولعلنا لن نكون مجانبينا للصواب إذا قلنا بأنّ هذا الباب من أكثر الأبواب التي عرفت شكوى النّحاة المعاصرين منه؛ حيث يقول عباس حسن في حديثه عن هذا الباب: "يُعدُّ بابُ التنازع من أكثر الأبواب النّحوية اضطرابا، وتعقيدا، وخضوعا لفلسفة عقلية خيالية، ليست قوية

---

[1]– ياسين أبو الهجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص 246.

[2]– محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسّر، دط. القاهرة: دس، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، ص 70.

[3]– المرجع نفسه، ص70.

[4]– عبد الله الفوزان، دليل السّالك إلى ألفية ابن مالك، ط1. 1998، دار المسلو للنشر والتوزيع، ج1، ص 382.

السند بالكلام المأثور الفصيح، بل ربما كانت متناقضة له."[1] وقد أعاب شوقي ضيف على نحاة المدرستين هذا التصوّر الذي بنوا عليه أمثلة هذا الباب؛ إذ يقول: "وهذا التصوّر للكوفيين والبصريين جميعا للباب لا تشهد له النصوص العربية على ألسنة الشعراء."[2] ومن هنا انتصر شوقي ضيف لرأي سيبويه الذي يرى ضرورةَ إعمال الثاني دون تقدير في الأوّل لدلالة السياق عليه، وعِلْمِ المخاطب به، وفي هذا يقول سيبويه تعليقا على بعض الشواهد الشعرية التي أوردها في كتابه في باب التنازع♥: "فالفعل من كلّ هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغير مُعملٍ في اللفظ، والآخرُ مُعملٌ في اللفظ والمعنى."[3] وقال في موضع آخر تعليقا على أحد الشواهد الشعرية: "تُرك أن يكون للأوّل خبرٌ حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب أنّ الأوّل قد دخل في ذلك ... وإنّما قُبِحَ هذا أنّهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى."[4] وبهذا إذن يرى شوقي ضيف أنّه قد تخلّص من باب التنازع، وقد ذكر أمثلته ــ كما أسلفنا الذكر ــ في الباب الذكر والحذف.

وكتعليق على قام به شوقي ضيف في هذا الباب نقول: إنّ باب التنازع أكبر بكثير من أن يقع في هذا الموضع الذي حدّده له شوقي ضيف، فصنيعه هذا اختصار مخلّ بما ينبغي أن يكون عليه هذا الباب، وخاصة إذا علمنا أنّ التنازع يمكن أن يشمل العديد من المباحث الأخرى التي لم يتعرّض لها القــدماء، وهو ما ذهب إليه الدكــتور شوقي المعرّي فــي كتابه الموسوم (قراءة معاصرة في تيسير النّحو العربي) حين أثبت صورا كثيرة للتنازع[5] كتنازع ثلاثة عوامل على معمول واحد، وتنازع الأفعال الناسخة على معمول واحد، وكذلك تنازع الأحروف المشبهة بالفعل، كما بيّن أنّ المعمول في التنازع لا يكون دائما اسما، وإنّما يمكن أن يكون أيضا فعلا وذلك في حال الفعلين المضارعين العاملين عندما يتنازعان فعلا مضارعا مجزوما لأنّه وقع

---

[1]– عباس حسن، النحو الوافي، ط3. مصر: دس، دار المعارف بمصر، ص 201.

[2]– شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 18.

♥– جدير بالذكر هنا أنّ سيبويه لم يطلق في كتابه بابا للتنازع، وإنّما سمّى الباب الذي عالج فيه هذه المسألة بـــ "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك."

[3]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص77.

[4]– المصدر نفسه، ص76.

[5]– ينظر: شوقي المعرّي، قراءة معاصرة في تيسير النحو العربي، دط. دمشق: 2006، منشورات إتحاد الكتـــاب العرب.

جوابا للطلب، وقد أثبت لهذه الصور من التنازع شواهد من الشعر المحتّج به، وقع عليها ــ كما يقول ــ من خلال قراءته للشعر مصادفة. وقد علّق شوقي المعرّي في آخر بحثه على باب التنازع قائلا: "ولم أجد في بحث التنازع ذاك الاضطراب والتعقيد اللذين في غير التنازع، فليس فيه من آراء ومذاهب تتعارض كثيراً أو لا سبيل إلى التوفيق بينها، بل على العكس من ذلك. وهذا كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف يعج بمسائل الخلاف الصغيرة والكبيرة وأرى أن ما فيه من اضطراب قليل إذا ما قورن بغيره من الأبحاث"[1]. ومن هنا نرى أنّ التنازع باب قائم بذاته في النّحو العربي، ولديه شواهد من القرآن الكريم، والفصيح من كلام العرب، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنه بهذه السهولة، ولعلّ التيسير الذي يمكن القيام به في هذا الباب هو الاستغناء عن الأمثلة المتكلّفة والمصطنعة من طرف النّحاة، والتي لا تفيد النّحو في شيء؛ ومن ذلك قولهم: «أعلمتُ وأعلمني إياه زيداً عمراً خير الناس» فأيّ فائدة تُرجى من هذا المثال غير التعقيد الاضطراب. كما ينبني التيسير أيضا على التدرّج في تدريس مباحث هذا الباب للمتعلمين حسب المستويات التعليمية، وهنا يمكن أن نعتمد على رأي شوقي ضيف القائل بالاكتفاء بإعمال العامل الثاني دون الأوّل،♥ وهذا طبعا في المراحل التعليمية الأولى، كما يمكن أيضا إرجاء تدريس هذا الباب إلى المراحل التخصصية في الجامعة، مثلما هو حاصل عندنا في الجزائر.

5 ــ باب الاشتغـــال: لا يختلف هذا الباب كثيرا عن الباب السابق؛ من حيث كثرة جدل وشكوى النّحاة المحدثين منه، إذ يعتبرونه من أكثر الأبواب تعقيدا في النّحو العربي، والاشتغال في عرف النّحاة "هو كلّ اسم بعده فعل، أو ما يشبه الفعل، كاسم الفاعل واسم المفعول، اشتغل

---

[1]– شوقي المعرّي، قراءة معاصرة في تيسير النحو العربي، ص 92

♥ – هناك من الباحثين المعاصرين من يرى أنّ إعمال العامل الأوّل أولى من الثاني، لأنّه الأكثر تناسبا مع المنطق اللغويّ الذي يقوم على الإضمار بعد الإظهار، ومنهم الدكتور علاء إسماعيل الحمزاوي الذي يقول في هذا الصدد: "ومن ناحية أخرى ليس هناك دليل بيّنٌ على أن العمل للفعل الثاني، فلمَ لا يكون العمل للأول ومعمول الثاني مضمر؟ وهذا ما قرره الكوفيون، وفي نظري أن رأيهم أقرب؛ لأن الإضمَار بعد الإظهار أفضل وأولى منه قبل الإظهار، وعلى هذا جاءت لغة القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: ((مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)) الضحى3، فالمفعول ذكر مع الفعل الأول وقدّر مع الفعل الثاني.(ينظر: علاء إسماعيل الحمزاوي، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي، كلية الآداب– جامعة المنيا.)

عنه بضميره أو بمتعلّقه."[1] وشوقي ضيف يعرّفه بأنّ "فيه يتقدّم اسم على عامل في ضمير منصوب عائد عليه أو اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل: «الحديقةَ رأيتُها- الحديقةَ رأيت أزهارَها»"[2] ويشرع بعد ذلك شوقي ضيف في ذكر مختلف الأوجه التي ذكرها النّحاة لهذا الباب، ليقرّر في الأخير بطلان كلّ تلك الوجوه؛ لأنّها تقوم على افتراضات النّحاة، ولا يُبقي إلاّ على وجه واحد؛ وهو الذي يجوز فيه الرفع والنصب مثل: الكتابُ قرأته. وفي هذا يقول: "ولأنّ الكلمة إمّا مبتدأ فيساقُ مثالها في باب المبتدأ والخبر، وإمّا مفعول به أُضمر فعله ولذلك حذفناه وضممنا أمثلته حين يكون مفعولا به مع غيره من أمثلة المفعول به المحذوف فعله في باب الذكر والحذف."[3] ولا شكّ أنّ هذا الباب يحتوي على الكثير من الأمثلة المصطنعة من النّحاة وفي هذا يقول الدكتور مهدي المخزومي متحدّثا عن أقسام التنازع: "وإذا أنعمتَ النظر في هذه الأقسام وفيما بنوا عليها من أحكام رأيت أنّ تفسيراتهم عقلية لا أثر فيها لفقه لغويّ، أو مراقبة للاستعمالات اللغوية التي تفرضها ظروف لغوية خاصةّ."[4] ولكن كلّ هذا لا يعني استغناءنا عن هذا الباب الذي له أحكامه الخاصة. وقد وردت له في القرآن الكريم العديد من الشواهد التي يمكن أن نبني عليها قواعد هذا الباب؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ [النحل:05] بنصب الأنعام، وقال أيضا: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلۡغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: 224] برفع الشعراء، والسياق يوضّح ذلك في نصب «الأنعام». "فأنت ترى أنّ الكلام على الله تعالى، ولكنّه قدّم الأنعام للاهتمام بها والحديثِ عنها من بين ما ذكر، فقد ذكر خلقه السموات والأرض والإنسان والأنعام والخيل والبغال والحمير ولكن أكثر الحديث في هذه الآيات عن الأنعام، فقدّمها للحديث عنها والاهتمام بها في هذا المجال"[5] ورفع «الشعراء» "لأنّ الكلام عليهم، ولو نصب لكان الكلام على الغاوين

---

[1]- محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسّر والنّحو، ص 67.

[2]- شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 19.

[3]- المرجع نفسه، ص 20.

[4]- مهدي المخزومي، في النّحو العربي؛ نقد وتوجيه، ط2. لبنان: 1406هـ/ 1486م، دار الرائد العربي، ص 172.

[5]- إبراهيم فاضل صالح السامرائي، معاني النّحو، ط2. القاهرة: 1423هـ/2003م، شركة العاتك لصناعة الكتاب ج2، 116.

والسياق يوضّح ذلك."[1] ومن هنا أرى أنّه لا يمكننا أن نستغني عن باب الاشتغال بهذه البساطة والذي يمكننا فعله هو إرجاء تدريسه إلى المراحل التخصصية في الجامعة مثلما هو الحال مع باب التنازع ولم لا؟ ونحن نرى أنّ النّحاة القدماء في كتبهم التعليمية ينحون هذا النّحو، وخير مثال على ذلك كتاب الأجرومية الذي استغنى صاحبه فيه عن هذا الباب وأمثاله من الأبواب الأخرى التي توصف بنوع من التعقيد، وهذا لكون الكتاب موجّها للمبتدئين من المتعلمين فما الذي يمنعنا نحن اليوم من انتحاء هذا السبيل.

وعودة إلى رأي شوقي ضيف في باب الاشتغال نقول: إنّ شوقي ضيف برأيه هذا الذي سلكه في هذا الباب يكون قد خالف منهجه الذي رسمه لنفسه في تيسير النّحو، والذي يقوم على إلغاء نظرية العامل وكذا منع التأويل والتقدير في الكلام؛ إذ نجده يقدّر عاملا للاسم المنصوب في بداية الكلام، وهو ما يعني أنّ الجانب التطبيقيّ لديه مخالفٌ للجانب النظريّ، وهذا ما يُحدث خللا واضطرابا في مشروع شوقي ضيف التجديدي، مع أنّ ذلك لا يمنع من اعتماد رأيه في المراحل الأولى من تعليم الناشئة، وذلك من باب التسهيل والتيسير.

6 ــ باب التمييــز: يرى شوقي ضيف بأنّ باب التمييز مشتّتٌ على عدّة أبواب؛ كباب التعجب، وباب الاختصاص، وباب أفعال الذمّ والمدح، وغيرها من الأبواب الأخرى، وقد انتقد شوقي ضيف هذا التقسييم الذي يعرفه التمييز في الكتب النّحوية، واقترح إلغاء ستّة أبواب من الأبواب التي يدخل فيها التمييز؛ إذ يقول في ذلك: "وكلّ هذه التقديرات أُلغيت ووُضِع مكانها أنّ التمييز يأتي بعد فعل لازم، وبعد صفة مشبّهة، وبعد اسم التفضيل، وبذلك اتضحت مواقع التمييز ولم تعد هناك حاجة في الكتاب لفتح باب مستقلّ لإعراب الصفة المشبّهة، وثان لإعراب اسم التفضيل. وبالمثل عرضتُ في باب التمييز مجيئه بعد فعل التعجّب."[2] ويواصل كلامه عن الأبواب التي ألغاها في باب التمييز إلى أن يقول في الأخير: "وواضح أنّ هذا التنسيق الجديد لباب التمييز ألغى من الكتاب فتحَ أبواب مستقلّة لإعراب صيغ الصفة المشبّهة، واسم التفضيل

[1]– المرجع نفسه، ص 117.

[2]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 20–21.

وفعل التعجّب، وأفعال المدح والذمّ، وكنايات العدد، وما كان يسمّى باسم الاختصاص."[1] فهذه الأبواب كلّها تدمج في باب واحد هو باب التمييز.

وإنّ ما ذهب إليه شوقي ضيف في الأبواب التي يدخل عليها التمييز فيه نظرٌ كبير وسنحاول هنا أن نفصّل بعضا من ذلك كما يلى:

ــ ألغى شوقي ضيف التمييز الذي يقول عنه النحاة بأنّه محوّلٌ عن المفعول به؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:21] فاقترح أن تُعربَ كلمةُ «عيونا» بدلاً، ولا ندري ما هو البدل الذي يقصده شوقي ضيف هنا، فالعيون ليست هي الأرض، وإن كان يقصد من البدل بدَل الاشتمال أو بدل الجزء من الكلّ، فذلك أيضا لا يصحّ؛ لكون هذا النوع من البدل يتطلّب أن يتّصل بضمير يعود على المُبدلِ منه، وهو ما لا نجد له أثرا هنا، وبالتالي صنيع شوقي ضيف هنا يُعدّ انتهاكا حقيقياّ لقواعد البدل التي وضعها النحاة؛

ــ ألغى شوقي ضيف باب التعجّب بصغتيه (ما أفعل، وأفعل به) وضمّ أمثلته إلى باب التمييز، وهذا أمرُ عجيب جدّا؛ "فالدكتور شوقي ينظر إلى صيغ التعجّب على أنّها لا تأتي إلاّ مشفوعة بالتمييز، وهذا لا يقرّه واقع هاتين الصيغتين، فالتمييز فيهما عارض، بل ربما كان قليلا ومثل الدكتور شوقي ضيف هنا كمثل من ينادي بدراسة الظرف تحت باب الحال؛ لأنّنا نقول: جاء محمّدٌ راكضا صباحا. أو كمن ينادي بدراسة الجملة الاسمية تحت باب التمييز لقولنا: المدينةُ بديعةٌ هواءً."[2] ونحن هنا نتساءل: في أيّ باب سيُدخلُ شوقي ضيف صيغ التعجب التي لم يدخل عليها التمييزُ؟ وما أكثر هذه الصيغ في كلام العرب، ولعلّ أنّ الطامة الكبرى تظهر لنا أكثر عندما نعلم أنّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد وافق على هذا الاقتراح، وهو ما يؤدّي إلى اضطراب كبير في هذا الباب؛

[1]– المرجع نفسه، ص 21–22.

[2]– ياسين أبو الهجاء، مظاهر التجديدي النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص 260.

ــ ألغى شوقي ضيف باب أفعال المدح والذمّ، ووزّع أمثلتها بين باب التمييز والبدل ففي قولنا: «نعم الصديقُ محمدٌ متكلّمًا» يعربها شوقي ضيف كما يلي: "نعمَ فعل ماض والصديقُ فاعل، ومحمّدٌ بدلٌ من الفاعل مرفوع، ومتكلّما تمييز.[1] وهو بهذا يلغي الإعراب المشهور لدى النّحاة والمتعلمين في هذا الباب، والذي يقوم على إعراب المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخّرا للجملة المتكونة من فعل المدح وفاعله. كما أنّ إعراب المخصوص بالمدح بدلا هو من القول المرجوح الذي رفضه الكثيرُ من النّحاة؛

ــ ألغى شوقي ضيف باب الاختصاص، واعتبر الاسم المنصوب على الاختصاص تمييزا، نحو قولنا: نحن الطلبَةَ مجتهدون. حيث يعربُ شوقي ضيف كلمة «الطلبة» هنا تمييزا بدلا من إعرابها مفعول به لفعل محذوف تقديره أعنى وأخصّ، مثلما هو مشهور عند النّحـــاة وقد سوّغ شوقي ضيف رأيه هذا بناء على رأي الكوفيين، وهو رأيّ شاذٌّ "لا يصحّ أن تُبنى عليه قاعدة."[2] فما الجدوى من اتّباع القول الشاذ بوجود المتواتر المشهور بين النّحاة.

وبهذا يتّضح لنا أنّ ما ذهب إليه شوقي ضيف في باب التمييز لا يخلو من الكثير من الاضطراب؛ فصنيعه هذا يُحدثُ تشويشا على الكثير من الأبواب النّحوية، كما يُشتّت ذهنَ الدارس المتخصّص، فما بالك بالناشئة التي يزعم شوقي ضيف أنّ هذا التيسير موجّه إليها في الأساس، ومن هنا كان الأجدار به أن يترك هذه الأبواب على نفس التصنيف الذي اعتمده النّحاة القدماء.

7ــ باب الإغراء والتّحذير: اقترح شوقي ضيف إلغاء هذين البابين، ونقل أمثلتهما إلى باب المفعول به، وقد أبقى على إعراب هذه الصيغ على ما هو عليه؛ حيث يقول في إعراب الاسم المنصوب في أسلوب التحذير: "وهي جميعا مفعول به حُذف فعلُه وفاعلُه والتقدير: احذر."[3] وفي حديثه عن صيغة الإغراء يقول: "ولها صورة واحدة مثل: (العملَ- الأمانةَ-

---

[1]- شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 191.

[2]- ياسين أبو الهجاء، مظاهر التجديدي النّحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص 260.

[3]- شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 239.

الحرصَ– الكرامةَ) وكلّ ذلك يُعربُ مفعولا به لفعل أمر محذوف مع فاعله وتقديره: اِلْزَمْ."[1] على نحو ما نجده في المصنفات النّحوية القديمة.

وكتعليق على هذا الصّنيع نقول: إنّ نقل هذين البابين إلى باب المفعول به قد يكون مقبولا منهجيّا من باب التّيسير، ولكنّ الحقيقة التي يجب أن لا نغفل عنها هي كون هذين الأسلوبين ــ أي التحذير والإغراء ــ لهما دلالة خاصّة غير تلك التي نجدها في المفعول به الذي يأتي في الحالات العاديّة، ولعّل هذا الأمر هو الذي دفع النّحاة إلى إفرادهما بباب خاصّ في مصنّفاتهم النّحوية، وهو ما لم يذكره شوقي ضيف في تصنيفه الجديد للنّحو، ومن هنا نرى أنّ نقل هذين البابين إلى باب المفعول به لا يعفينا البتة من الإشارة إلى تلك الخصوصية التي يمتلكها هذان الأسلوبان، وأيّ تغاضٍ عن ذلك يجعل من هذا النقل هضما لما لهذين الأسلوبين من حقّ في الدراسة، خاصّة ما تعلّق منها بالجانب البلاغي؛ فالدراسة النّحوية لا ينبغي أبدا أن تكون بمعزل عن الجوانب اللغوية الأخرى، إذ أنّ كلّ جانب منها مكمّلٌ للجانب الآخر، ونحن نعيش في عصر ما أحوجنا فيه أن نُدرّس النّحو في اللغة، وليس اللغة في النّحو مثلما هو حاصل حاليا.

8 ــ باب الاستغاثة والندبة: إنّ صنيع شوقي ضيف في هذين البابين لا يختلف كثيرا عن صنيعه في البابين الماضيين؛ حيث ألغى هذين البابين وألحق أمثلتهما بباب المنادى. والاستغاثة "دعاء المنتصر المنتصر به، والمستعين المستعان به ... ومثال استغاثة المنادى قول عمر رضي الله عنه لمّا طعنه العلج فيروز لعنه الله: ياالله للمسلمين."[2] أمّا الندبة "فهي تفجّع يلحق النادب عند فقد المندوب."[3] ولها عدّة صيغ نحو: «وا زيدُ » بالضمّ، «وا زيدَا» بإضافة ألف في آخر المندوب، « وا زيداه» بإضافة ألف تاليةٍ بهاء السّكت في آخر المندوب. وقد اقترح شوقي ضيف أن تُذكر صيغ الاستغاثة والندبة في باب المنادى دون التطرّق لإعرابها، وفي ذلك يقول: "ويُكتفى بذكر صيغ الاستغاثة والندبة بهذه الصور دون الخوض في إعرابها المعقّد الذي

[1]– المرجع نفسه، ص 239.

[2]– ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص409.

[3]– الأنباري، أسرار العربية، ص 243.

يذكره النّحاة، لأنّه لا ضرورة له في صحّة النطق بها."[1] ونحن هنا قد نشاطر شوقي ضيف فيما ذهب إليه من إلحاق هذه الصيغ بباب المنادى؛ "لأنّ النّحويين جميعا تناولوها في ذيل باب النداء، وهذا موقعها المناسب."[2] ولكن ما يُعاب عليه هنا هو تجاهله لإعراب هذه الصيغ والإشارة إلى المعاني الخاصّة التي تدّل عليها؛ فهي، وإن أدرجت في باب النداء، إلاّ أنّها تخرج إلى أغراض أخرى غير الأغراض التي يؤدّيها النداء العادي، وإنّه من الأهميّة بمكان إعلام المتعلّم بتلك الأغراض، ولاشكّ أنّ إعراب هذه الصيغ من أهمّ الوسائل المُعِينَةِ على فهمها وإدراك أغراضها لدى المتعلّم، ومن هنا نرى إمكانية الأخذ برأي شوقي ضيف بإلحاق أمثلة هذا الباب بباب المنادى، ولكن مع ضرورة التطرّق إلى إعرابها، لأنّه يساعد المتعلمين على فهم المعاني والأغراض التي تؤدّيها هذه الصيغ؛ وهي معاني وأغراض تختلف عن النداء العادي فالنّحوُ فهمٌ للكلامِ وطريقةِ بناءِه وتركيبه، ثمّ تتويجُ كلِّ ذلك بالإعراب.

9 ــ باب الترخيـــم: لقد حذف شوقي ضيف هذا الباب من النّحو كليّـــة وتحجّج في ذلك بعدم استخدامه في كلامنا المعاصر، وفي ذلك يقول: "الترخيم مع المنادى هو حذف آخر الاسم المؤنث بالتاء وكذلك آخر العلم الزائد على ثلاثة أحرف مثل: « يا فاطمَ- ياحمزَ- يا زينَ- يا جعفَ» بدلا من: « يا فاطمَةُ- ياحمزَةُ- يا زينَبُ- يا جعفَرُ» وهو لا يستعمل الآن في لغتنا الأدبية."[3] ويقول في موضع آخر: "وهي لهجة عربية قديمة أصبحت الآن مهجورة، لذلك لم يُفتح لها باب في الكتاب."[4] وباب الترخيم فيه بعض التفصيل الذي لا يتناسب المقام للخوض فيه[5] وما يهمنا هو مناقشة ما ذهب إليه شوقي ضيف من حذفه لهذا البـــاب، وكأنّي به لا يرى اللغة العربية إلاّ في وجهها الذي تتواجدُ عليه في عصرنا المعاصر، أمّا ما دون ذلك فهو علاوة لا اعتبار لها. وما من شكّ أنّ السير على رأي شوقي ضيف في هذا الباب يفضي بنا إلى الاستغناء عن العديد من الأساليب العربية التي لم يعد لها في وقتنا المعاصر استعمال، فكما هو

---

[1]- شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 197.

[2]- ياسين أبو الهجاء، مظاهر التجديدي النّحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص 264.

[3]- شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 197.

[4]- المرجع نفسه، ص 22.

[5]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، دط. مصر: دس، الطباعة المنيرية، ج2.

معلوم فإنّ اللغة تتطوّر، وتطوّرها يعني بالضرورة إنتاج أساليب جديدة والتخلي عن بعضٍ من تلك القديمة؛ فأسلوب امرئ القيس في الكلام ليس أسلوب مفدي زكريا ولا طه حسين، ولا شوقي ضيف نفسه، ولكن هل يعني هذا أن نتخلّى اليوم عن دراسة أسلوب امرئ القيس وغيره من العرب القدماء؟ ومن جهة أخرى كيف نقول لتلامذتنا حين ندرّسهم تلك النصوص القديمة التي ورد فيها أسلوب الترخيم مثل قول امرئ القيس:

أَفَاطِمَ مَهْلاً بعضَ هذا التّدَلّلِ *** وإن كنتِ قدْ أزْمَعْتِ صَرمِي فأجْمِلِي[1]

ويتعجّب الدكتور أمين عبد الله سالم كثيرا من رأي شوقي ضيف في باب الترخيم؛ حيث يرى أنّ الترخيم مايزال مستعملا حتى في لغتنا المعاصرة بله الحديث عن اللغة القديمة، وفي ذلك يقول تعليقا على كلام شوقي ضيف في هذه المسألة: "ولا شكّ أنّ من محفوظ أستاذنا♥ قول شوقي في ديوانه:

آذارُ أقبلَ قُمْ بنَا يا صَاحِ ** حَيِّ الرّبيعَ حديقةَ الأرواحِ[2]

ومن هنا يتبيّن لنا أنّ شوقي ضيف قد جانبه الصوابُ فيما ذهب إليه في هذا الباب؛ إذ أنّ الإبقاء على باب الترخيم لا تخفى فوائده على ذي لبٍّ، كما أنّ الاستغناء عنه لا يمكن عدّه إلاّ محاولة لقطع الصلة ببعض التراث الأصيل لهذه الأمّة.

10 ــ الميزان الصرفي والإعلال: لا شكّ أنّ هذين البابين من الأبواب الصرفية الخالصة التي تهتمّ بالكلمة وهي مفردة، أي بمعزل عن التركيب اللغوي الذي يمكن أن تَرِدَ فيه ولذلك ذكرناهما مجتمعين في هذا المبحث، وما كنّا لنتكلّم عنهما لولا ما رأيناه من رأي شوقي ضيف فيهما، فهو يقترح إلغاءهما كليّة من الدراسة الصرفية لعدم الحاجة إليهما؛ إذ يقول: "ولم أُعْنَ بفكرة الموازين الصرفية أيّ عناية لأنّها تُدخلُ على المباحث الصرفية تعقيدا هي في غنى

[1]– امرؤ القيس، الديوان، شر: عبد الرحمن المصطاوي، ط2. لبنان: 1425هـ/ 2005م، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 32.

♥– يقصد بقوله أستاذنا الدكتور شوقي ضيف.

[2]– أمين عبد الله سالم، تجديد النّحو ونظرة سواء، ط1. مصر:1406هـ/1986م، مطبعة الأمانة، ص 25 (الهامش)

عنه. وبالمثل حذفت باب الإعلال لأنّه يفرض للحروف المعتلّة في الكلمات صورا لا تجري في النطق."[1] ونحن هنا نتعجّب أيّما تعجّب من هذا المذهب، فكيف يمكن أن نستغني عن الميزان الصرفي وهو من خير ما اهتدى إليه علماء اللغة في دراسة بنية الكلمة♥ العربية ومختلف الأوضاع التي تطرأ عليها، وفي هذا يقول الأستاذ علي كشرود: "فالميزان الصرفي مقياس وضعه العرب لمعرفة أحوال بنية الكلمة وهو ــ لعمري ــ من أحسن ما عُرف من مقاييس في ضبط اللغات."[2] وهو أيضا من أكثر الوسائل تيسيرا لتعليم اللغة العربية، سواء على الناشئة أو غيرهم من المتعلمين في المراحل المتقدّمة من التعليم، ولا أدري أين مكمنُ الصعوبة التي يتحدّث عنها شوقي ضيف في هذا الباب، اللهمّ إلاّ إذا كان يقصد بعضا من تلك الأوزان والأقيسة الشّاذة التي تكلّم عنها الصرفيون في كتبهم، وهي أوزان لسنا مطالبين بتدريسها للناشئة، أمّا أن يُتّخذ ذلك ذريعة للاستغناء عن الميزان الصرفي فلا نحسبه من باب التيسير في شيء. وما يُقال عن الميزان الصرفي يُقالُ كذلك عن الإعلال الذي دعى شوقي ضيف إلى الاستغناء عنه تماما في الدراسة الصرفية. وكما هو معروف فالإعلال "هو تغييرٌ في حرف العلّة تغييرا معيّنا، قد يكون بقلبه إلى حرف آخر، أو بحذف حركته أي بتسكينه، أو بحذفه كلّه."[3] وهو باب، وإن كان فيه نوع من التعقيد في بعض مباحثه، إلاّ أنّ وجه التيسير فيه يكون بالتدرّج في تدريسه، والابتعاد عن تلك الفلسفة العقلية المصطنعة التي ينتهجها بعض الصرفيين في هذا الباب، وليس بالاستغناء عنه كليّة، خاصة وهو كثير الحدوث في مختلف الكلمات العربية.

* * *

[1]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 11.

♥– نعني بالكلمة العربية هنا تلك التي تدخل في علم الصرف؛ وهي الاسم المتمكّن والفعل المتصرّف.

[2]– علي كشرود، أحكام الصرف في اللغة العربية، دط. الجزائر: 2003، دار القصبة للنشر، ص 12.

[3]– عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دط. بيروت: دس، دار النهضة العربية، ص 156.

المبحث الثاني: إلغاء الإعرابين: المحلّي والتقديري: ينبني هذا الأساس على إلغاء كلّ تقدير في الحركات الإعرابية في آواخر الكلمات، وكذا الاستغناء عن الإعراب المحلّي في الجمل والأسماء المبنية، ويمكن تلخيص ما ترتّب عن هذا الأساس كما يلي:

الأسماء المنقوصة والمقصورة	يُكتفى فيها بالقول: في محلّ رفع أو نصب أو جرّ.
الأسماء المبنية	يُكتفى فيها بالقول: في محلّ رفع أو نصب أو جرّ.
الجمل التي لها محلّ من الإعراب	يُشار فقط إلى وظيفتها الإعرابية: خبر- صفة – حال ...إلخ
متعلّق الجار والمجرور والظرف	يُستغنى عن المتعلّق كليّة.
«أن» المضمرة التي تنصب المضارع	يُستعنى عنها تماما في الدراسة.
علامات الإعراب الأصلية والفرعية	كلها أصلية.

وسنحاول هنا أن نعرض لهذه المسائل ببعض من التفصيل، مع إعطاء رأينا في كلّ واحدة منها كما يلي:

1 ــ الأسماء المنقوصة والمقصورة والمبنية: يرى شوقي ضيف ضرورةَ الاستغناء عن تقدير الحركة الإعرابية في آخر الاسم المنقوص والمقصور، والابتعاد عن تعليل عدم ظهور الحركة فيها بالثّقل والتعذّر؛ إذ يقول:"فلا داعي لأن يُقال في مثل: «جاء الفتى» : الفتى فاعل مرفوع بضمّة منع من ظهورها التعذّر، ولا في مثل: «جاء القاضي» : القاضي فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة منع من ظهورها الثّقل، بل يُكتفى في مثل الفتى والقاضي بأن كلا منهما

فاعل فحسب."[1] ونفس الأمر يقرّره شوقي ضيف في الأسماء المبنية؛ حيث يقول: "وأيضا لا داعي لأن يُقال في مثل: «هذا زيدٌ» هذا: مبتدأ مبني على السكون في محلّ رفع فاعل، بل يُكتفى في مثله بأن يُقال: هذا مبتدأ فحسب."[2] دون الإشارة إلى حركته.

والذي نراه، في ما ذهب إليه شوقي ضيف هنا، أنّ ذلك هضم لجهود النّحاة القدماء الذين فرّقوا بين الأسماء المبنية، والأسماء المعربة المعتلّة الأخير، حيث لم يجعلوها شيئا واحدا؛ لكون الأسماء المعتلّة تظهر عليها الحركة الإعرابية في بعض الأحيان، مثل الأسماء المنقوصة عندما تكون في حالة نصب، نحو: «فاجأ الذئبُ الراعيَ» كما أنّ "الأسماء المعتلّة تُثنّى وتُجمع، وتعود حروفها المعتلة إلى أصولها في صورها المشتقّة فيُقال: (فتى- فتيان- فتيات- فتية) ويُقال: (القاضي- القاضيان- القضيّة- أقضية)"[3] وهو الأمر الذي لا نجده في الأسماء المبنية التي تلتزم حركة واحدة في كلّ الحالات. وشوقي ضيف برأيه هذا يلغي كلّ هذه الفروقات ويجعل من هذه الأسماء شيئا واحدا، وهو أمر سيؤدّي ــ بلا شكّ ــ إلى خلط كبير في الدراسة النّحوية؛ حيث لم يعد هناك إعراب وبناء، وأصبحت الكلمات كلّها في نفس المرتبة، وإذا كان هناك مرحلة تعليمية يمكن أن نطبّق فيها رأيَ شوقي ضيف فهي السنوات الأولى فقط من المرحلة الابتدائية لكون المتعلّم فيها لم يدرك بعد الفرق بين المعرب والمبنيّ.

2 ــ الجمل التي لها محلّ من الإعراب: يقترح شوقي ضيف، في إعراب هذا النوع من الجمل، عدمَ الإشارة إلى محلّها من الإعراب من رفع ونصب وجرّ، وإنّما يُكتفى فقط بالإشارة إلى وظيفتها النّحوية في الكلام؛ إذ يقول في هذا الصدد: "وبالمثل لا داعي لأن يُقال في مثل: «زيد يكتب الدرس» إنّ جملة "يكتب الدرس" في محلّ رفع خبر لزيد، بل يُكتفى بأن يُقال إنّها خبر لزيد."[4] ولعلّ هذا المقترح يمكن أن نأخذ يه في المراحل المتقدمة من التعليم، رغم كوننا لا نميل إليه كثيرا؛ باعتبار أنّ مكمن الصعوبة، في إعراب الجمل التي لها محلّ من الإعــراب

[1]- شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 23.

[2]- المرجع نفسه، ص 23.

[3]- محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص 23.

[4]- شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 23-24.

ليس في تعيين المحلّ الإعرابي من رفع أو نصب أو جرّ، إنّما الملاحظ على أرض الواقع أنّ التلاميذ يجدون صعوبة في تعيين الوظيفة الإعرابية للجملة من فاعلية ومفعولية وحالية، وغيرها من الوظائف الأخرى، والتلميذ الذي يهتدي إلى تعيين الوظيفة الإعرابية للجملة، غالبا ما يُوفّقُ في تعيين المحلّ الإعرابي، لكون الأمور تُصبح بعد ذلك واضحة؛ فإن قال إنّ الجملة مفعول به يسهل عليه أن يقــول إنّ الجملة في محلّ نصب، لأنّ المفعول به دائما منصوب وهكذا الأمر في الجمل الأخرى. ومن هنا لا نرى أنّ الاستغناء عن الإعراب المحلّي في الجمل يفيد كثيرا التلاميذ رغم أنّ رأي شوقي ضيف لا يخلو من جانب من التيسير.

وكما قلنا آنفا فإنّ هذا الإجراء يمكن تبنّيه فقط في المراحل الأولى من التعليم، أمّا حذفه كليّة من كتب النّحو، فهو أمر غير مقبول؛ لأنَّ الجُمل تقع موقع الألفاظ المفردة فهي من ثَمَّ تعمل عملها وتنوب عنها. فحين تقول: «مررتُ برجلٍ يزرع» فمحل (يزرع) الجر لأنها في محل صفة للفظة (رجل) النكرة. ولو قلنا: «مررت بالرجل يزرع» لاختلف الأمر، وكانت جملة (يزرع) في محل نصب على الحال تمسكاً بقول النّحاة: الجُمَلُ بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال. وإذا كان هذا التفصيل غير ضروري للمتعلّم في الصفوف الابتدائية، فهو جدُّ ضروري في الصفوف العليا وللمتخصصين، والمنطق يفرضه.[1] ومن هنا لا يمكننا الاستغناء كليّة عن الإعراب المحليّ في الجمل؛ لأنّ الجمل تلعب الدورَ نفسَه الذي تلعبه الكلمة المفردة "فالجملة إذا جاز تقديرها بالمفرد، أُعطيت إعرابه تقديرا، لأنّها حلّت محلّه، وقامت مقامه واستُخدمت في موضعه."[2] وبالتالي فالجملة التي تنوب عن الكلمة في الوظيفة الإعرابية ينبغي أن يكون لها أيضا محلّ من الإعراب.

3 ــ متعلّق الجار والمجرور والظرف: اقترح شوقي ضيف إلغاء متعلّق الجار والمجرور والظرف، ففي قولنا: «هذا زيدٌ أمام الدار– هذا زيدٌ على الباب» يُعلّقُ شوقي ضيف عليهما قائلا: "فكلمتا «أمام البيت» و«على الباب» في موقع الحال من زيد، والنّحاة يقدّرون

[1]– ينظر: جميل علّوش، "مع الدكتور شوقي ضيف في مقدمة الرد على النّحاة"، مجلة التراث العربي، دمشق: 2003 إصدارات إتحاد الكتاب العرب.

[2]– فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5. سورية: 1409هـ/1989م، دار القلم العربي، ص 33.

أنّهما متعلّقان بمحذوف تقديره: مستقرّا أو يستقرّ، وهو الحال، وهو تكلّف، بل بُعدٌ في التكلّف وحُقّ لابن مضاء أن يهاجم النّحاة فيه، وأن يقول إنّ الظرف والجار والمجرور هما أنفسهما اللذان يقعان خبرا أو نعتا أو حالا."[1] والحقيقة أنّ جمهور النّحاة قد اتفقوا على تقدير متعلّقٍ للجار والمجرور والظرف، وقد خالف في ذلك الكوفيون، وابن طاهر وابن خروف وابن مضاء من الأندلس،[2] وشوقي ضيف هنا ينتصر للرأي المرجوح من الراجح بين النّحاة، وقد دفعه إلى ذلك تأثّره بفكر ابن مضاء القائم على منع التأويل والتقدير. ونحن نشاطر شوقي ضيف هنا في ما ذهب إليه من إلغاء التقدير لمتعلّق الجار والمجرور والظرف، وخاصة في المراحل الأول من التعليم، فإعراب شبه جملةِ الجار والمجرور والظرف مباشرة خبر أو صفة أوحال أسهل وأيسر من البحث عن متعلّقها، خاصّة أنّ ذلك لا يؤثر في المعنى شيئا. ويتمّ إدراج القول القائل بوجود المتعلّق في المراحل المتخصّصة من التعليم، وهذا مع ضرورة الإشارة هنا إلى وجود بعض الجمل في اللغة العربية تحتاج دائما إلى تقدير متعلق الجار والمجرور، والظرف؛ ومن ذلك الجملة التي دخلت عليها "لولا" و"لا" النافية للجنس.

4 ــ (أن) المضمرة في المضارع: اقترح شوقي ضيف إلغاء العمل بــ (أن) المضمرة التي تنصب الفعل المضارع بعد لام التعليل و (كي) و(حتى) وغيرها من الأدوات الأخرى فهو يعتبر أنّ الفعل المضارع منصوبا بهذه الأدوات نفسِها، وليس بــ (أن) المضمرة التي يقدّرها النّحاة في هذا الموضع، وفي ذلك يقول: "وتصوّرُ أنّ المضارعَ في هذه المواضع جميعا منصوب بأن مضمرة جوازا أو وجوبا فيه تكلّف واضح وليست هناك ضرورة للإبقاء على هذا التصوّر."[3] وكما هو معروف، فإنّ (أن) المضمرة من المسائل الخلافية بين النّحاة؛ فالبصريون يصرّون على تقديرها، بينما يؤكّد الكوفيون على ضرورة الاستغناء عنها في الدراسة النّحوية[4] ففي قولنا: «جئتُ كي أنصحَك» نعربُ (كي) حرف نصب ينصب الفعل المضارع، و(أنصحَ)

---

[1]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 24–25.

[2]– ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1. الكويت: 1421هـ/2000م، السلسلة التراثية، ج5.

[3]– شوقي ضيف، تيسير النّحو التعليمي، ص 82.

[4]– ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف.

فعل مضارع منصوب منصوب بـــ (كي). هذا على قول الكوفة، أمّا البصريين فيعربون (كي) حرف تعليل، والفعل المضارع بعدها منصوب بـــ (أن) المضمرة، أي تقدير الكلام: جئتُ كي أن أنصحَك. والذي يظهر لنا هنا، إنّ الأخذ بقول الكوفيين هو الأيسر والأقرب إلى الصواب وبالتالي فشوقي ضيف محقّ فيما ذهب إليه في هذا الباب، خاصّة وأنّ الأخذ بالأسهل في النّحو جائز إذا لم نخالف القواعد العامة التي تسير عليها اللغة، وفي هذا يقول الشيخ ابن عثيمين في شرحه للأجرومية: "فالقاعدة عندي أنا: أنّ كلّ قولين من أقوال النّحو في مسألة من المسائل نسلك أسهلهما."[1] وقد استشهد في ذلك بالبيت التالي:

والخُلْفُ إنْ كانَ فَخُذْ بالأسهَلِ *** في النَّحوِ لاَ في غيرِهِ في الأفضلِ♥

ومن هنا نقول إنّ ما ذهب إليه شوقي ضيف، وقبله الكوفيون، رأي سديد؛ لأنّه ييسّر الإعراب على الناشئة، ويمكن الأخذ به حتى في المستويات المتقدّمة من التعليم.

5 ــ العلامات الأصلية والفرعية في الإعراب: من المعروف أنّ النّحاة يقسّمون الإعراب إلى أربع أقسام؛ حيث يقول ابن آجروم في حديثه عن الإعراب: "وأقسامه أربعة: رفعٌ ونصبٌ، وخفضٌ، وجزمٌ."[2] ثمّ يحدّدون لكلّ نوع من هذه الأنواع علامات خاصّة يُمَيَّزُ بها عن غيره من الأقسام الأخرى، فالرفع لديه أربع علامات يُعــرفُ بها "وهي: الضمة، الواو، الألف والنون."[3] وهذه العلامات بدورها تنقسم إلى أصلية وفرعيّة؛ فالضمة أصلية في الرفع، والواو والألف، والنون نائبات عنها. والدكتور شوقي ضيف يعترض على هذا التقسيم ويرى أنّ كلّ هذه العلامات أصلية، ولا حاجة لتقسيمها إلى أصلية وفرعية، ويشدّد هنا على ضرورة "أن يُشار بوضوح في المثنى والجمع المذكّر السالم إلى أنّ النون في آخرهما بدلٌ من التنوين في المفرد حتى لا يقع في ظنّ الناشئة أنّها آخر الكلمة. وأيضا يُحسن أن ينبّه أنّ النون فيهما تختلف

---

[1]– محمد بن صالح العثيمين، شرح المقدّمة الأجرومية، ط1. مصر: 1424هـ/2004م، مكتبة المسلم للطباعة والنشر والتوزيع، ص 106.

♥– البيت ذكره ابن عثيمين في شرحه، ولم يذكر قائله.

[2]– محمد بن صالح العثيمين، شرح المقدّمة الأجرومية، ص 33.

[3]– المرجع نفسه، ص 36.

عن النون في الأفعال الخمسة المثناة والمجموعة، فإنّ النون في تلك الأفعال المضارعة علامة الرفع، بخلاف نون المثنّى وجمع المذكّر السالم، فإنّها بدل من التنوين في المفرد، ولذلك تُحذفُ حين يُضافان مثل: (كتابا محمد– دارسو النّحو)".[1] وشوقي ضيف على صوب في هذا المقترح؛ إذ أنّ إعرابنا لكلمة «كتابا» في الجملة السابقة: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف، دون الإشارة إلى أنّ الألف نائبة عن الضمة، لا يغيّر من الأمر شيئًا، وبالتالي يحسن بنا الاقتصار في تعليم الناشئة على كون كلّ العلامات أصلية، ونترك الإشارة إلى تقسيمها للمراحل المتقدّمة من التعليم.

* * *

[1]– شوقي ضيف، تيسير النّحو التّعليمي، ص 84–85.

المبحث الثالث: الإعراب لصحّة النّطق: هذا هو الأساس الثالث الذي بنى عليه شوقي ضيف مشروعه التيسيريّ للنّحو العربيّ ومعناه أنّ الإعراب يجب أن يشمل فقط الكلمات التي لها دور في صحّة النّطق، أمّا ما دون ذلك من الكلمات الأُخر، فلا داعي لإعرابه، ومن هنا يرى شوقي ضيف، في النّحو المقدّم للناشئة، ضرورةَ "أن لا تُعربَ كلمةٌ في كتبهم النّحوية مادام إعرابها لا يفيد شيئا في صحة النطق وسلامته."[1] وقد ترتّب على هذا الأساس إلغاء إعرابِ عدّة كلمات، يرى شوقي ضيف أنّه لا جدوى من إعرابها، كما يلي:

ــ إلغاء إعراب «أنْ» و«كأنْ» المخففتين؛

ــ إلغاء إعراب صيغة «لاسيما»؛

ــ إلغاء إعراب أسماء الشرط؛

ــ إلغاء إعراب بعض أدوات الاستثناء الاسمية؛

ــ إلغاء إعراب «كم» الاستفهامية والخبرية.

ويرى شوقي ضيف أنّ «أنْ» المخففة لا تعدو أن تكون مجرّد أداة ربط، لا تأثير لها في غيرها، ويضرب مثالا على ذلك في قوله ﷻ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾﴾ [طه:89] إذ يقول في تعليقه على هذه الآية: "وفي رأيي إنّ «أنْ» في الآية أداة ربط لا أكثر ولا أقلّ، وليست ناصبة ولا رافعة."[2] ومن هنا يرى ضرورة التخلّص من إعرابها رفقة «كأنْ» المخففة؛ وهذا لكون إعرابهما لا يفيد شيئا في صحة النطق، وقد اعتبرهما حرفين زائدين في تصنيفه الجديد للنّحو. ونفس الأمر مع صيغة «لاسيما» التي يرى شوقي ضيف أنّ النّحاة قد تكلّفوا في إعرابها، واختلفت آراؤهم فيها، وأنّ الاسم بعدها يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهي لا تفيد شيئا في صحّة النطق، ومن ثمّ كان من الطبيعيّ الاستغناء عن إعرابها. كما أعاب

[1]– شوقي ضيف، تيسير النّحو التعليمي، ص 58.

[2]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 27.

شوقي ضيق على النّحاة إسرافهم على أنفسهم في إعرابهم أدوات الاستثناء ماعدا «إلاّ» واقترح في إعراب «ماخلا» أن يُقال: "أداة استثناء، وما بعدها مستثنى منصوب، وكذلك الشأن مع أختيها."[1] أمّا «غير» و«سوى» فقد أخرجهما كليّة في تصنيفه الجديد للنّحو من باب الاستثناء وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ شوقي ضيف ذهب في كتابه (تيسيرات لغوية) إلى أنّ بعض أدوات الاستثناء هي أفعال لا فواعل لها؛ حيث يقــول في ذلك: "وبــذلك تصبــح الأفعال الثلاثة: «حاشا- خلا- عدا» لا فواعل لها، وهو رأي سديد، إذ من الصعب إيجاد فواعل لها."[2] ومعنى أنها لا فواعل لها؛ أي أنّها دلّت على الفاعل بمادتها[3] دون حاجة إلى تقديره فيها. وعلى هذه الشاكلة أيضا قرّر الاستغناء عن إعراب «كم» الاستفهامية والخبرية لكونهما لا تفيدان شيئا في صحّة النّطق؛ إذ يقول: "وإذن ينبغي أن يُحذف إعراب «كم» الاستفهامية والخبرية من كتب النّحو، وأن يُكتفى ببيان أنّها استفهامية أو خبرية."[4] وختم كلامه في هذا الأساس بالحديث عن ضرورة الاستغناء عن إعراب أسماء الشرط (من- ما- مهما- أي- أين- أنّى- حيثما- متى- إذا- كيفما) إذ يرى أنّ النّحاة قد اختلفوا كثيرا في إعراب هذه الأسماء ويضرب مثالا على ذلك في إعراب «إذا» حيث يقول: "إذ كنّا نحفظ أنّ «إذا» ظرف لما يُستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، أي أنّ عامل النصب فيها هو الجواب أو الفعل الثاني، وهي مضافة للفعل الأوّل فعل الشرط. وقليل من كانوا يفهمون هذا الإعراب المعقّد دون أيّ حاجة له تفيد شيئا في صحّة النطق بــ «إذا»."[5] ومن هنا فهو يقترح إلغاء إعراب هذه الأسماء مثلما فعل في الأدوات الصيغ التي أشرنا إليها آنفا.

ونحن هنا لن نعلّق على ما ترتّب عن هذا الأساس؛ من إلغــاءٍ لإعراب هذه الصيغ والأدوات، ولكن ما يهمنا أكثر هو مناقشة هذا الأساس في حدّ ذاته، وذلك في نقاط نجملها فيما يلي:

---

[1]- شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 28.

[2]- شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، دط. مصر: 1990، دار المعارف، ص 30.

[3]- ينظر: ابن مضاء، الرد على النّحاة.

[4]- المرجع نفسه، ص 29.

[5]- المرجع نفسه، ص 30.

ــ إنّ القول بأنّ الإعراب لصحة النطق هو قولٌ فيه نظر؛ لأنّ شوقي ضيف هنا عكس القضيّة، فهو يرى أنّ النطق الصحيح للكلام لا يكمن أن يكون إلاّ إذا كان مسبوقا بإعراب والحقيقة أنّ النطق هو الذي يسبق الإعراب، فالإنسان الذي لا ينطق الكلام صحيحا لا يمكنه أبدا أن يُعربَ ذلك الكلام إعرابا صحيحا؛ لأنّه لم يفهم ذلك الكلام أصلا لذلك نطق به خاطئًا، وهو ما سينعكس سلبا على إعرابه له. وهو ما ذهب إليه الدكتور محمد عيد في تعليقه على رأي شوقي ضيف القائــل بأنّ الإعراب لصحة النطق؛ حيث يقــول في ذلك: "في عنوان هذا الأساس تجاوز، والعنوان الدقيق هو (الإعراب ينبني على صحّة النطق) إذ الإعراب مهارة لسانية تنبني على التطبيق الصحيح لقواعد النّحو على الكلام، فيكون النطق الصحيح، ويجيء بعد ذلك الإعراب الذي يتحدّث فيه عن التطبيق الصحيح للقواعد على الكلام الصحيح. وقد يؤدّي النّحو مهمته في النطق دون حاجة للإعراب التقليدي المتعارف عليه."[1] وتتأكّد لنا هذه الحقيقة أكثر، عندما نعلم أنّ العرب قديما كانت تتكلّم على سجيتها، وتنطق بكلامها نطقا صحيحا دون معرفة بالنّحو والإعراب الذي يتكلّم عنه النّحاة قديما وحديثا. ومن هنا يتضح لنا أنّ القول بكون الإعراب لصحّة النطق فقط قول فيه الكثير من النظر؛

ــ إذا سلمنا مع شوقي ضيف أنّ الإعراب لا يكون إلاّ لصحة النطق، فذلك يقتضى منّا أن نُلغي كلّ الأسماء المقصورة والمنقوصة والمبنية؛ لأنّها أسماء لا تظهر فيها العلامات الإعرابية في آخرها♥ نحو: «جاء الفتى– رأيت الفتى– مررت بالفتى» فهي تأخذ نفس الوضع في كلّ الحالات، وبالتالي فهي لا تساعدُ في النطق الصحيح شيئا، ومن ثّم وجب حذف إعرابها بناء على رأي شوقي ضيف. ولا يخفى على ذي لبّ أنّ ذلك سيؤدي إلى خلخلة كبير في الدراسة النّحوية، وقد علّق الدكتور أمين عبد الله سالم، على رأي شوقي ضيف بكون الإعراب لصحة النطق، قائلا: "وهذا قرار من الأستاذ لا يُؤمَنُ التّعجّل بمشايعته، فما للأداء الصوتيّ والشكليّ وحده يكون الإعراب، وإلاّ لما كان ثمّة معنى لإعراب المبنيّات بعامة، أو ما ماثلها من خفيّات الإعراب، فإعرابها لا يؤثّر في صحّة نطقها، ولا ندري السرّ في تخصيصه بما ذكر

[1]– محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص 25.

♥– باستثناء الأسماء المنقوصة في حالة النصب، فهي تظهر فيها الفتحة.

دونها، وكلّ على شاكلة، وما كان النّحاة حين أجهدوا أنفسهم في إعراب نحو هذه الأسماء يغفلون أنّ هذه الجهود لا تؤثّر عليها في ذاتها، إذ هي مبنيّة، ولا يؤثّر توظيفها في أيّ موقع في (صحّة النطق) الذي يتعلّق به أستاذنا، وإنّما الأثر في صياغة أسلوبها عموما، وذلك مُرتهن بإدراك وظيفتها، أي بإعرابها حتما، وإدراكه المؤثّر في تقويم التركيب معنى ومبنى."[1] فوظيفة الكلمة إذا داخل الجملة أكبر من تلك العلامة الإعرابية التي تظهر على آخرها؛

ــ إنّ مهمة الإعراب أكبر بكثير من أن تختصر في النطق الصحيح للكلام؛ فهو مرتبط ارتباطا شديدا بفهم الجوانب المتعلّقة بالمعنى المراد تأديته من وراء الكلام[2]، وما يترتّب على ذلك من تحليل لمختلف الوظائف النحوية، "فالمسالة هنا أبعد من ذلك، فالدارس معنيّ بتحليل التركيب الذي يتعامل معه، حتى يمكنه فهمه والقياس عليه، والتحليل هنا يضاهي الإعراب فليست المسألة استظهار التراكيب، ومعاملتها معاملةَ المسكوكات، وإلاّ غدت أبواب النّحو ضربا من التوقيعات لا يفهم عنها أحد."[3] ومن هنا فالمسألة ليست بهذه البساطة التي يتصوّرها شوقي ضيف.

ومن هنا نقول إنّه كان الأجدر بشوقي ضيف أن لا يستغني كليّة عن إعراب هذه الحروف والأسماء لكونها لا تفيد شيئا في صحة النطق، وإنّما كان الأجدر به أن يقترح إعرابا سهلا لها يغني المتعلمين عن تلك التأويلات والتخريجات المفترضة التي يقول بها بعض النّحاة لدى إعرابهم لها.

---

[1]– أمين عبد الله سالم، تجديد النّحو ونظرة سواء، ص 69–70.

[2]– ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النّحوية، ط1. عمان: 1427هـ/2006م، دار صفاء للنشر والتوزيع.

[3]– ياسين أبو الهجاء، مظاهر التجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص 281–282.

المبحث الرابع: وضع تعريفات وضوابط دقيقة: يرى مؤلّفُ (تجديد النّحو) أنّ بعض أبواب النّحو تعاني من غموض وضبابية في تعريفها وحدودها، ومن هنا يقترح وضعَ تعريفات وضوابط دقيقة لها، تجعلها مستساغة لدى المتعلمين. وقد شمل هذا الأساس ثلاثة أبواب من الأبواب النّحوية، وهي: المفعول المطلق، المفعول معه، والحال. وسنحاول أن نعرض لكلّ واحد من هذه الأبواب كما يلي:

1 ــ المفعول المطلق: يرى شوقي ضيف أنّ باب المفعول المطلق من الأبواب التي لم يُتح لها أن تُعرّف تعريف سديدا، ويضرب مثالا على ذلك بتعريف ابن هشام لهذا الباب؛ إذ يقول شوقي ضيف: "فقد عرّفه ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك) بقوله: «اسم يؤكد عامله أو يبيّن نوعه أوعدده، وليس خبرا ولا حالا» وجَمْعُ الخبر والحال معه في هذا التعريف يؤكّد أنّ دلالته كانت مضطربة على الأقل في ذهن بعض النّحاة، لأنّ لكلّ من الخبر والحال دلالة تخالف دلالة المفعول المطلق مخالفة جوهرية."[1] ثمّ يعرض شوقي ضيف لمختلف الأشكال التي يمكن أن يأتي عليها المفعول المطلق، ليقرّر في الأخير أنّ التعريف الذي قدّمه ابن هشام لا يتضمن الإشارة إلى كلّ هذه الصيغ والأشكال التي يأتي عليها المفعول المطلق، ليقترح بعد ذلك تعريفا جديدا له؛ حيث يقول في ذلك: "وأدقّ وأوضح من تعريفه أن يُقال: «المفعول المطلق اسم منصوب يؤكّد عامله أو يصفه أو يبيّنه ضربا من التبيين» وتدخل في كلمة: «يبيّنه ضربا من التبيين» جميعَ الصيغ التي تنوب عن المفعول المطلق."[2] والمتأمّل في هذا التعريف الذي قدّمه شوقي ضيف للمفعول المطلق سيلاحظ أنّه لا يخلو من الغموض وخاصة في قوله «يبيّنه ضربًا من التبيين» حيث يعلّق محمد عيد على هذه العبارة قائلا: "ويَحارُ المرءُ في تفسير عبارة «يبيّنه ضربا من التبيين» أيّ انضباط في هذه العبارة الفضفاضة التي جاءت في كلام صاحب «التجديد»"[3] فهذا التعريف يمكن أن يدخل فيه حتى الحال؛ باعتبار هذا الأخير يبيّن عامله في وجه من الوجوه، ألا وهو الهيأة، فإذا قلنا: «جاء الولدُ مسرعا» فإنّ كلمة «مسرعا» هنا اسم

---

[1]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 30–31.

[2]– المرجع نفسه، ص 31.

[3]– محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص 27.

منصوب يؤكّد عامله، ويبيّنه ضربا من التبيين، والضرب المقصود في هذه الحالة هو هيأة المجيء عند الولد، وبالتالي يمكن أن يدخل في التعريف الذي قدّمه شوقي ضيف. ومن هنا يتبيّن لنا دقة التعريف الذي قدّمه ابن هشام حين قال: «وليس خبرا ولا حالا» فهذه العبارة أدقّ من عبارة شوقي ضيف التي تحتمل أكثر من وجه، فمعلوم أن التعريف ينبغي أن يتوفّر فيه شرطان؛ وهما أن يكون جامعا لكلّ ما يندرج تحته، وأن يكون مانعا من دخول غيره فيه، وهذا التعريف الذي قدّمه شوقي، وإن حقّق الشرط الأوّل، فإنّه يفتقد إلى تحقيق الشرط الثاني؛ حيث يمكن لغيره أن يدخل فيه، ولعلّ مثال الحال، الذي مرّ ذكره، خير دليل على ذلك، ومن هنا تظهر لنا فطنة ابن هشام في قوله «وليس خبرا ولا حالا»؛ حيث يعلّق الدكتور أمين عبد الله سالم على ذلك قائلا: "وما لا يُقِرُّهُ الأستاذُ♥ من إقحام الحال والخبر في التعريف ملمحٌ فطنٌ من ابن هشام وغيره ممن احترز به، وقد وضّحه ابن هشام نفسه بقوله: « بخلاف نحو: (ضربُكَ ضرب أليم) ونحو: (ولّى مدبرا) أي أنّ (ضَرْبٌ) الثاني، وإن بيّن النوع بالوصف بعده، لكنه خبرٌ و(مدبرا) وإن أكّد عامله فهو حال."[1] وهذان المثلان ينطبق عليهما تعريف شوقي ضيف الجديد الذي اقترحه للمفعول المطلق، وهذا رغم كون المعمول في المثال الأوّل خبرا وفي الثاني حالا.

ويمكن أن نشير هنا أيضا إلى نقطة في غاية الأهمية؛ وهي أنّ شوقي ضيف، في تعريفه هذا الذي قدّمه للمفعول المطلق، قد خالف الأسس التي أقام عليها تصنيفه الجديد للنّحو؛ فهو من جهة يثور على نظرية العامل، ويدعو إلى الاستغناء عنها، تأسّيا بدعوة ابن مضاء، ومن جهة أخرى نجده يعترف ضمنيا بهذه النطرية في هذا التعريف؛ وذلك حين صرح أنّ المفعول المطلق يؤكّد عامله، فهذا اعتراف منه بكون العامل الذي أحدث النصبَ في المفعول المطلق هو الفعل الذي سبقه. وهذا الأمر يؤدّي إلى خلخلة واضطراب في المنهج الذي وضعه لتجديد النحو.

♥– يقصد بالأستاذ هنا الدكتور شوقي ضيف.

[1]– أمين عبد الله سالم، تجديد النحو ونظرة سواء، ص 30–31.

2 ــ المفعول معه: اعترض شوقي ضيف على تعريف النّحاة للمفعول معه واستدلّ في ذلك بتعريف ابن هشام له بقوله: "اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى «مع» تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه."[1] ويعرض بعد ذلك لمختلف الحالات التي ذكرها النّحاة في ما يتعلق بالاسم الواقع بعد الواو، لينقد كلّ ذلك بقوله: "وإنّما دفع النّحاة إلى أن يأتوا بالأمثلة الأربعة السابقة للمفعول معه أنهم قالوا إنّه اسم يتلو واوا بمعنى «مع». فجاؤوا بجميع الأحوال التي يمكن أن تكون فيها الواو بمعنى «مع» لمجرد الوهم والافتراض، ولو عرّفوا المفعول معه تعريفا دقيقا ما اضطربوا هذا الاضطراب، وأخصر من تعريفهم وأدقّ أن يُقال في تعريفه أو ضابطه: «المفعول معه اسم منصوب تالٍ لواوٍ غير عاطفة بمعنى «مع» وبذلك يتعيّن الباب وتصبح صورته في غاية الوضوح."[2] فشوقي ضيف في هذا التعريف حاول التيسير قدر المستطاع في وضع ضابط لمعنى المفعول معه، ونحمد له قولَه بأنّه اسم منصوب، وهو بذلك يقترب من تعريف ابن آجروم الذي يعرّفه بأنّه "الاسم المنصوب الذي يُذكر لبيان من فُعل معه الفعلُ."[3] ولكن من جهة أخرى فإن تعريف شوقي ضيف لم يستوف كلّ الشروط التي حددها النّحاة في المفعول معه؛ ومن ذلك أن يكون فضلة وليس عمدة في الكلام، وأن يكون بعد جملة، وهذه الشروط لا نجدها في تعريف شوقي ضيف. كما أنّ تعريفه يركّز فقط على حالة واحدة من الحالات التي يأتي عليها المفعول معه، وهي عندما تكون الواو فيه لا تقبل العطف نحو: استيقظتُ وطلوعَ الفجر. وبالمقابل من ذلك فهو يتجاهل الأوجه الأخرى التي يجوز للواو فيها أن تكون للعطف، كما يمكن أن تكون للمعية، نحو قولنا: (جاء الأميرُ والجيشَ) حيث يعلّق العلامة ابن عثيمين على هذا المثال قائلا: "هنا يجوز في (الجيش) الرفع عطفا على الأمير وحينئذ لا يدخل في هذا الباب؛ لأنّك ستقول: (جاء الأميرُ والجيشُ) فيكون اسم غير منصوب ويجوز أن تقول: (جاء الأميرُ والجيشَ) وحينئذ يكون مفعولا معه، وتكون الواو بمعنى (مع)."[4] ويُعجبني أن أشير هنا إلى الخلاصة التي قدّمها ابن عثيمين في باب المفعول معه، وهي خلاصة

---

[1]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص32.

[2]– المرجع نفسه، ص 33.

[3]– محمد بن صالح العثيمين، شرح المقدمة الأجرومية، ص 287.

[4]– المرجع نفسه، ص 288.

أرى أنّها تبسّط هذا الباب كثيرا على المتعلّمين حيث يقول: "إذا كان الفعل لا يقع إلاّ من واحد فهي♥ للمعية فقط. إذا كان لا يقع إلاّ من اثنين امتنعت المعيّة، إذا كان يقع من الاثنين جميعا جاز الوجهان. فإذا قلت: «اشترك زيدٌ وعمرو» لا بدّ من العطف؛ لأنّ الاشتراك لا يكون إلاّ بين اثنين. وإذا قلت: «سرتُ والنيلَ» يمتنع العطفُ؛ لأنّ السّير من واحد. وإذا قلت: «استوى البُرُّ والشعيرُ» يجوز الوجهان، لكنّ العطف أرجح، إلاّ لسبب."[1] ففي هذه القاعدة تفصيل رائع لهذا الباب حبّذا لو يأخذ الأساتذة والمعلمون به في تعليم مباحث هذا الباب.

ونعود إلى شوقي ضيف لنقول إنّه في هذا الباب أيضا قد خالف المنهج الذي وضعه في تصنيفه الجديد للنّحو؛ حيث يؤوّل واو المعيّة دائما بظرفي الزمان والمكان، فهو يرى أنّ تقدير الكلام في قولنا: (سرتُ والجامعةَ) هو: (سرت أمام الجامعة) فيقول في ذلك: "وهكذا دائما واو المفعول معه تحلّ محل ظرف مكان أو زمان."[2] وهذا بالرغم من أنّه يصرّ دائما على منع التأويل والتقدير في الكلام، وهو الأمر الذي يُعدّ مخالفة صريحة للمنهج الذي أقام عليه مشروعَه التّجديديّ.

3 ــ الحـــــال: الحال هو ثالث الأبواب التي تعرّض لها شوقي ضيف في هذا الأساس وعلى نفس الشاكلة انتقد شوقي ضيف تعريف النّحاة للحال، ووصفه بالغموض، مستدلاّ دائما بتعريف ابن هشام الذي ضبطه على النّحو التالي: "وصفٌ فضلةٌ مذكور لبيان الهيئة."[3] ويشرح شوقي ضيف هذا التعريف، بناء على شرح ابن هشام نفسه، قائلا: "وبذلك يُصبح تعريف الحال عند ابن هشام هكذا: «الحال اسم ليس مفعولا مطلقا ولا خبرا ولا تمييزا ولا نعتا» وهو بذلك تعريف مبهم، ولا يوضّح ماهية الحال ولا حقيقــته."[4] وهو بالمقــابل يقترح تعريفا جديدا للحال

♥– الضمير هنا يعود على الواو.

[1]– محمد بن صالح العثيمين، شرح المقدمة الأجرومية، ص 289–290 (بتصرّف)

[2]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 32–33.

[3]– المرجع نفسه، ص 33.

[4]– المرجع نفسه، ص 33.

كما يلي: "الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة."[1] ويرى أنّه بهذا التعريف قد قضى على ذلك الغموض الذي يميّز هذا الباب.

وبنظرة فاحصة لهذا التعريف الجديد نجد أنّه ليـــس مانعًـــا من دخول غيره فيه؛ فخبر (كان) في قولنا: «كان الولد نائمًا» يمكن أن يدخل في هذا التعريف، فكلمة «نائمًا» هنا صفة لصاحبها (الولد) نكرة مؤقتة منصوبة. وهنا تتّضح لنا صحة تعريف ابن هشام عندما قال إنّ الحال فضلة في الكلام؛ أي أنّه ليس عمدة، وخبر كان ــ كما هو معلوم ــ عمدة في الكلام فبالتالي يمتنع أن يكون حالا بالاستناد إلى تعريف ابن هشام، ولكنه يمكن أن يكون كذلك بناء على تعريف شوقي ضيف.

كما أنّه لا يمكن أن نطمئن إلى رأي شوقي ضيف في أنّ الحال لا تكون إلاّ مؤقتة، فعلى العكس من ذلك فإنّ الحال يمكن أيضا أن تكون ثابتة، غير متغيّرة في صاحبها ومن ذلك قولنا: (خُلق الإنسانُ سويًّا) فكلمة (سويّا) حال غير متغيرة في الإنسان، وبذلك يظهر الاضطراب الواقع في تعريف شوقي ضيف للحال.

ومن النقائص التي تسجّل أيضا على تعريف شوقي ضيف، عدمُ إشارته إلى وظيفة الحال، وهو الاعتراض الذي تقدّم به الأستاذ علي النجدي حين ناقش مجمع اللغة العربية في القاهرة هذا التعريف، حيث رأى "بأنّ التعريف لم يُبيّن وظيفة الحال."[2] وهو عكس ما نجده في تعريف ابن هشام، الذي انتقده شوقي ضيف، حيث نجده يشير إلى وظيفة الحال بكونه لبيان الهيئة.

وآخر نقطة نسجّلها على هذا التعريف هي في اعتماده على مصطلح الصفة بدل الوصف، وهو ما يخلق نوعا من الاضطراب لدى المتعلّم؛ باعتبار أنّ مصطلح الصفة قد شاع استعماله بمعنى النعت، واستخدامه في تعريف الحال فيه من المجانبة للدقة العلمية ما لا يخفى على ذيّ لبٍّ، وهو ما أعابه محمد عيد على هذا التعريف حين قال: "وفي الحال فات على

[1]– المرجع نفسه، ص 33.

[2]– ياسين أبو الهجاء، مظاهر التجديد النّحوي لدي مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص 289.

المؤلّف الفرق بين المصطلحين «الصفة والوصف» فالصفة من مصطلحات النّحو، وهي ترادف النعت أمّا «الوصف» فهو من مصطلحات الصّرف، ويُقصد به ما يدلّ على ذات وصفة لها من الأسماء وذلك (اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والتفضيل والمبالغة)"[1] ومن هنا يتبيّن لنا المأزق الذي وقع فيه شوقي ضيف في تعريفه الجديد هذا. وبذلك نقول إنّ تعريف ابن هشام وغيره من النّحاة القدماء، هو التعريف الجامع المانع لباب الحال، وهو يكفي ويغني عن التعريف الذي اقترحه مؤلّفُ كتاب (تجديد النّحو).

[1]– محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص 27.

المبحث الخامس: حذف زوائد كثيرة من أبواب النّحو: في هذا الأساس يقترح شوقي ضيف حذف كثيرٍ من الشروط والقواعد المتعلّقة ببعض الأبواب الصرفية؛ ومن ذلك شروط اشتقاق اسم التفضيل والتعجّب، وقواعد صياغة اسم الآلة والتصغير والنسب، وبالمقابل اقترح حذف العديد من القضايا التي يراها زائدة في الأبواب النّحوية، ومن ذلك شروط التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر، وما يتعلّق بضوابط حذف كلّ واحد منهما، واقترح حذف «أن» المخففة من «أنّ» الثقيلة، ونفس الأمر مع «كأن» المخففة من «كأنّ» الثقيلة، وهي مسألة سبق وأن تطرقنا لها في المبحث الثالث من هذا الفصل. واقترح أيضا حذف إعمال «ليت» مع «ما» الكافة وحذف ما يسمى بالعطف على «أنّ» واسمها وغيرها من المسائل الأخرى التي يرى أنها زائدة لا حاجة للنّحو إليها.

وسنضرب الصفحَ هنا عن المسائل الصرفية التي اقترح شوقي ضيف حذفها في هذا الأساس، وسنحاول أن نعرض لبعض من المسائل النّحوية، وذلك تفاديا للإطالة المفرطة خاصة وأنّ هذا الأساس قد تعرّضَ فيه شوقي ضيف إلى كثيرٍ من المسائل المتشعّبة.

1 ــ التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر: اقترح شوقي ضيف حذف القواعد المتعلقة بحالات التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر، مع الإبقاء على أمثلتهما في القسم السادس من تصنيفه الجديد للنّحو، وقد اقتصر على ذكر أربع حالات يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر وأهمل ذكر الكثير من الحالات الأخرى؛ كدخول لام الابتداء على المبتدأ نحو: «لَلتلميذُ ناجحٌ» وتساوي الخبر والمبتدأ في حالتي التذكير والتأنيث مثل: «أخي صديقي»، وكذا عندما يكون المبتدأ مفصولا عن خبره بضمير فصلٍ نحو: «اللهُ هو الرّزاقُ». واتّبع نفسَ النّهج في الحالات التي يتقدّم فيها الخبرُ على المبتدأ وجوبا؛ حيث اقتصر على ذكر أربع حالات فقط من الحالات التي ذكرها النّحاة في هذا الصدد. وقد سوّغ شوقي ضيف استغناءه عن الصور الأخرى من صور التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر بكون أنّ أغلب تلك الحالات لا تتناسب مع النظام النّحوي للغة العربية، وإنّما هي من اللغة الشّعرية التي اصطنعها الشعراء؛ حيث يقــول في ذلك: " إنّ اللغة العربية كانت في الأصل لغة شعرية، وكان لذلك أثر واسع في أنّ عناصر

الجملة فيها لا تلتزم بترتيب معيّن، إذ الأساس ترتيبها حسب أنغام البيت لا حسب نظامها النّحوي وترتيبه، إذ هي نغمة في البيت أو وحدة في أنغامه. ومن أجل ذلك كانت عناصر الجملة العربية تتقدّم وتتأخّر في الشعر القديم دون نظام."[1] وهذا الكلام يحتاج إلى الكثير من النظر؛ لأنّ المستمع إليه يتصوّر أنّ لغة الشعر القديم لا تخضع لأيّ قيد نحويّ، وإنّما قواعدها في واد وقواعد اللغة الشفوية التي يتكلّم بها العرب، فيما بينهم، في واد آخر، ونحن لا ندري كيف أنّ اللغويين والنّحاة القدماء قد سوّغوا لأنفسهم الاستشهاد بلغة الشعر في وضع القواعد النّحوية وهم يعلمون أنّ الشعراء لا يُراعون في لغتهم أيَّ اعتبار للقواعد، كما يقول شوقي ضيف. ومن جهة أخرى نتساءل كيف أنّ كلّ الدارسين ينظرون إلى لغة الشعر القديم، وخاصة شعر المعلقات على أنّها قمّة في البراعة والبلاغة والنظم، فكيف يُعقلُ أن تكون كذلك وهي لا تراعي أهمية للقــواعد النّحوية، وهل ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك وفق ما يقتضيه النّحو.

وقد اقترح شوقي ضيف نقل أمثلة التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر إلى باب خاص بالتقديم والتأخير في تصنيفه الجديد للنّحو؛ حيث إنّ الدارس للنّحو، في حلّته الجديدة عند شوقي ضيف، يدرس أولا باب المبتدأ والخبر دون الإشارة إلى قواعد التقديم والتأخير فيهما، وبعد ذلك يدرس في مرحلة لاحقة هذه القواعد المتعلّقة بالتقدم والتأخير في باب آخر، وهو باب التقديم والتأخير الذي جمع فيه شوقي ضيف كلّ المسائل المتعلّقة بالتقديم والتأخير في كلّ الأبواب النّحوية. وهو أمر وإن كان فيه نوع من التيسير والتدرّج في تقديم المادة النّحوية إلاّ أنّه يمكن أن يُحدث تشتيتا لذهن المتعلّم؛ لأنّ فيه فصلا للمباحث المتكاملة عن بعضها البعض.

2 ــ حذف إعمال «ليت» مع «ما» الكافة: ذهب شوقي ضيف في تصنيفه الجديد للنّحو إلى الاستغناء عن إعمال «ليت» مع «ما» الكافّة؛ وذلك لكون الإعمال فيها لم يرد فيه إلاّ شاهد واحد، وهو شاهدٌ وردت فيه روايتان، إحداهما بالأعمال والأخرى بالإهمال، ولذلك يقول شوقي ضيف: "وحريّ بنا أن نأخذ بالرواية الثانية حتى تطّرد قاعدةُ كفّ «ما» لــ «إنّ» وأخواتها عن العمل دون استثناء لليت بسبب شاذ واحد رُوي تارة بإعمالها، وتارة بإهمالها وكفّها عن العمل

[1]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، 246.

فيه."[1] وهذا الرأي الذي ذهب إليه شوقي ضيف قد يكون مناسبا للمراحل الأولى من التعليم وهذا حتى تطّرد القاعدة في ذهن التلاميذ، أمّا أن نتخلّى عن إعمالها كليّة فهذا الأمر فيه نظر؛ لأنّ «ليت» تحتلّ موقعًا خاصًّا عند النّحاة، فهي تبقى دائما مختصّة بالدخول على الأسماء حتى ولو اتصلت بها «ما» الكافة، يقول ابن هشام: "وتقترن بها «ما» الحرفية. فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء. لا يقال: «ليتما قام زيدٌ»... ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص وإهمالها حملا على أخواتها."[2] وبالتالي فإنّ (ليت) تبقى على اختصاصها حتى بدخول «ما» الحرفية عليها، والنّحاة قد اتفقوا على كون الحروف المختصّة عاملة، وشوقي ضيف نفسه يعترف ضمنيّا بذلك؛ حيث إنّه في تصنيفه الجديد للنّحو قال بأنّه عندما تدخل (ما) الكافة على (إنّ) وأخواتها تكفها جميعا عن العمل، وتصبح حينئذ صالحة للدخول على الأسماء والأفعال فيشرع في إعطاء الأمثلة على ذلك قائلا: تقول: «إنّما العلمُ نافعٌ- إنّما ينفع العلمُ- كأنّما محمدٌ مصيبٌ- كأنّما أصاب محمدٌ- محمدٌ مجتهدٌ لكنّما أخوه كسولٌ- لعلما يفوز أخوك- ليتما الكتابُ لي»"[3] فنلاحظ أنّ في هذه الأمثلة، التي قدّمها شوقي ضيف، لم يذكر مثالا عن دخول (ليت) على الجملة الفعلية مثلما الأمر في باقي أخواتها، وإنّما اكتفى بذكر مثال فقط عن دخولها على الجملة الاسمية، وهذا اعتراف ضمنيّ منه بأنّ (ليت) لديها استعمال خاص في اللغة العربية غير ذلك الذي نجده عند باقي أخواتها، وهو الأمر الذي يعني بالضرورة الإبقاء على وجهي وُرُودِهَا، من إعمال وإهمال، في الدراسة النّحوية، ولكن لا ضير إن تمّ إرجاءُ ذلك إلى المرحلة الجامعية، والاكتفاء بدراسة حالة إهمالها في المراحل قبل الجامعية. أمّا أن نتخلّى عن وجه الإعمال فيها كليّة، فذلك يُعدُّ استغناء عن أسلوب من الأساليب الصحيحة في اللغة.

3 ــ إلغاء العطف على «إنّ» واسمها بالرفع: اقترح شوقي ضيف إلغاء العطف بالرفع على «إنّ» واسمها، واستدلّ في ذلك بقراءة من رفع «وملائكته» في قوله تعالى:﴿إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبَيِّ﴾ [الأحزاب:56] حيث يرى شوقي ضيف أنّ خبر (إنّ) في هذه الآية

[1]- شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 36.

[2]- ابن هشام، مغني اللبيب، ج3، ص 513-514.

[3]- شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 149.

محذوف والتقدير: «إنّ اللهَ يصلّي وملائكتُه يصلّون». ومعروف أنّ مسألة العطف على (إنّ) وأخواتها فيها خلاف بين النّحاة؛ حيث يقول الزمخشريّ في تعليقه على الآية السابقة: "قُرئ: وملائكته بالرفع، عطفا على محلّ إنّ واسمها، وهو ظاهر على مذهب الكوفيين، ووجهه عند البصريين أن يُحذفَ الخبرُ لدلالة «يُصلون» عليه."[1] وفي نفس السياق أيضا يقترح شوقي ضيف الاستغناء عن الرفع في التوابع الثلاثة الأخرى إن جاءت تابعة لاسم (إنّ) حيث يقول شوقي ضيف: "وبالمثل يقول النّحاة في نعت اسم «إنّ» وتوكيده والبدل منه أنّه يجوز في ذلك كلّه الرفع والنصب، وفي رأينا منع الرفع والاكتفاء بالنصب للتيسير، وجريانا مع ظاهر الأسلوب."[2] ولعلّ ما ذهب إليه شوقي ضيف في هذه المسألة هو عين الصواب؛ حيث إنّ المعروف في التوابع (المعطوف، التوكيد، البدل، والصفة) أنّها تتّبع متبوعها في المحل الإعرابي، وبالتالي ما الجدوى من مخالفة القاعدة المتواترة واتّباع الأقوال الأخرى التي ترى عكس ذلك، خاصة وأنّ الأخذ برأي شوقي ضيف لا يغيّر في المعنى شيئا؛ فالصفة تبقى ولو خالفت موصوفها في المحلّ الإعرابي، وكذلك بقيّة التوابع الأخرى، ومن هنا فالخير، كلّ الخير، الاقتصار على النصب في متبوع اسم (إنّ) حتى لا نُحدث اضطرابا في القاعدة.

وما يُقال عن اسم (إنّ) هو نفسه الأمر الذي ينبغي اتّباعه في تابع اسم «لا» النافية للجنس؛ حيث إنّ هناك من النّحاة من يرى جواز الرفع والنصب في تابع اسمها نحو قولنا: «لا رجلَ حازمًا في القوم» أو «لا رجلَ حازمٌ في القوم» وهو الأمر الذي اقترح شوقي ضيف إلغاءه والاكتفاء فقط بحالة النصب؛ إذ يقول: "وفي رأيي الاكتفاء في النعت بحالة النصب وكذلك مع بقيّة التوابع جريانا مع ظاهر اللفظ دون عنت."[3] ونحن أيضا نشاطر ما ذهب إليه شوقي ضيف هنا؛ لنفس الحجّة التي ذكرناها في العطف على «إنّ» واسمها.

---

[1]– الزمخشري، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، ط1. الرياض: 1418هـ/1998م، مكتبة العبيكان، ج5، ص92.

[2]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 36.

[3]– المرجع نفسه، ص 37.

4 ــ تابع المنـــادى: يرى شوقي ضيف أنّ تابع المنادى لغز معقّدٌ قائم على أمثلة مفترضة للنّحاة؛ حيث يعلّل ذلك بقوله: "وذلك أنّه إذا كان مفردا نعتا أو توكيدا جاز فيه الضمّ مراعاة للفظ، والنصب مراعاة للمحل، فتقول: «يا عليُّ الظريفُ» ضمّا ونصبا، وكذلك «يا عليُّ نفسُه» ضمًّا ونصبًا. وإذا كان بدلا أو معطوفا لم يجز فيه إلاّ الضمّ مثل: «يا أبا حسن عليُّ» و«يا زيدُ وعمرو». وإذا كان التابع غير مفرد نُصبَ إلاّ إذا كان اسما مشتقّا مثل: «يا عليُّ أخا عبد الله» أمّا مثل «يا محمدُ الكريمُ الخلق» فيجوز فيه الرفع والنصب. وإذا كان المنادى غير مفرد نُصب تابعُه مثل: «يا أبا عبد الرحمن الظريفَ» بالنصب. وكلّ هذه الأمثلة من افتراضات النّحاة."[1] ومن هنا يرى شوقي ضيف ضرورة الاستغناء عن فتح هذا الباب لما فيه من التعقيد. وقد استثنى من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [سبأ: 10] حيث أنّ كلمة "الطير عطفٌ على محلّ جبال، وهو النصبُ، وقُرئَ بالرفع عطفا على اللفظ."[2] وشوقي ضيف يرى الاكتفاء بمعرفة أنّ النصب والرفع قد وردا في تابع المنادى في هذه الآية، أمّا غيرها من الأمثلة الأخرى فلا داعي للتطرّق إليها؛ لأنّها من أمثلة النّحاة المفترضة.

وشوقي ضيف محقّ في وصفه لهذا الباب بالتعقيد؛ لأنّ كلّ مثال من الأمثلة الواردة فيه يقول النّحاة فيها بجواز وجهين أو أكثر في الإعراب، ولعلّ الأنسب في هذا الباب هو الاقتصار على تدريس حالة واحدة لتابع المنادى، وهي عندما يكون تابعا للمنادى لفظا وليس محلاّ، على نحو ما رأيناه في تابع (إنّ) واسمها ؛ لأنّ هذا الوجه هو الأنسب لاطّراد القاعدة التي تحكم باب التابع، والتي تقول أنّ التابع يتّبع متبوعه في الرفع والنصب والجرّ، أمّا الوجه الآخر الذي يأتى عليه تابع المنادى، وهو تبعيته للمنادى محلاّ وليس لفظا، فنرجئه إلى المرحلة الجامعية للمتخصصين في الدّراسات اللغوية.

5 ــ عمل المصدر: ألغى شوقي ضيف بعض الصيغ التي أوردها النّحاة في عمل المصدر، سواء كان منكرا أو معرّفا، ومن ذلك قولنا: «تلاوةُ القرآنَ نافعةٌ» و«زيدٌ مجيدُ التلاوةِ

---

[1]– شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 38.

[2]– محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط7. دمشق: 1420هـ/1999م، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، ج6، ص 221.

القرآنَ» حيث إنّ "الدائرَ إضافةُ المصدر للمفعول به في المثال الأوّل، ودخول لام الجرّ على المفعول به في المثال الثاني، فيُقال: «تلاوةُ القرآنِ نافعةٌ– زيدٌ مجيدُ التلاوةِ للقرآنِ»"[1] كما قرّر أيضا إلغاء الصيغة التي يُضافُ فيها المصدر إلى مفعوله ويليه فاعله نحو قولنا:«قراءةُ الكتابَ زيدٌ حسنةٌ» لإنّها ــ كما يقول ــ صيغة غاية في الشذوذ.

وشوقي ضيف محقٌّ أيضا في إلغائه لهذه الصيغ الشّاذة التي بالكاد يقرأها أو يسمعها الواحد منّا في اللغة العربية، وقد اتفق النّحاة منذ القديم على أنّ القواعد تبنى على الكثير المطّرد من اللغة، ولا يمكن التعويل على القليل النّادر في وضع القواعد؛ إذ الشاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه. ولا ضير في الإشارة إلى الشّاذ في الدراسات المتخصصة المتعمّقة للغة، وذلك لغرض الاستئناس، والتعرّف على مدى سعة اللغة العربية، وتعدّد أوجه استعمالها. أما في بناء القواعد فلا يُعتمد إلاّ على المتواتر المشهور من اللغة، وبالتالي نحن نحمد لشوقي ضيف استغناءه عن هذه الاستعمالات الشاذة، وإبقائه فقط على الشائع المستعمل مثل صيغة المصدر المضاف إلى فاعله الذي يتلوه المفعول به؛ نحو قولنا: تسويةُ الإمامِ الصفوفَ سنّةٌ.

6 ــ نعت المضاف للوصف: والمقصود بالوصف هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول حيث يعيب شوقي ضيف على النّحاة قولهم بجواز الجرّ والنصب في نعت المضاف لاسم الفاعل نحو قولنا: «زيدٌ كاتبُ المقالةِ النقديةَ» إذ يعلّق شوقي ضيف على هذه الجملة قائلا: "فكاتب مضافة إلى المقالة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، و«النقدية» نعت للمقالة مجرور مثلها، وأجاز النّحاة فيها النصب لأنّها مفعول به معنًى. وهو إعراب لا يتبادر للذهن ولا ضرورة له لأنّه يخالف ظاهر التعبير."[2] وبالمثل أيضا اعترض على قول النّحاة بجواز الجرّ والرفع في نعت المضاف إلى اسم المفعول، وذلك نحو قولنا: «زيدٌ مهمومُ النفسِ اللطيفةُ» حيث يعلّق على هذه الجملة قائلا: "فقد أجاز النّحاة الجرّ في كلمة «اللطيفة» وهو ما يجري مع ظاهر

[1]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 38–39.

[2]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 41.

التعبير، وأجازوا الرفع لأنّ النفس المضافة إلى المهموم نائب فاعل مرفوع في المعنى. وهو إعراب لا تدعو إليه ضرورة، ولا يجري مع ظاهر التعبير."[1] مثلما رأيناه في المباحث السابقة.

واعتراضُ شوقي ضيف على جواز الوجهين في إعراب أمثلة هذا الباب فيه جانب كبير من التيسير على المتعلمين؛ حيث يرى الاكتفاء بتدريس وجهٍ واحدٍ فقط من الإعراب وهو الذي يتماشى مع ظاهر اللفظ، ومعنى ذلك أنّنا نكتفي بكون النعت مجرورا في كلا الصيغتين، وذلك تيسيرا على المتعلمين. أمّا في المراحل المتخصصة في الجامعة، فلا بأس أن نشير إلى الوجه الآخر من الكلام، وهو النصب في نعت المضاف لاسم الفاعل، والرفع في النعت المضاف لاسم المفعول وذلك سيرا على معنى الكلام؛ إذ الأصل في الأوّل أنّه مفعول به وهو ما يقتضي النصب، والأصل في الثاني أنّه نائب فاعل وهو ما يقتضي الرفع. على أنّ الاقتصار على الجرّ في كليهما هو الأنسب والأرجح عندنا في استعمالنا المعاصر؛ وذلك تماشيا مع قاعدة التابع التي تنصّ على كون هذا الأخير يتبّع متبوعه في كلّ الحالات الإعرابية، وذلك لفظا لا محلاّ.

[1]– المرجع نفسه، ص 41.

المبحث السادس: إضافات متنوّعة في بعض الأبواب النّحوية:

هذا هو الأساس الأخير الذي أقام عليه شوقي ضيف تصنيفه الجديد للنّحو العربي، وهو أساس يجمع في طيّاته عديدَ المسائل المختلفة التي تدخل في أبواب نحوية متفرّقة، حيث جمعها شوقي ضيف في هذا الأساس محاولا تطعيمها بما يُيسّر دراستها على المتعلمين، وسنحاول أن نعرض لبعض من تلك المسائل كما يلي:

1 ــ إضافة مبحث في نطق الكلمة: لقد قام شوقي ضيف في تصنيفه الجديد للنّحو بإضافة مبحث في نطق الكلمة ودقّة التلفّظ بأصواتها، وأشار إلى أنّه قد اقتبس ذلك من علم التّجويد والقراءات القرآنية؛ حيث يقول في هذا الصدد، بعد أن عرض لمخارج الأصوات في اللغة العربية: "وحريّ أن يكون ذلك كلّه وما يماثله في علم التجويد بأعيننا في تعليم الناشئة وخاصة أنّه يلاحظ الآن على الشباب مضغ الكلام وحذف بعض حروف منه، وكأنّ عوامل تعرية ــ كعوامل التعرية في علم الجغرافيا ــ تصيب الكلمَ على ألسنتهم، فتتحاتُّ منه حروف وتسقط أخرى. وكثيرا ما نعجب حين يُكلّمنا شاب، فإذا بنا لا نعرف ماذا يقول، لأنّه يتكلّم بسرعة، ولأنّ الحروف في كلماته لا تأخذ أماكنها السويّة من الحلق واللسان وجوانب الفمّ وأعلاه والشفتين. ورأيي أنّ السّبب في ذلك كلّه أنّنا أهملنا الانتفاع في تعليم النشء والشباب بعلم التجويد وقواعده في نطق الحروف وبيان دقائقها في المدّ وغيره، وما ينبغي أن يأخذه كلّ حرف من وقت لنطقه نطقا سليما."[1] ونحن نرى أنّ ما ذهب إليه شوقي ضيف في هذا المبحث هو عين الصواب، ونَعُدُّ هذا الاقتراح من محاسن المشروع التجديدي لديه، حيث يقول الدكتور أمين عبد الله سالم في تعليقه على صنيع شوقي ضيف: "وخيرا فعل الرجل، وهو مسعى يُحمد له، فالمنهج اللغوي يقتضي على الدارس أن يبدأ بدراسة الأصوات، إذ هي أساس البناء يعقبه دراسة البناء العام. تلك التي تعتمد على الظواهر اللغوية. فكثير منها يرجع إلى قوانين صوتية وبهذين يتّضح السبيل إلى دراسة النّحو بمعناه الخاص"[2] ومن هنا نتمنى أن يأخذ برأيه هذا كلُّ المسؤولين عن

[1]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 51.

[2]– أمين عبد الله سالم، تجديد النّحو ونظرة سواء، ص 19.

تأليف الكتب المدرسية في مختلف الأقطار العربية، خاصة ونحن نرى أنّ بعض الأصوات قد عرفت انحرافا كبيرا في مخرجها؛ ومن ذلك صوت الضاد الذي بالكاد نجد له نطقا صحيحا في استعمالنا اللغويّ المعاصر، حيث أصبح أغلبية العرب ينطقونه ظاءً، ولو تمّ تعليم الأجيال الماضية لمخارج النطق منذ الصغر، لما وصلنا إلى هذه الانحرافات الصوتية في نطق أصوات لغتنا.

2 ــ إضافة جداول في تصريف الفعل: فقد أضاف شوقي ضيف في القسم الأوّل من تصنيفه الجديد للنّحو جداول لتصريف الفعل مع ضمائر الرفع المتصلة على النّحو التالي:

ــ جدول لتصريف الفعل السالم؛

ــ جدول لتصريف الفعل المضعّف؛

ــ جدول لتصريف الفعل المثال؛

ــ جدول لتصريف الفعل الأجوف؛

ــ جدول لتصريف الفعل الناقص.

وتوّج كلّ ذلك بجدول لتصريف المضارع والأمر مع نون التوكيد بنوعيها، وقد أتبع هذه الجداول بتعليقات توضّح مختلف التغييرات الحاصلة في الفعل حال تصريفه مع مختلف الضمائر والأزمنة. وقد كان غرضه في كلّ ذلك هو تذليل الصعوبات التي قد تصادف المتعلّم أثناء عملية التصريف؛ حيث يتّخذ من هذه الجداول أنموذجا يحتذيه المتعلم في تصريف مختلف الأفعال الأخرى التي تنتمي إلى جدول من الجداول التي أشرنا إليها آنفا.

وكتعليق على صنيع شوقي ضيف في هذه الجدول نقول: إنّ إضافة هذه الجداول المختلفة تحمد له؛ فقد دأب النّحاة على تصريف الأفعال مع الضمائر المنفصلة فقط، ويكتفون في الضمائر المتصلة بإعطاء بعض الأمثلة التي يُصرّف فيها الفعل مع ضمير أو الضمائر التي يقتضيها سياق الدراسة، وذلك دون وضعها في جداول خاصة بها، مثلما هو الحال في الضمائر

المنفصلة. ونفس الأمر تقريبا نجده في تصريف الأفعال مع نون التوكيد؛ حيث يُكتفى فيها بالأمثلة القليلة فقط. ومن هنا فوضع كلّ ذلك في جداول خاصّة يُعدّ محمدةً تُسجّل لشوقي ضيف. وهذا بالرغم من كون المسائل التي تعرّضت لها هذه الجداولُ هي مسائل قديمة أشبعها النّحاة بحثا ودراسة، ولا يمكن، بأيّ حال من الأحوال، أن تكون إضافة أو زيادة، وإنّما هي مجرّد جمعٍ للمسائل ودراستها في باب واحد خاصّ بها وهذا هو وجه التيسير فيها.

3 ــ أنواع الحروف: وفي القسم الأوّل أيضا من تصنيفه الجديد للنّحو، أضاف شوقي ضيف قسما خاصّا بالحروف، ويقصد بالحروف هنا حروف المعاني؛ لأنّها هي التي تدخل على أقسام الكلام الذي عليه مدار النّحو، فقد لاحظ شوقي ضيف أنّ أنواع الحروف كثيرة، وهي تختلف في معانيها وبنيتها؛ فقد "تكون حرفا هجائيا واحدا مثل:«الكاف– اللام– الباء– التاء– الواو». والثلاثة الأخيرة تُستخدم في القسم مثل: «بالله– تالله– والله». وقد تكون حرفين هجائيين مثل: «من– في– عن». وقد تكون ثلاثة حروف هجائية مثل: «إلى– على– ربّ».[1] كما أنّ هذه الحروف تختلف في معانيها ووظائفها التي تؤدّيها داخل الكلام؛ فمنها ماهو للجرّ، ومنها ماهو للعطف، ومنها ما هو للجزم، وغير ذلك من المعاني الأخرى. وقد جمعها شوقي ضيف في هذا المبحث من باب التيسير والتسهيل على المتعلّمين. وهذا بالرغم من كون كلّ حرف من هذه الحروف قد درسها النّحاة في باب خاصّ بها، حسب معانيها ووظائفها التي تؤديها داخل الكلام على نحو ما نجده عند ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) وغيرها من الكتب الأخرى التي تعرّضت لدراسة مختلف الحروف بالتفصيل، ولكن مع ذلك تبقى هذه الكتب الضخمة لا تلبّي حاجات المتعلمين الناشئة لصعوبة الاطلاع عليها لغير المختصّين، ومن هنا أحسن شوقي ضيف في إضافة مبحث في أنواع الحروف إلى كتب النّحو المخصصة للناشئة إذ في ذلك تيسير كبير لهم؛ يتيح لهم التعرّف على أنواع الحروف ومعانيها بكلّ سهولة ويسر وبأقلّ جهد ممكن، دون الرجوع إلى المؤلفات الضّخمة التي تتميّز بصعوبة البحث فيها.

[1]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 82.

ولعلّ من الإنصاف الإشارة هنا إلى أنّ هناك من الباحثين من أعاب على شوقي ضيف صنيعه في هذا الأساس، ومنهم الدكتور محمد عيد الذي يقول في تعليقه على ما أسماه شوقي ضيف بالإضافات في تصنيفه الجديد للنّحو: "لا إضافة ولا زيادة، وإنّما هي مباحث نضجت في النّحو حتى احترقت، وما فعله كتاب «التجديد» أنّه بترها من مواضعها المستقرّة فيها في أبواب النّحو واختصرها اختصار مُخلاً، ووضعها تحت هذا العنوان الذي يعرف الدكتور شوقي ضيف قبل غيره أنّه لا ينطبق بتاتا على هذه المباحث، وكان الأولى أن يكون العنوان (مباحث مختارة من أبواب النّحو والصرف)."[1] وقد يكون كلام الدكتور محمد عيد لا يخلو من جانب من الصحّة؛ فشوقي ضيف قد تعرّض في ما أسماه بالإضافات، إلى قضايا قد أُشبعت بحثا في كتب النّحو، ومن ذلك ما يقول بأنّه بسط القول في تاء التأنيث اللفظي ودلالته المتنوعة، وحديثه عن نون المثنى والجمع، والفرق بينها وبين نون المضارع، وحديثه أيضا عن نون الوقاية مع الأفعال والأسماء والحروف، كما تحدّث عن مسائل الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، وتطرّق للعديد من القضايا الصرفية، وغيرها من المسائل المتفرّقة الأخرى، وهي مسائل قد تطرّق لها النّحاة بإسهاب، ولم يتركوا فيها شاردة ولا واردة إلاّ وقد أشاروا إليها، إلاّ أنّ باب التيسير في كلّ هذا يكمن في اختصاره لكلّ هذه المسائل بطريق مبسّطة، وإدراجها في كتاب النّحو الموجّه للناشئة، وفي هذا جانب من التيسير ينبغي الإشادة به.

4 ــ أنواع الجمــل: تطرّق شوقي ضيف إلى مسألة الجملة في اللغة العربية؛ حيث قسمّها مثل غيره من النّحاة إلى اسمية وفعليّة، وتعرّض لمختلف الأشكال التي تأتي عليها كلٌّ واحدة منها، وكذا لمختلف اللواحق التي تلحق بها، كما تعرّض أيضا لبيان أهمّ الفروق التي تميّز بينهما. ولكن الذي يهمنا أكثر هنا هو حديثه عن أنواع الجمل؛ فكما هو معلوم فإنّ النّحاة قد دأبوا عل تقسيم الجمل إلى نوعين: جمل ليس لها محلّ من الإعراب، كالجملة الابتدائية والجملة الاستئنافية، والجملة الاعتراضية، وغيرها من الأصناف الأخرى التي تدخل تحت هذا النوع من الجمل. والنوع الثاني من الجمل هو الجمل التي لها محلّ من الإعراب، ومنها الجملة الواقعة مبتدأ، والجملة الواقعة خبرا، والجملة الواقعة حالا، وغيرها من الأصناف الأخرى التي

[1]– محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ص 29.

تدخل تحت هذا النوع، وشوقي ضيف لا يُخالف النّحاةَ في هذا التقسيم، رغم كونه لم يذكر كلّ الأصناف التي تدخل تحت هذين النوعين، ولكنه خالفهم في المصطلح الذي عبّر به عن هذين النوعين؛ حيث يطلقُ على الجمل التي ليس لها محلّ من الإعراب الجمل المستقلّة، بينما يطلق على الجمل التي لها محلّ من الإعراب الجمل الخاضعة أو غير المستقّلة، إذ يقول في ذلك: "غير أنّنا نريد الآن أن نتحدث عن علاقات الجمل في داخل الفقر بعضها وبعض، وهي لا تعدو نوعين كبيرين: جملا مستقلّة قائمة بنفسها لا تحتاج إلى كلـــمة تسبقها، ولا إلى جملة تتقدّمـــها وهي قليلة. وجملا خاضعة غير مستقلّة، لأنّها متمّمة لكلمة أو جملة سابقة، وهي كثيرة."[1] فشوقي ضيف في هذه التسمية الجديدة التي أطلقها على الجمل ينظر إلى علاقة الجملة بما حولها من الكلمات والجمل، فإن كانت الجملة مفتقرة إلى غيرها اعتبرها جملة خاضعة مثل جملة الخبر التي تفتقر إلى المبتدأ، أمّا إذا كانت الجملة لا تفتقر إلى غيرها فيعتبرها جملة مستقلّة مثل الجملة الاعتراضية التي يمكن أن نستغني عنها كليّة دون أن يكون لذلك تأثير في الكلام. ولكنّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل النّحو العربي في حاجة إلى مصطلحات جديدة؟

وكإجابة عن هذا السؤال نقول: لا شكّ أنّ النّحو العربي يعاني من تخمة في المصطلحات؛ فلا تجد ظاهرة من الظواهر النّحوية إلاّ ولها مصطلح بصريّ وآخر كوفيّ وقد تختلف المصطلحات، في الظاهرة الواحدة، بين نحويّ وآخر ينتميان إلى المدرسة الواحدة. ومن هنا فما الجدوى من الإتيان بمثل هذه المصطلحات الجديدة التي لا تزيد الطين إلاّ بلّة وخاصة وأنّ مصطلحي الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، هي من المصطلحات التي ترسّخت في أذهان الدارسين والمتعلمين منذ القديم، وقد تقبلوها قبولا حسنا دون إشكال، وبالتالي نحن لا نحتاج إلى إضافة مصطلحات جديدة بقدر ما نحتاج إلى توحيد المصطلحات القديمة، وذلك بالاقتصار على أشهرها وأكثرها تداولا بين الدارسين، ففي ذلك كفاية وقناعة، وأمّا إضافة مصطلحات جديدة فلا نراه إلاّ مداعاة للبلبلة والاضطراب، ونحن عنه في غنى.

[1]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 256.

وبشكل عام نقول إنّ معظم ما أسماه شوقي ضيف إضافاتٍ في تصنيفه الجديد للنحو هي عبارة عن مسائل توسّع النّحاة في دراستها ومناقشتها، وما قام به شوقي ضيف لا يعدو مجرّد نقل تلك المسائل من أبوابها الأصلية، كما صنّفها النّحاة، ووضعها في باب جديد سماه «إضافات متنوعة» وذلك بدعوى التيسير على المتعلمين، والحقيقة أنّه لا إضافة ولا زيادة في هذه المسائل وإنّما وجه التيسير في هذا الأساس يكمن أخذ شوقي ضيف لبعض المسائل النّحوية، التي تطرّق لها النّحاة في كتبهم المطّولة بطريقة مفصّلة، وإدراجها في الكتب الموجّهة إلى الناشئة بطريقة مبسّطة تسمح لهم بالاطلاع عليها بكلّ يسر وسهوله، وهذا هو ما يمكن اعتباره جانب التيسير في هذا الباب. ولعلّ من الأهميّة بمكان التذكير بأنّ المَحْمَدَةَ الكبيرةَ التي تُسجّل لشوقي ضيف في هذا الأساس هو إضافته مبحثا في نطق الكلمة، وصفات الأصوات ومخارجها، وهو مبحث نرى من الأهمية بمكان الاهتمام به عند وضع الكتب النّحوية التعليمية الموجّهة لمختلف المراحل التعليمية.

* * *

الفصل الثالث: نظرات نقدية في آراء شوقي ضيف التّجديدية:

1- آراء شوقي ضيف بين ثنائية النّحو واللغة.

2- آراء شوقي بين ملكة اللسان وصناعة العربية.

3- موقع آراء شوقي ضيق بين ثنائية النّحو العلمي والنّحو التعليمي.

لقد حاولنا في الفصل السابق الإحاطة ببعض القضايا الجزئية التي تعرّض لها شوقي ضيف في تصنيفه الجديد للنّحو؛ حيث قمنا بتحليل بعض المسائل النّحوية التي اقترح لها شوقي وضعا جديدا في منظومة النّحو العربي، إمّا بإلغائها كلية، أو بنقلها إلى باب آخر غير الباب الذي وُضعت له في الأصل، أو بعرضها بطريقة جديدة تُخالف الطريقة المعهودة التي دأب عليها النّحاة القدماء في دراستهم لتلك الظواهر، وقد حاولنا بعد نهاية مناقشتنا لكلّ مسألة من تلك المسائل، أن نعطي رأينا الشخصيّ في المسألة؛ وذلك طبعا بالاستناد إلى أقوال وآراء مختلف النّحاة الذين خاضوا في تلك المسألة. وسنحاول في هذا الفصـــل أن نعرض لآراء شوقي ضـــيف، في بعدها العام، في إطار نظرة نقدية تحاول أن تضع صنيع شوقي ضيف في المكان المناسب له، ملتمسين في ذلك التحلّي بالموضوعية التي تنأى بصاحبها عن الوقوع في الأحكام الجزافية، والإسقاطات التعسفية ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وذلك في ظل المباحث التالية:

1ــ موقع آراء شوقي ضيف بين ثنائية النّحو واللغة: إنّ المتتبّع لآراء شوقي ضيف وطريقة معالجته لمختلف القضايا النّحوية، سيلاحظ نوعا من الضبابية في العلاقة بين النّحو واللغة؛ فشوقي ضيف في دراسته لبعض الظواهر اللغوية يعامل النّحو كأنّه ليس مستنبطا من اللغة، وإنّما هو من صنع النّحاة، لذلك نجده يُكثر من الحذف والنقل والزيادة في مختلف الأبواب النّحوية التي وضعها النّحاة منذ القديم؛ ومن ذلك ما سبق وأن رأيناه في الفصل السابق من حذفه لباب التعجّب، وإدراج أمثلته في باب التمييز، وكأنّنا بشوقي ضيف لا يرى التعجّب إلاّ مشفوعا بالتمييز، فهل يظن شوقي ضيف أنّ الشواهد التي ذكرها النّحاة في صيغ التعجب غير المقترنة بالتمييز إنّما هي من صنع النّحاة؟! وبالتالي فإنّ القواعد التي استنبطها النّحاة من تلك الشواهد هي أيضا من صنعهم وافتعالهم؟! ومن ذلك أيضا دعوته "إلى الاعتداد بإعراب واحد في نحو: «لاحول ولا قوة إلاّ بالله» وهو أن تكون «لا» لنفي الجنس فيهما، ويهمل ما عدا ذلك من وجوه الإعراب الأخرى التي يذكرها النّحاة لأنّها لا تجري على الألسنة، ونسي ما جاء في القرآن الكريم من قول الله تعالى﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [البقرة: 254] والقراءة المشهورة هي قراءة الرفع كما قُرئ

بالبناء على الفتح، فهل تُعدّ هذه القراءة المشهورة ممّا لم يجر في الألسنة"[1] وبالتالي ستكون القاعدة النّحوية التي تقول بالرفع، في مثل هذه الشواهد، من صنع النّحاة وفلسفتهم! إنّ القول بذلك فيه نظر كبير، ومن هنا رأينا من الضرورة بمكان توضيح العلاقة الجامعة بين النّحو واللغة حتى لا تختلط علينا الأمور عند تناولنا لمسألة النّحو العربي.

فمن المسلمات التي لا ريب فيها أنّ القواعد النّحوية♥ التي وصلت إلينا اليوم من مختلف المصنفات القديمة، إنّما كان مصدرها استقراء النّحاة وتتبّعهم لمختلف كلام العرب، وهذا ما يؤكّده ابن الأنباري حين يُعرّف النّحو قائلا: "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[2] وهو تقريبا نفس التعريف الذي نجده عند صاحب المقربّ عندما يقول: "النّحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها"[3] فهذان التعريفان، وغيرهما من التعاريف الكثيرة الأخرى التي تتقاطع معهما، دليل واضح على أنّ القواعد النّحوية إنّما هي مأخوذة من كلام العرب الأقحاح، وليس للنّحاة أيُّ دخلٍ فيها، وإنّما دورهم فيها لا يزيد عن مجرّد استنباطها ونقلها، وتدوينها في مختلف الكتب والمصنّفات، وبالتالي لا يُعقَلُ أبدا أن نحمّل النّحاة ما لا دخل لهم فيه، حتى يتصوّر الواحدُ منّا أنّ هذه القواعد النّحوية إنّما هي من صنع النّحاة وليست مستنبطة من الصحيح المتواتر من كلام العرب. وهناك العديد من الحجج والبراهين التي تدفع أيَّ شكّ في كون أنّ القواعد النّحوية لا دخل للنّحاة في وضعها، وإنّما هم مجرّد مستنبطين ومستنتجين لها ليس إلاّ، ونذكر من تلك الحجج ما يلي:

---

[1]– محمد أبو المكارم قنديل، مزاعم التجديد في النّحو العربي، مصر: 1408هـ/1988م، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، ع1، ص 183–184.

♥– نستخدم هنا مصطلح "القواعد النّحوية" مع العلم أنّ هناك فرقا واضحا بين النّحو والقاعدة، ولتوضيح ذلك نضرب المثال التالي: إذا قلنا: الفاعل مرفوع، فذلك عبارة عن قاعدة، أمّا إذا أخذنا في البحث عن حيثيات رفع الفاعل، فنكون بذلك قد دخلنا في ميدان النّحو. (ينظر في تفصيل هذه المسألة: صالح بلعيد، شكوى مدرّس النّحو من مادة النّحو، أعمال ندوة تيسير النّحو، الجزائر: 2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية.)

[2]– ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، في أصول النّحو، تح: عطية عامر، ط1. بيروت: 1963، المطبعة الكاثوليكية.

[3]– ابن عصفور، المقرّب، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، دط. بغـــداد: 1972، مطبعة العاني ج1، ص 45.

ــ **في سبب وضع النّحو:** إنّ المتتبّع للحيثيات والظروف التي رافقت وضع النّحو العربي يمكن أن يَخلُصَ إلى نتيجة مفادها إنّ الدوافع التي دعت القدماء إلى وضع النّحو العربي ترجع إلى سببين رئسين؛ يتمثل الأوّل منهما في حفظ اللسان العربي من اللحن، فقد أدىّ "وقوع اللحن الإعرابي وانتشاره في العقود الأولى من عصر ظهور الإسلام، بحكم مخالطة غير العرب، وبحكم التطوّر الثقافي الهائل، دفع أولى الأمر إلى التفكير فيما يعصم من تحيف اللغة بهذا اللحن الإعرابي، فكان علم النّحو."[1] والسبب الثاني ــ وهو الأهم في نظرنا ــ فيتمثّل في فهم القرآن الكريم، وإدراك معانيه ومراميه؛ فقد " كان نزول القرآن الكريم بآياته المحكمة ولغته الفصيحة ونظمه المعجز وأساليبه البليغة، الدافع الأوّل لبدأ تلك الحركة اللغوية العظيمة، إذ طفق علماء اللغة يسعون بما وهبهم الله من عقول نيّرة إلى تدبّر هذا النظم المعجز العظيم، والكشف عن أشكال صياغة مفرداته، وطرائق بناء مفرداته، وكيفية إسناد عمده وفضلاته، ومعرفة مراتب الألفاظ في الكلام ومنازل الحروف، سعيا لإدراك معانيه، وفهم مضامينه، وما تضمنته من تعاليم تهدينا سواء السبيل. لذا يمكن القول: إنّ النّحو قد بدأ من منطلق عظيم هو السعي لفهم معاني القرآن الكريم، ومعرفة أسباب التعبير من تلك المعاني، والكشف عن أسرار بلاغته ووجوه إعجازه. ثم خطا علماؤه خطوات لإيضاح الفكر النّحوي والارتقاء به إلى أرفع مستويات الرقي العقلي، وذلك بتنويع اتجاهات البحث فيه وتطوير وسائل الكشف عن وجوه معاني الكلام."[2] فمن هذين السببين يتّضح لنا أنّ الغاية التي قام من أجلها النّحو العربي هي غاية دينية محضة، وهي غاية لا عجب فيها "فالحافز الديني عند المسلمين وغير المسلمين يكون عادة أقوى عامل في إنشاء أيّ درس لغويّ عام."[3] ومن هنا يتساءل الواحد منّا: كيف يُعقل أن يكون هؤلاء النّحاة قد جاؤوا بشيء من القواعد النّحوية من عند أنفسهم وهم يسعون إلى هدف نبيل يتمثل في حفظ كتاب الله من اللحن وفهم معانيه ومضامينه؟! ولعلّ أنّ هذه الشبهة تزول أكثر عندما نعلم أنّ أكثر النّحاة كانوا من القراء وعلماء الدين، وقد "ذُكر بعضُهم في كتاب سيبويه، وكانت مشكلات الإعراب المبكرة قرآنية، واحتوى كتاب سيبويه على 444 أية أو شطر آية تكرّر

[1]– محمد حسن حسن جبل، دفاع عن القرآن الكريم، ط2. مصر: 2000م، دار البربري للطباعة الحديثة، ص 59.

[2]– كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النّحوية، ص 07.

[3]– عبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، دط. الجزائر: 2008، دار هومة، ص 46.

كثير منها في مسائل مختلفة."[1] ومن هنا ينتفي أيُّ شكّ في صحّة القواعد النّحوية التي وضعها النّحاة؛ لأنّ التشكيك والطعن في هذه القواعد هو بمثابة تشكيك وطعن في الدين نفسه، كون أغلبية هؤلاء النّحاة كانوا من علماء الدين وحملة كتاب الله ﷻ.

ــ **تحديد زمكانية الاحتجاج:** ومن الأدلة الساطعة التي تدلّ على أنّ النّحاة لم يخترعوا القواعد، هو ما نجده عندهم من تحديد لزمان ومكان الفصاحة؛ فبالنسبة للزمان فإنّ اللغة العربية التي تمّ الاحتجاج بها "هي تلك اللغة التي استقت من العرب الذين عاشوا قبل منتصف القرن الثاني للهجرة في الحضر (التجمعات السكانية) ونهاية القرن الرابع للهجرة في المدر (الصحراء القاحلة)"[2] أمّا بالنسبة لمكان الفصاحة فنجد أنّ اللغويين قد حدّدوا شروطا صارمة في القبائل التي تمّ الاحتجاج بلغتها؛ ومن ذلك "عدم الاختلاط بالعجم، وعدم الاختلاط بالعرب القربين من العجم. وهذا الشرط لا يتوفّر إلاّ في القبائل التي تسكن أعالي نجد وبعيدة عن الاختلاط، ولا يطيلُ أفرادها الإقامة عند غيرهم من القبائل، وبعيدون عن كلّ مواطن الحضارة ولا تمرّ على منازلهم قوافل التجارة"[3] ومن هنا كانت أكثر القبائل التي أُخذت عنها اللغة هي: **قيس** و**أسد** و**تميم**، تليها **هذيل**، ثمّ **كنانة** و**طي**.

وكلّ هذه الصرامة في تحديد زمكانية الفصاحة تدلّ على حرص اللغويين الشديد على أنّ تكون القواعد النّحوية مستنبطة من اللغة الفصيحة التي لم يدخل فيها لا لحن ولا عجمة، حتى أنّ هناك من اتّهم هؤلاء اللغويين بالتضييق والإجحاف في اللغة التي تمّ الاحتجاج بها، ولكن إذا عُرف هدفُ هؤلاء اللغويين من هذا التحديد بطُل هذا الاتهام وأصبح مفخرةً تُحسبُ لهم لنبل الغاية التي يسعون إليها.

ــ **كثرة الشواهد على القواعد:** إنّنا لا نجد قاعدة من القواعد النّحوية المذكورة في مصنّفات النّحويين القدماء إلا ولها شواهدها التي تؤيّدها سواء من القرآن الكريم، أو الحديث

[1]– محمد حسن حسن جبل، دفاع عن القرآن الكريم، ص57.

[2]– صالح بلعيد، في أصول النّحو، دط. الجزائر: 2008، دار هومة للنشر والتوزيع، ص 32.

[3]– المرجع نفسه، ص 41.

النبوي الشريف♥ أو من كلام العرب شعرا ونثرا، فكلّ المصنفات النّحوية الأولى، بداءةً من كتاب سيبويه وصولاً إلى الخصائص لابن جنيّ، مليئةٌ بالشواهد التي دعّم بها النّحاة مختلق القواعد النّحوية التي قاموا باستنباطها من كلام العرب. وإن تعذّر وجود الشاهد نجدهم يقيسون على الصحيح المتواتر من كلام العرب الأقحاح، حتى يلحق ما لم تنطق به العرب بما نطقت به والقياس جائز باتفاق النّحاة؛ إذ لا نجد مصنفا من مصنفات الأصول إلا وقد تعرض للقياس وعدّه أصلا من الأصول النّحوية، كما أنّ النّحاة قد احتفظوا في مصنفاتهم بمختلف اللغات الشاذة التي لم يعتدّوا بها في الاستشهاد؛ كالكسكسة والكشكشة والعنعنة، وذلك عملا بالقاعدة الجليلة **(الشاذ يُحفظُ ولا يُقاس عليه)** وهذا كله دليل على أمانتهم العلمية، وحرصهم الشديد على نقل كلام العرب كما نطق به العرب الأقحاح.

وإنّ كلّ هذه الأدلّة، التي سُقناها في هذه العجالة، لتدلّ دلالة واضحة على العلاقة الوطيدة والمتينة بين النّحو واللغة، وأنّ كليهما وجهان لعملة واحدة، لا يمكن الفصل بينهما بأيّ حال من الأحوال♥ ويتضح لنا أيضا "أنّ القواعد اللغوية (ومنها النّحوية) مستمدّة من الكلام العربيّ الأصيل مباشرة، وأنّنا حين نأخذ أنفسنا بها نستطيع أن نحاكي العرب، ونجعل كلامنا مثل كلامهم، ونجريه معه في مضمار واحد."[1] ومن هنا يتبيّن لنا أنّ شوقي ضيف في تصنيفه الجديد للنّحو العربي قد تسرّع نوعا ما حين أخذ يُكثر من الحذف والنقل في مختلف الأبواب النّحوية ناسيا أو متناسيا أنّ التصنيف النّحوي الذي وضعه النّحاة الأوائل لم يأتي من اجتهادهم الخاص، وإنّما كان صنيعُهُم متماشيا مع مقتضيات اللغة العربية الفصيحة التي حرصوا كلّ الحرص على تلقّفها من ألسنة متكلّميها الأصليين، وبالتالي فإنّ حذف شيء من هذه القواعد التي وضعها النّحاة إنّما هو حذف لشيء من اللغة التي استنبط منها النّحاة تلك القاعدة المحذوفة؛ فشوقي ضيف عندما حذف باب الصفة المشبهة واسم التفضيل والتعجب، وذكر أمثلتها في باب التمييز، ظنّا منه أنّ هذه الأبواب المحذوفة لا تأتي في اللغة إلا وهي مشفوعة بالتميـــيز يكون

♥– نشير هنا إلى أنّ النّحاة الأوائل لم يستشهدوا بالحديث النبوي الشريف في كتبهم، وذلك لأسباب لا يسع المقام للخوض فيها، ولم يُعد الاعتبار للحديث النبوي الشريف إلاّ على يد نحاة الأندلس الذين استشهدوا به في مصنّفاتهم.

♥– نقول هذا الكلام بعيدا عن بعض التعليلات والمجادلات السفسطائية التي نجدها في مصنفات بعض النّحاة، والتي لا تمتّ لا للنّحو ولا للغة بصلة، بل تبقى مجرّد اجتهادات فردية لا تلزم إلا أصحابها .

[1]– عباس حسن، اللغة والنّحو بين القديم والحديث، ط2. مصر: دس، دار المعارف، ص 22.

بهذا الصنيع قد حذف كلّ الشواهد اللغوية التي وردت فيها الصفة المشبّهة أو اسم التفضيل أو أسلوب التعجّب دون أن يُشفع بالتمييز، فمن الأمثلة التي ساقها شوقي ضيف في صيغتي التعجب اللتين أوردهما في باب التمييز في تصنيفه الجديد للنّحو: "ماأحسن الروض أزهارًا /ما أجمل الإسكندرية بحرًا/ما أبهج القاهرة بلدًا/... أكرم بالمتنبي شاعرًا/ أعظم بالجاحظ أديبًا"[1] ونحن نتساءل هنا: في أي باب نحويّ سندرس هذه الجمل لو نحذفُ منها كلمة التمييز؛ فنقول مثلا: ما أحسن الروض في الربيع/ ما أجمل الإسكندرية في الليل/ ما أجمل القاهرة حين تكون عامرة بالسكان/أكرم بالمتنبي حين ينشدُ شعرا/ أعظم بالجاحظ الذي ذاع صيته في كلّ الأقطار؟ إنّه ما من شكّ أنّ هذه الجمل التي حُذف منها التمييز ينبغي أن تُدرس في باب التعجب الذي حذفه شوقي ضيف وأدمج بعض أمثلته في باب التمييز، وهذا مثال واحد فقط عن الأبواب التي حذفها شوقي ضيف وأشار إلى بعض أمثلتها في أبواب نحوية أخرى وذلك تحت شعار التجديد والتيسير.

من هنا نتوصل إلى نتيجة مفادها أنّ الصرح النّحوي الشامخ، الذي بدأ نحاتنا الأفذاذ في تشييده منذ القرن الأول الهجري، قد قام على أرضية لغوية متينة لا تؤثّر فيه العواصف والهزات، وأيّ محاولة لتقويض أركان هذا الصرح النّحويّ، إنما هو مساس مباشر بتلك الأرضية اللغوية التي أُقيمَ عليها، وهذا بالرغم من وجود بعض النّحاة الذين أسرفوا في التأويلات والتعليلات والتخريجات التي لا تقوم على أيّ أساس معرفي، وقد دعى شوقي ضيف إلى إلغاء الكثير منها مثلما رأيناه في باب المنادى والمصدر وغيرها من الأبواب الأخرى التي أحسن شوقي ضيف في إلغاء الكثير من أمثلتها المصطنعة التي لا تخدم اللغة في شيء.

* * *

[1]–شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 190.

2- آراء شوقي ضيف بين ملكة اللسان وصناعة العربية: إنّ المتتبّع لأهم الحجج التي يسوقها دعاة التّجديد والتيسير للنّحو العربي يجد أنّ هذه الحجج لا تخرج عن كونها تتّهم النّحو العربيّ ــ في ثوبه التقليدي ــ بقصوره عن إكساب الملكة اللغوية والمهارة التعبيرية للمتعلمين وذلك كون أنّ "التقارير العلمية، والبحوث التربوية التي أنجزت في هذا الشأن، تشير إلى ضعف التلاميذ في لغتهم الوطنية من حيث الأداء المنطوق والمكتوب وكثرة الأخطاء النّحوية وشيوعها في كلامهم، وقراءاتهم، وكتاباتهم، في جميع مراحل التعليم العام، ولم يسلم من ذلك طلاب الجامعة والمتخرجون منهـــا"[1] فهذا الـــواقع المرير، الذي أصبح يميّـــز استعمال اللغة العربية في مختلف الأقطار العربية، دفـــع دعاة التجديد إلى توجيه أصابع الاتهام إلى النّحو العربي باعتبـــاره المتّهم الرئيس في القضية، وهذا الاتّهام يزجّ بطريقة مباشرة بأطراف أخرى في القضية؛ ونعني بهؤلاء الأطراف النّحاةَ القدماءَ، باعتبارهم الواضعين لهذا النّحو. ومن هنا نجد شوقي ضيف وغيرَه من النّحاة المعاصرين يسارعون إلى إلغاء كلّ ما لا يفيد في النطق والأداء الجيّد للغة، ظنّا منهم أنّ النّحو هو الذي يُكسب الملكة اللغوية للمتعلم حيث يقول شوقي ضيف في كتاب (تجديد النّحو): "وحُذِفَ من الكتاب كلُّ ما لا يفيد إعرابه صحةً في النطق والأداء."[2] ومن هنا يحقّ لنا أن نطرح السؤال التالي: هل النّحو هو السبب المباشر في عجز متعلمينا على اكتساب ملكة اللسان ومهارة التعبير؟

وكإجابة عن هذا السؤال نقول: إنّه ما من شكّ أنّ تعلّم القواعد النّحوية عاملٌ مساعدٌ في اكتساب المهارة اللغوية وصحّة النطق، فبالتالي يكون شوقي ضيف وغيرُه من النّحاة المجدّدين قد أصابوا في دعوتهم إلى تيسير القواعد النّحوية في صورة مبسّطة تسهّل عملية اكتسابها لدى المتعلمين، ولكن مع هذا يبقى تعلّم القواعد النّحوية مجرّد عامل ثانويّ في اكتساب المهارة اللغوية إذا ما قارناه بالعامل الأهمّ في كلّ ذلك؛ ونعني به ممارسة مختلف المهارات اللغوية من كلام واستماع وقراءة وكتابة في أرض الواقع، فهذا هو أهمّ عامل في اكتساب المتعلّم للمهارة اللغوية؛ وهذا ما يشير إليه العلامة ابن خلدون(732هـــ/808هـــ) الذي أطلق نظريته الخالدة في

---

[1]- محمد صاري، "تيسير النّحو موضة أم ضرورة"، أعمال ندوة تيسير النّحو، الجزائر: 2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ص 179.

[2]- شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 08.

التعليم قبل سبعة قرون، والتي نصّ فيها على "**أنّ ملكة هذا اللسان غيرُ صناعة العربية ومستغنيةٌ عنها في التّعليم**" ويقصد بالملكة هنا المهارة والقدرة على التعبير الشفهي والكتابي لدى المتكلم، أمّا صناعة العربية فيعني بها علم النّحو، أو القواعد النظرية التي تتحكّم في سيرورة مختلف الظواهر اللغوية. وفي شرحه لهذه القاعدة الذهبية يقول ابن خلدون: "والسبب في ذلك أنّ صناعة العربية إنّما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصّة، فهو علمٌ بكيفيّةٍ لا نفسُ كيفيّةٍ، فليست نفسَ الملكة وإنّما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علما ولا يُحكمها عملاً، مثل أن يقول بصيرٌ بالخياطة غيرُ محكـــم لملَكتِها في التعبيـــر عن بعض أنواعها: الخياطةُ هي أن يُدْخَلَ الخيطُ في خرتِ الإبرة ثمّ يغرزُها في لِفْقَي الثوبِ مجتمعين ويُخرجها من الجانب الآخر بمقدار كذا، ثمّ يردُّها إلى حيث ابتدَأَتْ ويُخرجُها قدَّامَ مَنفِذِها الأوّلِ بِمَطْرَحٍ ما بين الثقبين الأوّلين، ثمّ يتمادى على ذلك إلى آخر العمل ويُعطي صورة الحبك والتثبيت ... وهو إذا طُولِبَ أن يعمل ذلك بيده لا يُحْكِمُ منه شيئا"[1] فالملكة إذن عند ابن خلدون تحصل في جميع الحرف والصناعات التي يمتهنها الإنسان، ثمّ يواصل حديثه عن الملكة اللسانية قائلا: "وهكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة في نفسها، فإنّ العلم بقوانين الإعراب إنّما هو علم بكيفية العمل وليس هو نفس العمل، ولذلك نجد كثيرا من جهابذة النّحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين علما بتلك القوانين إذا سُئل بكتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودّته أو شكوى ظُلامَةٍ أو قصدٍ من قصوده أخطأ فيها عن الصواب، وأكثر من اللحن ولم يَجِدْ تأليفَ الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي. وكذا نجد كثيرا ممّن يُحسن هذه الملكة، ويُجيدُ الفنين من المنظوم والمنثور وهو لا يُحسنُ إعراب الفاعل من المفعول، ولا المرفوع من المجرور، ولا شيئا من قوانين صناعة العربية. فمن هذا تعلم أنّ تلك الملكةَ هي غيرُ صناعة العربية وأنّها مستغنيّة عنها بالجملة."[2] فطريق الملكة غير طريق الصناعة.

إنّ هذا الكلام الذي استشهدنا به، هو جواب مباشر عن السؤال الذي طرحناه آنفا فاكتساب المهارة اللغوية والطلاقة التعبيرية لا تكون عن طريق تعلّم النّحو كقواعدَ نظريّة، فلو فرضنا أنّ إنسانا قد حفظ كتب النّحو من كتاب سيبويه مرورا بقطر النّدى وألفية ابن مالك، حتى

[1]– ابن خلدون، المقدمة، دط. لبنان: 1421هـ/ 2001م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 772.

[2]– ابن خلدون، المقدمة، ص 773.

يصل إلى مختلف الكتب النّحوية التي أُلّفت في عصرنا، فهل سيُكسِبُهُ ذلك المهارة اللغوية للتعبير عن مختلف أغراضه وشؤونه؟ إنّ الجواب بطبيعة الحال سيكون بالسلب؛ لأنّ ما قام به هذا الشخص هو مجردّ حفظٍ لمختلف القوانين والمفاهيم النظرية التي تحكم الملكة اللغوية، ولكن لا حظّ للسانه، باعتباره العضو الفــاعل في الملكة، في تحصيل هذه الملكة ذاتها؛ لأنّ الملكة كما قــرّرها ابنُ خلدون "هي الصفة الراسخة أو المهارة المكتسبة في استعمال اللغة، فهي قدرة يكتسبها الإنسان يحكم بها أفعاله الكلامية، وهي غير علم النّحو. فمعرفة المتكلم للغة التي ينطق بها هي معرفة علمية غير نظرية. أمّا علم النّحو كعلم قائم بذاته فهو نتيجة لإعمال الفكر في بنية اللغة وأوضاعها."[1] وقول ابن خلدون أنّ ملكة هذا اللسان **مستغنية** عن علم النّحو في التعليم لَيدلّ دلالة واضحة على أنّ جَعْلَ النّحوِ هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها عمليةُ اكتساب المهارة اللغوية لدى المتعلمين إنّما هو خروج عن المنهج القويم في اكتساب المهارة اللغوية وهذا مع إقرارنا بِكَوْنِ القواعد النّحوية من العوامل الثانوية المساعدة على اكتساب الملكة اللغوية، إلاّ أنّ الاعتماد على هذه القواعد وجعلها المُعتَمَدَ الرئيسَ في اكتساب الملكة هو الخطأ الذي ليس بعده خطأ، ويكفي أن نعلم أنّ العرب قديما كانوا يكتسبون الملكة اللغوية دون أدنى معرفة بالقواعد النّحوية النظرية التي يتحدث عنها النّحاة في مصنّفاتهم، ولا بالمصطلحات التي يعبّر بها النّحاة عن تلك القواعد النظرية؛ كالرفع والجرّ، والتقديم والتأخير، وما إلى ذلك من المصطلحات؛ فقد روى الجاحظ في كتابه (البيان والتبيين) أنّ أحدهم قال: "قلتُ لأعربيّ: أتهمز إسرائيل؟ قال: إنّي إذًا لرجل سوء. قال: قلتُ: أفتجرّ فلسطين؟ قال إنّي إذًا لقويٌّ."[2] وذكر الجاحظ أيضا أنّ "الأصمعيّ قال: قيل لأعرابيّ: أتهمز الرمحَ؟ قال نعم. قيل له: فقلها مهموزة؟ فقالها مهموزة. قيل له: أتهمز التّرس؟ قال: نعم. فلم يدع سيفا ولا تُرسا إلاّ همزه. فقال له أخوه وهو يهزأُ به: دعوا أخي فإنّه يَهْمِزُ السلاحَ أجمع."[3] فهذه إذًا أدلّة على أنّ العرب قديما لم يكونوا يعرفون هذه القواعد النّحوية التي يتحدث عنها النّحاة في كتبهم، فعندما سُئل هذا الأعربي عن

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دط. الجزائر: 2007، دار موفم للنشر، ج1 ص 166.

[2]– الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، ط7. مصر: 1418هـ/ 1998م، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ج2، ص 220.

[3]– المصدر نفسه، ص 221–222.

الهمز والجرّ فهم هاتين اللفظتين وفق معنيهما اللغوي المتداول في الاستــخدام اليومي للفظتين ولم يفقه شيئا من معنيهما النّحوي الذي أحدثه النّحاة من كون الهمز هو إظهار للهمزة حين النطق بها، وكون الجرّ هو تحريك آخر حرف من الكلمة المعربة بالكسرة، لهذا أجاب عن الأسئلة التي طُرحت عليه وفق المعنى اللغوي للفظتين، لا وفق المعنى النّحوي الذي أحدثه النّحاة على اللفظتين؛ لأنّ "الطبع غلب على أمثال هذه الفئة، فليست لهم معلومات عن فعل النّحاة، فهم فطريون ينطقون لغتهم سليمة؛ **ناطقون مثاليون**، دون معرفة بقواعد لغتهم."[1] فَهُم يعرفون الجانب العمليّ الأدائيّ من لغتهم دون الجانب النظريّ.

ومن هنا يتبيّن لنا أنّ الملكة اللغوية والمهارة التعبيرية لهما طريق آخر غيرَ هذا الطريق، وهو ما ذكره لنا ابن خلدون في قوله: "وتعلمُ ممّا قرّرناه في هذا الباب أنّ حصولَ ملكة اللسان العربيّ إنّما هو بكثرة الحفظ من كلام العرب حتى يرتسم في خياله المنوالُ الذي نسجوا عليه تراكيبهم فينسجُ هو عليه، ويتنزّلُ بذلك منزلة من نشأ معهم وخالط عباراتهم في كلامهم حتى حصلت له الملكة المستقرّةُ في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم."[2] فتعلّم القواعد النّحوية النظريّة والتبحّر فيها لا يعني أبدا التمكّن من اكتساب المهارة التعــبيرية فاكتساب هذه الأخيرة يحتاج إلى التعوّد على الاستماع إلى المتكلمين باللغة العربية وكثرة الحفظ من المنظوم والمنثور، ثمّ محاولة محاكاة ما سمعناه وحفظناه؛ وذلك باستعماله والتكلّم على منواله في الواقع الذي نعيشه للتعبير عن مختلف شؤوننا وأغراضنا، وبذلك فقط يتمّ حصول الملكة اللسانية.

وممّا نأسف له أشدّ الأسف أن نرى بعض نحاتنا المعاصرين يصرّون على الاعتماد على القواعد النّحوية في إكساب التلاميذ مختلف المهارات التعبيرية، الشفهية منها والكتابية، وذلك على الرغم ممّا وصلت إليه اللسانيات التطبيقية، وخاصة في جانبها المتعلّق بتعليمية اللغة، من نتائجَ مذهلة يمكن أنّ نلخصها، بالاستناد إلى قاعدة ابن خلدون التي ذكرناها آنفا، في عبارة هي: **أنّ ملكة اللسان في أيّة لغة من اللغات غير صناعة تلك اللغة ومستغنية عنها في التعليم.**

---

[1]– صالح بلعيد، في أصول النّحو، ص 102.

[2]– ابن خلدون، المقدمة، ص 774.

وفي تأكيده لما ذهب إليه ابن خلدون يقول اللساني الكبير عبد الرحمن الحاج صالح: "وهذا يعني أنّ الملكة لا يمكن أن تُكتسب باستظهار القواعد النّحوية والبلاغية والاكتفاء بحفظ النصوص لأنّها هي قبل كلّ شيء مهارة وقدرة على إجراء القواعد النّحوية والبلاغية وقدرة على التصرف في الكلام بكيفية غير شعورية. وهذه القدرة تكتسب كجميع المهارات بالممارسة الممتدّة المنتظمة في جوّ ملائم لها."[1] وهذا الجوّ الملائم هو ما يسميه في موضع آخر **بالحمام اللغوي** أو **الانغماس اللغوي** عند غيره من الباحثين. ويواصل الحاج صالح تأكيده لهذه الفكرة بقوله: "إلاّ أنّ التصرّف في الكلام (وبالتالي الملكة اللغوية) لا يمكن أن يقصر على الجانب النّحوي التصريفي فقط، بل لا يمكن أن يحصل أيّ إحكام بالنسبة لهذا الجانب إن لم يجر التمرّسُ في إطار الكلام الطبيعي أي في إطار التعبير العادي (الشفاهي والكتابي) والتخاطب الحقيقي، وبعبارة أخرى في حالة الاتصال وتبليغ الأغراض وبالتالي بالامتثال لمقتضى الحال وحال الخطاب الطبيعي هو من أقوى العوامل على ترسيخ الأبنية إفرادا وتركيبا في أذهان المتعلمين لأنّ الاكتساب للغة هو قبل كلّ شيء اكتساب لمهارة التبليغ، وبما أنّ هذا التبليغ يتمّ بأداة مخصوصة ذات نظام وبنية، فإنّ التمرّس لتحصيل هذا النظام لا يمكن أن ينفصل عن الأحوال الحقيقية التي يجري فيها الخطاب وما تقتضيه هذه الأحوال من الألفاظ والتراكيب المناسبة لها."[2] فهذه إذن هي الحقيقة التي ينبغي أن يعيها كلّ من أراد الخوض في مسألة تعليم القواعد النّحوية واللغات بشكل عام.

ولتأكيد هذه الحقيقة أكثر سنحاول أن نضرب مثالا حيّا من واقعنا الجزائريّ؛ وهو أنّ التلميذ الجزئريّ ــ وكلنّا كنّا كذلك وعشنا هذه التجربة ــ يبدأ في تعلّم قواعد اللغة العربية والفرنسية منذ المرحلة الابتدائية، ويبدأ في تعلّم قواعد اللغة الإنجليزية في المرحلة المتوسطية ويواصل على ذلك في المرحلة الثانوية، ثمّ يلج الجامعة، ويتخرّج منها بشهادة في تخصّص من التخصصات المختلفة، ولكنّه للأسف الشديد لا يتحكّم في أية لغة من هذه اللغات الثلاث، التي درس قواعدها لسنوات عديدة، إلاّ في القليل النادر، "فمن يسأل طالبا عربيّا، متخرّجا في التعليم العام أو ملتحقا بالجامعة، أن يقرأ نصّا، يوقع نفسه في ورطة كبرى، سيجد أنّ هذا الطالب وهو

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 167–168.

[2]– المرجع نفسه، ص 168.

ينطلق في قراءة النص كأنّه معه في سيارة ينطلق بها سائق فَقَدَ السيطرة عليها وهي تتسارع بهما إلى قاع واد سحيق، إذ تنثال الأخطاء تترى على نحو تتعذّر السيطرة عليه. فهو يقرأ وكأنّه لا يقرأ: يُحوّلُ الرموز المكتوبة بين يديه كيفما اتفق، لا يبالي أفهم أم لم يفهم، بل يقرأ دون أن تعني له قراءته أنّه مسؤول عن فهم ما يقرأ، فقد يقرأ نصّا غرائبيّا جريئا، أو نصا يدعو مضمونه إلى الأسى، أو نصا يستضحك الثكلى فيمرُّ به على إيقاع صوتيّ رتيب دون أن يُبدي أيّ انفعال على أيّ نحو. وربما قرأ نصّا قديما فيه ألفاظ مستهجنة مكشوفة ــ في معايير هذه الأيام ــ فمرّ عليها دون أن تبدو عليه دهشة كالتي تعتريه حين يسمع هذه الألفاظ أو نظائرها في سياق الكلام اليوميّ. وهو يضبط الألفاظ على وفق ما يحضره في ضبطها من الاستعمال الجاري على علاّته أو من لهجته المحكيّة. وهو يقرأ النص فيه اللفظ الغريب الذي يجهل معناه فلا يتوقف توقف المستثبت، وهو يغفل عن تصحيح الإعراب يخبط فيه خبط عشواء."[1] أمّا إذا طالبناه بالتعبير الشفهي عن غرض من الأغراض فتلكم هي الطامة الكبرى. بينما نجد بالمقابل الكثيرَ من المهاجرين الجزائريين الذين هاجروا إلى مختلف الدول الأوروبية في فترة الستينات والسبعينات، وخاصة فرنسا، وأغلبهم كانوا أميّين لم يعرفوا التعليم قطّ في حياتهم، إلاّ أنّهم تمكنوا من اتقان لغات تلك الدول التي هاجروا إليها، وهذا دون أن يعلموا شيئا عن القواعد النّحوية والصرفية لتلك اللغات، وهذا لا لشيء إلاّ لكونهم انغمسوا في **الحمام اللغوي** لتلك اللغات، وأصبحوا يستعملونها للتعبير عن مختلف أغراضهم وشؤونهم اليومية في الدول الأوروبية، بينما عجز تلامذتنا وطلاّبُنا عن اكتساب المهارة اللغوية في اللغات الثلاث♥ التي درسوها خلال مشوارهم الدراسي، لكونهم لم ينغمسوا في **الحمام اللغوي** لهذه اللغات، وإنّما درسوها فقط على شكل قواعدَ نظرية ليس إلاّ. وهذا ما ذهب إليه أيضا الدكتور يوسف الصيداوي حين يقول: "اللغة بالتلقّي: فالطفل الفرنسي إذا ربّي حين يولد في أسرة عربية، في دمشق مثلا كانت لغته عربية، وابن العربيّ إذا ربي منذ يولد في أسرة ألمانية، في برلين مثلا كانت لغته الألمانية وهكذا. والطفل يسمع ما يُقال حوله فيقلد ويكتسب، ويظلّ يقلّد ويكتســب

[1]– نهاد الموسى، اللغة العربية في العصر الحديث/قيم الثبوت وقوى التحوّل، ط1. الأردن: 2007، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص 69.

♥– نشير هنا أيضا أنّ هناك اللغة المازيغية التي تمّ إدراجها في المنظومة التربوية الجزائرية مؤخرا، وحالها لا يختلف عن حال اللغات الثلاث التي أشرنا إليها آنفا.

يوما بعد يوم، حتى يبلغ مرحلة يجيد فيها اللغة ويتقنها فتغدو سليقة: يتكلّم فيستعمل المفردات في أماكنها اللائقة بها عَفْوَ الخاطر، ويركّب الجملة فيَنْظِمُها نظما آليّا لا تكلّف فيه ولا اعتمال."[1] وهذا المثال الذي قدّمناه هنا لَيؤكّد بوضوح ماذهب إليه ابن خلدون، وما أكّدته اللسانيات التطبيقية في شقّها المتعلّق بتعلمية اللغة في عصرنا المعاصر، وفي ذلك برهان واضح وبيان ناصع لمن أراد أن يتدبّر أو أراد شكورا.

ونحن عندما نقرّر هذه الحقائق العلمية، لا يعني ذلك وصدَ الأبواب في وجه المحاولات الرامية إلى تبسيط طرائق تدريس النّحو، وتيسير أساليب عرضه، وخاصة تلك المحاولات التي تنحو "إلى الاستفادة من الخبرات والمستجدّات العلمية والتقنية المكتشفة في حقل اللسانيات التطبيقية وتعليمية اللغات"[2] فهي محاولات تستحقّ كلَّ الدعم والتشجيع، ولكنّ العيب ــ كما ذكرنا ــ هو في الإصرار على الاعتماد على الصناعة النّحوية في اكتساب الملكة اللسانية، وهو الخطأ الذي نعدُّه من المزالق التي وقعــت فيها الكثير من المحاولات التيسيرية والتجديدية في العصر الحديث.

وبعد أن بيّنا أنّ النّحو العربي ليس هو المسؤول وحده عن القصور اللغوي الذي يعشّش في ألسنة تلامذتنا وطلاّبنا، ووصلنا إلى نتيجة مفادها أنّ الملكة اللغوية، في أيّة لغة من اللغات إنّما يتمّ اكتسابها عن طريق الممارسة اللغوية والانغماس في حمام لغويّ طبيعيّ تُمارسُ فيه اللغة المرادُ اكتسابُ ملكتِها للتعبير عن مختلف الشؤون الحياتية، يحقُّ لنا أن نطرح السؤال التالي: هل حقيقية توجد بيئة عربية تتوفّر فيها الشروط المناسبة لحدوث عملية الانغماس اللغوي في اللغة العربية؟

إنّ الإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى مساحة طويلة وعريضة؛ لأنّها تستدعي منّا الولوج إلى ميادينَ أخرى، يظهر للوهلة الأولى أنّها ليس لها علاقة بالنّحو واللغة، ولكنّ أهل الاختصاص♥ من المتبصّرين في الدور الذي تلعبه اللغة في أيّ مجتمع من المجتمعات، يرون

---

[1]– يوسف الصيداوي، اللغة والناس، ط1. دمشق: 1416هـ/ 1996م، دار الفكر، 273.

[2]– محمد صاري، "تيسير النّحو/موضة أم ضرورة"، ندوة تيسير النّحو، ص 182

♥– نعني بأهل الاختصاص هنا المتخصصون في اللسانيات الاجتماعية التي تدرس العلاقة بين اللغة والمجتمع.

أنّ هذه الميادين، التي سنشير إلى بعضها، هي المكان الحقيقي للنّحو واللغة. وحتى لا نطيل في الإجابة عن هذا السؤال نقول: إنّه لا توجد بيئة عربية تستجيب لشروط الانغماس اللغوي في اللغة العربية؛ فالمدرسة والجامعة، اللتان من المفروض أن تكونا أخصب بيئة لاكتساب المتعلم للمهارة اللغوية، تُعدّان من أبعد البيئات عن ذلك، فلغة التخاطب في هاتين المؤسستين تكون إمّا باللغات الأجنبية ويكون ذلك خاصة في الجامعات، وإمّا باللهجات المنتشرة حسب كلّ قطر من الأقطار العربية ويكون ذلك في المدارس والثانويات، فأين الفصحى من كلّ ذلك؟ أمّا لغة التخاطب في الشارع وداخل الأسرة فهي في عمومها هجين من العاميات واللغات الأجنبية، أمّا فيما يتعلّق بلغة التخاطب والتسيير لمختلف القطاعات والإدارات الحكومية في مختلف الدول العربية، فهي عموما اللغة الإنكليزية في دول المشرق العربي، واللغة الفرنسية في دول المغرب العربي، وإذا جئنا إلى الإعلام والسينما، نجد اللغة الغالبة على هذين القطاعين هي العامية التي انتشرت فيهما كانتشار النار في الهشيم، فالعامية إذن أخذت "تزاحم الفصيحة وتزحف نحوها في مواقع حساسة بالنسبة للغة وأهلها وهي الإعلام، وفي مواقع تعدّ من مواقع الفصيحة أصلا وهي المدرسة والجامعة ونحوهما."[1] فبربّكم أين يجد المتعلمُ العربيّ البيئةَ المساعدة على اكتساب الملكة اللغوية؟! وما زاد الطين بلّة في هذه المسألة هو أنّ هذا الواقع اللغوي الاستثنائي، الذي نشهده في مختلف الأقطار العربية، قد ساهم في خلق كارثة أخرى؛ تتمثّل في جعل المتعلّم العربي لا يريد أصلا أن يتعلّم النّحو واللغة العربية، فمن خلال تجربتي التدريسية المتواضعة في الثانوية والجامعة، دائما ما أُصطَدمُ بسؤال يدور على معظم ألسنة التلاميذ والطلبة، وهو قولهم: ماذا سنفعل بالنّحو واللغة العربية يا أستاذ فكلّ شيء من حولنا مفرنس؟ وهو سؤال يصعب الإجابة عليه، حتى من طرف الدكاترة الكبار، في عصر الذرّة والتكنولوجيا، فبالله عليكم كيف للطالب الجزائريّ ــ مثلا ــ أن يُقبِلَ على تعلّم اللغة العربية وكلّ ما حوله يسيّر باللغة الفرنسية؟! وكيف للطالب في المشرق العربي أن يُقبل على تعلّم اللغة العربية وكلّ ما حوله يسيّر باللغة الإنكليزية؟! وقس ذلك على كلّ الأقطار العربية الأخرى. فهذه هي الحقيقية الغائبة التي ينبغي أن ينتبه لها كلُّ من أراد الحديث عن النّحو العربي. فلو كان هناك محفّز برگماتي

[1]– عبد الرحمن بن محمد القعود، الازدواج اللغوي في اللغة العربية، ط1. الرياض: 1417هـ/ 1997م، مكتبة الملك فهد الوطنية، ص 06.

لتعلّم اللغة العربية لكان مستوى اللغة العربية أعلى ممّا عليه الآن بكثير؛ إذ لا يُعقل أن نجد طلبتَنا يفهمون مختلفَ النظرياتِ الرياضية والفزيائية المعقّدة، ثمّ لا يستطيعون فهم أنّ آخر الكلمة حُرِّكَ بالكسرة نيابة عن الضمة لاشتغال المحلّ بحركة المناسبة، وبالمــقابل نجد الجميــع يسارع إلى تعلّــم اللغات الأجنبية ــ الإنكليزية والفرنسية خاصة ــ ولا أحد منهم يشتكي من صعوبة هذه اللغات الأجنبية، رغم أنّ قواعدها النّحوية والصرفية يجد فيها الطالبُ نفسَه مضطرّا "إلى حفظ مئات الأفعال لشذوذها في التصريف بين المضارع والماضي واسم المفعول وإلى حفظ مئات الأسماء لشذوذها عن قواعد الجمع، وإلى حفظ مئات الصفات والظروف لأنّها لا تجري على قاعدة مطّردة في اشتقاق الصفة والظرف من الاسم أو من الفعل أو من صفة أخرى."[1] كما أنّ المنظومة الكتابية لهذه اللغات توصف بكثير من الصعوبات؛ فالمنطوق فيها يختلف كثيرا عن المكتوب، ومع كلّ ذلك نجد أنّ الكثير من المتعلمين في وطننا العربي يندفعون إلى تعلّم هذه اللغات، دون أيِّ تذمّر أو شكوى، وهذا لا لشيء إلاّ لوجود المحفّز المادي في تعلّم هذه اللغات.

وعلى ضوء هذه المعطيات يتبيّنُ لنا أنّنا قد ظلمنا النّحو العربي واللغة العربية بشكل عام في كلّ القطاعات، وحرمناه من المكان الحقيقي الذي ينبغي أن يتواجد فيه؛ وذلك بإبعادنا له عن الحياة، فقد ظلمناه **صناعيا** و**زراعيّا** و**اقتصاديّا** و**طبّيا** و**رياضيّا** و**اجتماعيّا** و**ثقافيّا** وفي مختلف القطاعات **الأخرى**، وقد تَوَّجْنَا هذا الظلمَ بظلمنا له **نحويّا** حين سدّد الجميعُ سهامَه إليه، واتّهمَه بكونه السببُ المباشر في عجز الإنسان العربي عن ارتجال فقرة صغيرة بلغة عربية فصيحة دون أن يُتحفَ هذه الفقرةَ بما ظهر وخفي من الأخطاء التي تتوزّع على كلّ المستويات اللغوية من الصوت إلى الدلالة.

ومن هنا أقول إنّ الشكوى من النّحو لن تتوقف حتى لو استغنينا عن كلّ القواعد النّحوية؛ لأنّ المشكل ليس في النّحو نفسِه، وإنّما المشكل يكمن في إبعادنا النّحو عن حياة النّاس، فزهد الجميع فيه واتّهموه بالصعوبة والتعقيد، ومصالحتنا مع النّحو بشكل خاص وباللغة العربية بشكل عام، لا تتمّ إلاّ بإعادة اللغة العربية إلي تسيير مختلف مناحي الحياة العربية، وبذلك يتحقّق

[1]– العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ط6. القاهرة: دس، دار المعارف، ص53.

الحمام اللغوي الذي يساعد على اكتساب الملكة اللغوية، وذلك مشروع لا يقوم به فردٌ من الأفراد أو مؤسسةٌ من المؤسسات، وإنّما هو مشروع أمّة بكاملها، خاصة ما تعلّق منها بالطبقة السياسية[1]؛ وهذا لما لهذه الأخيرة من ثقل كبير في اتخاذ القرارات، ورسم السياسات.

* * *

[1]– ينظر في هذه المسألة: عبد السلام المسدّي، العرب والانتحار اللغوي، ط1. طرابلس: 2011، دار الكتاب الجديد المتحدة. وينظر أيضا: صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، دط. الجزائر: 2010، دار هومة للنشر والتوزيع.

3 ــ موقع آراء شوقي ضيف بين ثنائية النّحو العلمي والنّحو التعليمي: لقد رأينا، في ما سبق معالجتُه في هذا البحث، أنّ شوقي ضيف قد وضع محاولته التجديدية للنّحو العربي من أجل غرض تعليميّ محض؛ يتمثّل في تيسير تعليم النّحو على الناشئة، حيث يقول في مقدمة كتابه (تجديد النّحو): "وإنّي لشديد الأمل أن يصبح نهج الكتاب وتبويبه ومادته عتادا يرجع إليه مؤلفو كتب النّحو التعليمي ليضعوا ــ على أسسه ــ كتبا لهم متدرّجة مع سنوات الناشئة في التعليم حتى تستتمّ في وضوح تَمثُّلَ مقوّمات العربية وأوضاع صيغها تمثلا قويما سديدا."[1] ونحن نرى أنّ هذا الهدف الذي يرمي إليه شوقي ضيف هدفٌ نبيل يستحقّ كلَّ التثمين والتقدير فالتيسير والتسهيل مطلوبان في شتى مناحي الحياة، "فلا مشاحة في التيسير، ولا يُعذر قادرٌ على التيسير يتركه لغير ضرورة ليتجشّم الصعب العسير وهو مكتوف اليدين."[2] ولكن يبقى الأساس في كلّ ذلك هو الاعتماد على أرضية معرفية متينة تُتيحُ للقائم بعملية التيسير الوصولَ إلى الهدف المنشود دون الوقوع في متاهات لا يُحمدُ عقباها، "فالتيسير في هذه المطالب الواسعة لن يتيسّر على غير قاعدة، وإنّما هو جهد ضائع أو طريق مضلّة لا تُعرفُ لها حدودٌ ولا تتّضحُ لها غايةٌ إذا أخطأ الوجهةَ من فاتحة الطريق."[3] ومن هنا نرى أنّ شوقي ضيف، الذي وُفّقَ في الهدف والغاية، قد جانبه التوفيق قليلا في الوجهة والطريق؛ فمن المعلوم أنّ المختصّين في علم تدريس اللغات يفرّقون تفريقا واضحا بين النّحو العلمي النظري والنّحو التعليمي التربويّ؛ "فالنّحو العلميّ التحليليّ (analytique Grammaire scientifique) يقوم على نظرية لغوية تنشد الدقة في الوصف والتفسير، وتتخذ لتحقيق هذا الهدف أدقّ المناهج. فهو نحو تخصّصي ينبغي أن يكون عميقا مجرّدا، يُدرسُ لذاته، وتلك طبيعته. وهذا المستوى من النّحو ــ كما يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ــ يُعدُّ نشاطا قائما برأسه، أهدافه القريبة الخاصة به هي الاكتشاف المستمرّ والخلق والإبداع. وهذا هو الأساس والمنطلق في وضع نحو تعليميّ تُراعى فيه قوانينُ علم التدريس."[4] فهذا النّوع إذن من النّحو له أهله من المختصين والباحثين، كما له أيضا أهدافه ومناهجه الخاصة به. وبالمقابل من هذا نجد النّحو التربويّ التعليميّ

---

[1] شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص08.

[2] – العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ص 51.

[3] – المرجع نفسه، ص 51.

[4] – محمد صاري، "تيسير النحو موضة أم ضرورة"، ندوة تيسير النّحو، ص 185.

(Grammaire pédagogique): وهو النّحو الذي "يمثّل المستوى الوظيفي النافع لتقويم اللسان، وسلامة الخطاب، وأداء الغرض وترجمة الحاجة. فهو يركّز على ما يحتاج إليه المتعلم يختار المادة المناسبة من مجموع ما يقدّمه النّحو العلميّ، مع تكييفها تكييفا محكما طبقا لأهداف التعليم وظروف العملية التّعليمية. فالنّحو التربويّ يقوم على أسس لغوية ونفسية وتربوية."[1] وهذا يعنى أيضا أنّ هذا النوع من النّحو له أهله من الناشئة والمتعلمين والمعلمين، كما له أيضا مناهجه وطرائقه وأهدافه الخاصة به، والتي تُميّزه تمييزا واضحا عن النّحو العلمي النظري الذي سبق وأن أشرنا إليه آنفا. وشوقي ضيف ــ كما ذكرنا ــ قرّر الاشتغال بهذا النوع الثاني من النّحو؛ وذلك بتيسيره وتقريبه إلى الناشئة والمتعلمين في مختلف المراحل والمستويات التدريسية. فهل كذلك حقّا كان صنيعُ شوقي ضيف؟

إنّ المتأمّل في صنيع شوقي ضيف، في مشروعه التّجديدي للنّحو العربيّ، يرى نوعا من الاضطراب في نظرة شوقي ضيف إلى ثنائية النّحو العلمي والنّحو التّعلميي؛ فهو من جهة يعلن أنّ هدفه هو تيسير النّحو التعليمي، ومن جهة أخرى نراه يوّجه سهـــامَه النقدية إلى النّحو العلمي النظري؛ حيث يقــول ــ مثلا ــ في مطلع كتابه (تجديد النّحو): "وقد رأيت ابن مضاء يُهاجم نظرية العمل في النّحو وكلّ ما اتصل بها من كثرة التقدير للعوامل المحذوفة وكثرة العلل والأقيسة، ممّا أحاله إلى ما يشبه شباكا معقّدة، وكلّما تخلّص دارسُه من إحدى شباكه تعثّر في أخرى، فضلا عن شباك التمارين الافتراضية، وربما كانت حلقات نسيجها أكثر ضيقا. وأكثر هذه الشباك لا تدعو إليه حاجة لسانية في تصحيح النطق."[2] وكأني بشوقي ضيف هنا يرى أنّ الهدف من النّحو العلمي التخصصي هو تصحيح النطق؟! ويقول في موضع آخر في تعليقه على شرح السيرفي لكتاب سيبويه: "والحقُّ أنّ الإنسان لا يقرأ الصحف الأولى من شرح السيرفي على كتاب سيبويه حتى يشكّ في قيمة كلّ ما وضعه النّحاة من علل وأقيسة في نحوهم، فليس هناك حرف يدخل على الفعل ولا حركة إلاّ ويعلّل ذلك، وقد يدخله القياس، وكذلك الشأن في الاسم. وإنّهم ليبالغون في ذلك حتى لنرى السيرفي في شرحه على كتاب سيبويه يعقد صحفا طويلة لمناقشة نصب جمع المذكر السالم بالياء دون الألف... وعلى هذا النّحو نراه يقف طويلا

[1]– محمد صاري، "تيسير النحو موضة أم ضرورة"، ندوة تيسير النّحو، ص 185.

[2]– شوقي ضيف، تجديد النّحو، ص 03.

عند «حيث» وبنائها على الضم، ولماذا لم تبن على الفتح، أو على الكسر، أو على السكون ويُدخلُ الإنسان في أثناء ذلك في فيضان من الفروض والأوهـــام."[1] ثمّ يختم كلامه عن الـــدور الذي ينبغي أن يلعـــبه النّحو ــ حسبه ــ حيث يقول: "وإنّما عمل النّحو أن يُسجّل هذه الأحوال وأن يضع القواعد لضبطها دون جنوح إلى أقيسة وعلل يمليها الفرَضُ، أو الوهمُ، أو الخيال."[2] فهذه الفقرات، من كلام شوقي ضيف، تبيّنُ بوضح التداخل الموجود بين النّحو العلمي والنّحو التعليمي عند شوقي ضيف؛ إذ أنّه يريد تيسير النّحو التعليمي ولكنه يقوم بنقد النّحو العلمي النظري، ونحن نسأل هنا شوقي ضيف: هل السيرفي لمّا شرح كتاب سيبويه إنّما فعل ذلك ليدرسَ هذا الشرحَ تلامذتُنا اليوم؟ إنّ القول بذلك هو ضرب من الجنون، فسيبويه والمبرّدُ وأبو عليّ الفارسيُّ وغيرُهُم من النّحاة لم يضعوا كتبَهم لنُدرّسها نحن اليوم للناشئة، وإن فعلنا ذلك فنكون نحن المخطئون وليس النّحاة القدماء، لأنّنا نكون بذلك قد أخلطنا بين نوعين من النّحو هما النّحو العلمي النظري، والنّحو التعليمي التربوي، وهو ــ للأسف الشديد ــ الخطأ الذي وقعت فيه أغلب محاولات التيسير في العصر الحديث.

وبناءً على هذا، لا يحقُّ لنا اليوم أن نعترض على تخريجات وتعليلات النّحاة القدماء بدعوى تيسير النّحو؛ لأنّ هؤلاء النّحاة يشتغلون في ميدان آخر غير الميدان التعليمي التربوي وهذا الميدان هو ميدان النّحو العلمي النظري، فمن حقّهم أن يجتهدوا ويعلّلوا ويفسّروا، فالنّحو علم، والعلم مبنيّ على التعليل والتفسير، ونحن اليوم نرى العديد من النظريات اللسانية في الغرب قد قامت على أسس من الفلسفة والمنطق الرياضي، ولا أحد عدّ ذلك من قبيل الجناية على اللغة.

وقد أكّد الكثير من الباحثين المعاصرين على ضرورة الفصل بين النّحو العلمي والنّحو التعليمي في العملية التربوية، وفي ذلك يقول اللساني الكبير عبد الرحمن الحاج صالح: "وعلى هذا فالكثير من الكتب العظيمة القيّمة التي تناول فيها علماؤنا القدامى العربية بالتحليل والتعليل ككتاب سيبويه وشروحه أو نظرية علم النّحو ككتاب الخصائص لابن جنّي وغيره هي كتب

[1]– ابن مضاء، الرد على النّحاة، ص 41–42 (مدخل شوقي ضيف).

[2]– المرجع نفسه، ص 42.

علمية محضة، ومن ثمّ لا يمكن استعمالها في تدريس العربية مباشرة لأنّ محتواها علم نظريّ. إلاّ أنّ هذا العلم لا بدّ منه من جهة أخرى؛ إذ يعتمدُ عليه الباحث في صناعة تعليم اللغة كمرجع للوضع اللغوي العربي وللكيفيات المخالفة التي سُمعت عن فصحاء العرب في استعمالهم لهذا الوضع."[1] فالنّحو العلمي كما يتبيّن من كلام عبد الرحمن الحاج صالح يكمن دوره في العملية التعليمة في كونه الأرضية والمنطلق، الذي يستند عليه المتخصصون في تعليم اللغات في وضع البرامج التعليمية في مجال النّحو التعليمي، وليس النّحو العلمي نفسه هو النّحو الذي يُدرّس للناشئة.

وللأسف الشديد فقد وقع في هذا الخلط بين النّحو العلمي والنحو التعليمي الكثيرُ من الدارسين المعاصرين الذين دعوا إلى تيسير النّحو وتجديده؛ فهذا الدكتور أحمد عبد الستار الجواري يقول في كلام له عن ضرورة تيسير النّحو: "ولكن علة التعليل في النّحو آتية من تسلسل العلل وإمعانه في القياس المنطقي المجرّد الذي يسلم أحيانا إلى البعد عن الواقع المحسوس، بل ينتهي أحيانا إلى ما لا يقبله العقل. مثال ذلك الكلام على رفع الفاعل، يُقالُ: لِمَ رُفعَ؟ فيُجابُ لأنّه في موضع الإسناد، فيُقال ولماذا يُرفع ما يكون في موضع الإسناد؟ فيُقال: لأنّه ثقيل والرفع ثقيل فاختير له."[2] ونحن نقول هنا للدكتور أحمد عبد الستار الجواري: هل نحن مطالبين، عند تدريس النّحو، بالخوض في مختلف هذه المسائل التعليلية الجدلية التي لا يحتاج إليها متعلم النّحو في شيء؟ إنّ الجواب واضح؛ فالبحث في العلل القياسية والجدلية التي تتعدّى الغرض التعليمي هو ميدان آخر غير ميدان التعليم، وليس من الحكمة ولا من المنطق في شيء أن نمنع النّحاة من التعليل والتحليل بدعوى أن الناشئة والمتعلمين لا يفهمون هذه العلل والتحليلات المعمّقة، وإنمّا أصابع الاتّهام هنا تُوّجه إلى القائمين على وضع البرامج التعليمية حين أدرجوا هذه العلل والتحاليل في البرامج التعليمية المقرّرة على التلاميذ، إن كان هؤلاء الواضعين لهذه البرامج قد وقعوا فعلا في هذا الخطأ، أمّا أن نحمّل النّحاة الأوائل وِزْرَ ما لم يرتكبوه، فذلك هو عين الخطأ الذي ليس بعده خطأ.

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 182.

[2]– أحمد عبد الستار الجواري، "رأي في تيسير تعليم النحو"، مجلة مجمع اللغة العربية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة مصر: 1404هـ/1984م، ج53، ص 161.

والقول بنفي التعليل في الميدان التعليمي لا ينبغي أن يُأخذ على عواهله؛ لأنّ التعليل ركيزة من الركائز التي يقوم عليها التعليم، فالعائد إلى تاريخ النّحو العربي يجد "أنّ تعليم النّحو كان دافعا لبروز التعليل في المرحلة الأولى من تاريخ النّحو العربي؛ لأنّ التعليم بطبيعته يرتبط بمعيارين: **الأوّل:** صورة مجرّدة للتراكيب والأبنية، وهي ما تُسمّى بالقاعدة، يصوغ وفقها المتعلم أبنيةً، وتراكيبَ من إنشائه بعد الاستئناس بنماذج دالة. و**الثاني:** اعتماد القاعدة مقياسا من مقاييس الصواب يستند إليها المتعلّم؛ ولهذا، فمن المألوف أن يتسلّح المعلّمُ بالعلل التي تبرهن صحّة ما يُعلّمه وفق سِنّ المتعلم الذي تقفز إلى ذهنه أسئلة التعليل، لماذا كذا؟ ولماذا؟ و...إلخ"[1] وذلك طبعا دون الخروج عن مجال العلة التعليمية التي وضع حدودَها النّحاة، ودون أيضا أن تكون العلّة مطلوبة في حدّ ذاتها، وإنّما تكون وسيلة من الوسائل التي يعتمدها المعلمّ في العملية التعليمية، وذلك استجابة للتطورات التي تطرأ على عقل المتعلّم، ونوعية الأسئلة التي يقوم بطرحها.

ونعود إلى محاولة شوقي ضيف التجديدية، التي رأينا فيها نوعا من التداخل بين النّحو العلمي والنّحو التعليمي، وهــو ما يُقرّره الدكتور محمد عيــد، في تعليقه على كتاب شوقي ضيف بقوله: "كتاب «تجديد النّحو» خلطَ بين مستويين لدارسيه، هما مستوى المتخصصين فيه أو المتخصصين في اللغة العربية عامة، ومستوى الشادين فيه من طلاب المدارس، وترتّب على ذلك الخلط بين التّجديد والتّيسير."[2] وذلك لنُسجّل على محاولته مأخذا آخر يتعلّق بتصوّر شوقي ضيف لماهية تيسير النّحو؛ حيث يرى أنّ التيسير إنّما هو عبارة عن اختصار للنّحو العلمي وذلك بحذف وتغيير بعض أبوابه، وتقليصٍ في بمعالجة بعض مسائله. والحقيقة أنّ هذا التصوّر الذي يتبنّاه شوقي ضيف عن التيسير لا يؤدّي حقيقة إلى التيسير المنشود؛ لأنّه تصوّر يعتمد على الحذف والإلغاء، وكأنّنا بشوقي ضيف يرى القواعدَ النّحوية عملاقا ضخما تستعصي على المتعلّم مقارعتُه، لذا وجب التّخلص من هذا العملاق بأيّة طريقة، يقول عباس محمود العقاد: "ومن علامات الانحراف البعيدة عن الوجهة أن يحسب المجددون أنّهم ينتهون يوما إلى لغة

---

[1]– حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1. عمان: 2000، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص 101.

[2]– محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية، ص12.

خالية من القواعد والأصول التي يجتهد فيها المعلّم والمتعلّم في كلّ مرحلة من مراحل التدريس."[1] ومن هنا إذن ينبغي أن نعرف التصوّر الحقيقي الذي ينبغي أن نسير على هديه لدى حديثنا عن مفهوم تيسير النّحو، والذي نميل إليه في هذه المسألة هو ذلك التصوّر الذي قدّمته لنا المدرسة الخليــلية الحديثة بقيادة اللسانيّ عبد الرحمن الحاج صالح؛ حيث ترى هذه المدرسة أنّ تيسير النّحو إنّما "هو تكييف النّحو والصرف مع مقتضيات التربية الحديثة، وذلك عن طريق تبسيط الصورة والطريقة التي تُعرض فيها القواعد على المتعلمين. وبناء على هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النّحو، لا في النّحو ذاته."[2] فالتيسير يكون في طريقة العرض وليس في المادة المعروضة، لأنّ المادة المعروضة، كما رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل، إنّما استنبطها النّحاة من المدونة العربية التي يصحّ الاحتجاج بها، وبالتالي إلغاء وحذف هذه المادة المعروضة (أي القواعد) إنّما هو حذف للغة التي استُنبطت منها. وقد نتج عن الخلط بين النّحو العلمي والنّحو التعليمي مصاعبُ أخرى أثقلت كاهل النّحو التعليمي؛ حيث يرى الدكتور عليّ أبو المكارم أنّ "عدم التفرقة منهجيّا ــ في أحيان كثيرة ــ بين مستوى البحث النّحوي، ومستوى البحث التعليمي قد ترتّب عليه أنّ كثيرا من مؤلفي النّحو التّعليمي تصوّروه على أنّه مجرد **ملخص** لأحكام البحث النّحوي، و**موجز** لقضاياه، و**تهذيب** لمسائله، وقد نتج عن هذا التصوّر أخطاء كان لها آثارها في ازدياد صعوبات تعليم النّحو، لعلّ أهمها امتداد كثير من مشكلات البحث النّحوي إلى مجال النّحو التعليمي... فوجدنا كثيرا من النّحاة الذين يحرصون على تعليم الطلاب يخلطون بين ما يُقالُ في البحث وما يُقرّرُ في التّعليم."[3] فوقعوا بذلك في المحظور وعقّدوا النّحو التعليمي أكثر، وهم يزعمون أنّه ينشدون التيسير، ولكن هيهات أن يتحقّق لهم ذلك وهم قد أخطؤوا الطريق من الوهلة الأولى.

من كلّ هذا إذا، يتبيّن لنا في هذا المبحث ضرورة التفريق بين النّحو العلمي والنّحو التّعليمي عند حديثنا عن عملية تيسير النّحو وتجديده؛ إذ لا ينبغي لنا أن ننقد النّحو العلمي ونحن

---

[1]– العقّاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ص 51 (بتصرّف)

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، "أثر اللسانيات في النهوض بمستوي مدرّسي اللغة العربية"، مجلة اللسانيات، الجزائر: 1974/1973، ع4، ص22–23. وينظر أيضا: محمد صاري، "تيسير النّحو موضة أم ضرورة"، ندوة تيسير النحو.

[3]– علي أبو المكارم، "حول المشكلات المنهجية في مؤلفات النّحو التعليمي"، مجلة بحوث كلية اللغة العربية، السعودية: 1404هـــ/1405هـــ، ع2، ص 385–386.

نشتغل في ميدان النّحو التعليمي، لأنّنا بذلك نكون قد خرجنا من ميدان البحث التربوي التّعليمي إلى ميدان آخر هو ميدان نقد العلوم الذي لا يدخل في ميدان تيسير النّحو، إذ هو ميدان آخر له أهله ومناهجه وأهدافه الخاصة به، مثلما رأينا سابقا. كما ينبغي لنا أيضا أن نُحدّد جيّدا التصوّر العام لمفهوم تيسير النّحو؛ حيث أنّ التيسير ينبغي أن يرتكز على الكيفية والطريقة لا على المادة النّحوية في حدّ ذاتها؛ لأنّ التركيز على المادة وإهمال طريقة تقديمها للمتعلمين إنّما هو تصوّر خاطئ بيّنت بطلانَه الدراساتُ اللسانية والأبحاث التربوية الحديثة.

* * *

الخاتمة

الخـــــاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا البحث أن نعرض بالدراسة والتحليل لقضية تعدُّ من أهم القضايا التي شغلت بالَ المشتغلين بالدرس اللغوي العربي في العصر الحديث؛ ونعني بذلك ما اِصطُلِحَ على تسميّتها بقضية تيسير النّحو العربي، والتي حاولنا أن نتعرّض لها من خلال محاولة الدكتور شوقي ضيف الذي أدلى بدلوه في هذه المسألة من خلال مشروعه التجديدي الذي يرى صاحبُه أنه بمثابة الوصفة السّحرية التي ستُنهي النقاشَ الدائر حول مسألة تيسير النّحو، هذه الوصفة التي كانت بمثابة المدوَّنة التي أقمنا عليها هذا البحث. ولا نزعم أنّنا قد أحطنا كليّة بكلّ جهود شوقي ضيف؛ إذ من الصعوبة بمكان على طالب علم مثلي أن يستوعب كل ما قاله هذا الرجل الذي يُعّد جبلا شامخا في مختلف أصناف المعرفة الأدبية واللغوية في السّاحة العربية، وإن بدرت منّا في بعض مراحل هذا البحث بعضُ النقود إزاء صنيع هذا الرجل فإنّ ذلك لا يُنقص من قدره شيئا، ولا يغمط له حقّا، وإنّما ذلك من طبيعة البحث العلمي الذي لن تقوم له قائمة من دون النقد العلمي البنّاء، وذلك بغية الارتقاء به دائما نحو الأفضل، ومن هنا سنحاول أن نذّكر هنا بأهم النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة المتواضعة، وهي كما يلي:

ــ إنّ مفهوم مصطلحي التيسير والتجديد عند شوقي ضيف قد حمل دلالات شتى كالحذف والإلغاء، وإعادة التبويب والتنسيق، وغيرها من المفاهيم الأخرى التي ارتبطت بهذين المصطلحين، وقد تداخل مفهوم هذين المصطلحين عند شوقي ضيف إلى درجة أصبح من الصعوبة بمكان وضع حدود لكلّ واحد منهما؛ حيث إنّهما لم يحقّقا الحدّ الجامع المانع الذي نعرف منه بدايةَ هذا المصطلح ونهايته، وأوجه اتفاقهما وافتراقهما، وهو الأمر الذي يجعلنا نقول إنّ مصطلح (التّجديد) و(التّيسير) قد وردا على سبيل الترادف عند شوقي ضيف؛

ــ إنّ محاولة شوقي ضيف التجديدية لم تخرج عن نطاق التراث؛ فهو قد نقد التراث بالتراث، معتمدا في ذلك على كتاب (الرد على النّحاة) لابن مضاء القرطبي، ولم يلتفت إلى ما توصّلت إليه مختلف المدارس اللسانية الحديثة من نتائج علمية يمكن استثمارها في الدرس النّحوي العربي مثلما فعل بعض الدارسين العرب المحدثين الذين أشرنا إلى بعض منهم فيما سبق من هذا البحث؛

ــ إنّ الدعوة إلى تيسير النّحو تعود إلى البدايات الأول للتأليف النّحوي، ولكن ما ميّز هذه الدعوات في بداياتها هو عدم خروجها عن النظرية العامة التي قام عليها النّحو العربي عند الخليل وسيبويه، ولم يخرج عن هذا النهج إلاّ نفر قليل من النّحاة من أمثال قطرب وابن حزم وابن مضاء، وهي كلّها دعوات لم تلق استجابة كبيرة في العصور التي ظهرت فيها. أمّا في العصر الحديث فقد استمرّت هذه الدعوات بشكل أكثر قوّة، وقد تميّزت عن غيرها من الدعوات السابقة بتشديدها على ضرورة إعادة النظر في النظرية العامة التي قام عليها النّحو العربي؛ وذلك إمّا تأثرّا ببعض الآراء القديمة من التراث كآراء ابن مضاء، أو تأثرا بالنظريات اللسانية الغربية، خاصة عند أولئك الدارسين الذين تابعوا دراساتهم في مختلف الجامعات الغربية، ما جعلهم يحاولون استثمار تلك الأبحاث الحديثة في إعادة استنطاق التراث اللغوي العربي؛

ــ إنّ ما ذهب إليه شوقي ضيف، وقبله الكوفيون، من ضرورة إلغاء العمل بـــ (أن) المضمرة التي تنصب الفعل المضارع وضرورة اعتبار الفعل المضارع منصوبا بالأدوات الظاهرة التي تسبقه مثل «كي» و«حتى» رأي سديد؛ لأنّه ييسّر الإعراب على الناشئة، ويمكن الأخذ به حتى في المستويات المتقدّمة من التعليم، ونحن نتمنى أن تعمل به مختلف وزارات التربية في مختلف الأقطار العربية؛

ــ إنّ دعوة شوقي ضيف إلى إلغاء تقدير متعلق الجار والمجرور والظرف فيها تيسير كبير للمتعلمين، وهذا مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الجمل التي لا يمكن أن يتحقّق فيها هذا الإلغاء مثلما هو الحال في الجمل التي دخلت عليه "لولا" و"لا" النافية للجنس؛ لأنّ خبرهما يكون دائما نكرة مفردة، ولا يمكن أن ينوب عنه الظرف أو الجار والمجرور؛

ــ إنّ دعوة شوقي ضيف إلى الاعتداد بوجه واحد في إعراب التابع لاسم "إنّ" واسم "لا" النافية للجنس، وتابع المنادى، وكذا في النعت المضاف للوصف، وذلك بالاعتماد على الإعراب الدال على ظاهر اللفظ لا معناه، هو عين الصواب؛ لأنّ فيه اطّرادا لقاعدة التابع، وتسهيلا على المتعلّم؛

ــ إنّ دعوة شوقي ضيف إلى إضافة باب جديد في النّحو يهتمّ بمخارج الحروف وطريقة التلفظ بها، مُقتبِسًا ذلك من علم التجويد والقراءات القرآنية، تُعدُّ من أهم محاسن مشروعه

التجديدي، ونتمنى أن يأخذ برأيه هذا كلُّ المسؤولين عن تأليف الكتب المدرسية في مختلف الأقطار العربية، خاصة ونحن نرى أنّ بعض الأصوات قد عرفت انحرافا كبيرا في مخرجها؛ ومن ذلك صوت الضاد الذي بالكاد نجد له نطقا صحيحا في استعمالنا اللغويّ المعاصر، حيث أصبح أغلبية العرب ينطقونه ظاءً، ولو تمّ تعليم الأجيال الماضية لمخارج النطق منذ الصغر لما وصلنا إلى هذه الانحرافات الصوتية في نطق أصوات لغتنا؛

ــ إنّ شوقي ضيف ينتصر في العديد من المرات لرأي الكوفة على حساب رأي البصرة؛ مثلما رأيناه في باب كان وأخواتها وغيرها من الأبواب الأخرى التي ضمّها إلى باب المفعول به؛

ــ إنّ شوقي ضيف قد خرج في بعض الأحيان عن منهجَه الذي تبنّاه في كتابه (تجديد النّحو)؛ فمن جهة نراه يدعو إلى ضرورة التخلي عن التقدير والتأويل والقياس في النّحو، ومن جهة أخرى نجده يعتمد على التقدير والتأويل، ومن ذلك إعرابه لجملة المضارع بعد كاد وعسى مفعولا به وقياسه عليهما بقية الأخوات الأخرى؛

ــ إنّ منهج شوقي ضيف يميل كثيرا إلى الاختصار في الكثير من المسائل النّحوية؛ مثلما هو الحال في باب التنازع، وإعراب "لا" النافية للجنس التي اقتصر فيها شوقي ضيف على وجه واحد في الإعراب، وإهماله للوجوه الأخرى رغم استنادها إلى شواهد من القرآن الكريم؛

ــ إنّ شوقي ضيف قد خالف منهجه الذي رسمه لنفسه في كتابه (تجديد النّحو)، والذي يقوم على إلغاء نظرية العامل في الكلام؛ إذ نجده في الكثير من المرات يعتمد على نظرية العامل في تحليله للمسائل النّحوية؛ ومن ذلك تقديره عاملا للاسم المنصوب في بداية الكلام في باب الاشتغال، وهذا ما يُحدث نوعا من الاضطراب بين الجانب النظري والجانب التطبيقي في مشروعه التجديدي؛

ــ إنّ القول بأنّ الإعراب لصحة النطق هو قولٌ فيه نظر كبير؛ لأنّ شوقي ضيف هنا عكس القضيّة، فهو يرى أنّ النطق الصحيح للكلام لا يمكن أن يكون إلاّ إذا كان مسبوقا بالإعراب، والحقيقة أنّ النطق هو الذي يسبق الإعراب، فالإنسان الذي لا ينطق الكلام صحيحا

لا يمكنه أبدا أن يُعربَ ذلك الكلام إعرابا صحيحا؛ لأنّه لم يفهم ذلك الكلام أصلا لذلك نطق به خاطئًا، وهو ما سينعكس سلبا على إعرابه له؛

ــ إنّ شوقي يتعامل مع الكثير من المسائل النّحوية بطريقة توحي لنا أنّ النّحو ليس مستنبطا من اللغة، وإنّما هو من صنع النّحاة، فنراه يلغي بعض المسائل النّحوية مثلما رأيناه في أسلوب التعجب و"لا" النافية للجنس، رغم استناد هذه المسائل إلى أصول لغوية صحيحة وبالتالي فإنّ حذف شيء من هذه القواعد التي وضعها النّحاة إنّما هو حذف لشيء من اللغة التي استنبط منها النّحاة تلك القاعدة المحذوفة؛

ــ إنّ مهمّة النّحو عند شوقي ضيف تتمثّل في اكتساب المهارة اللغوية وتصحيح نطق المتعلم، وهو ما أبطله ابن خلدون منذ سبعة قرون خلت حين قرّر "أنّ ملكة اللسان غير صناعة تلك اللغة ومستغنية عنها في التعليم" وهو ما أكّده أيضا علم تعليمية اللغات في العصر الحديث؛

ــ إنّ المتأمّل في صنيع شوقي ضيف، في مشروعه التجديدي، يرى أنّه قد وقع في نوع من الخلط بين النّحو العلمي والنّحو التعليمي؛ فهو من جهة يعلن أنّ هدفه هو تيسير النّحو التعليمي ومن جهة أخرى نراه يوّجه سهـــامَه النقدية إلى النّحو العلمي النظري؛

ــ إنّ تصوّر شوقي ضيف لمفهوم النّحو التعليمي يقوم على تلخيص وحذف بعض الأبواب من النّحو العلمي التخصّصي، وإيجازٍ لقضاياه، وتهذيبٍ لمسائله، وهو تصوّر لا يتماشى كثيرا مع الدراساتُ اللسانية والأبحاث التربوية الحديثة التي أولت اهتمامها أكثر لطريقة عرض المادة النّحوية، لا للمادة النّحوية نفسها؛

ــ إنّ الواقع اللغوي الراهن للوطن العربي قد ساهم مساهمة مباشرة في الوضع المزري الذي يعيشه النّحو العربي، واللغة العربية بشكل عام؛ فمتعلم اللغة العربية يفتقد لكلّ المحفّزات البَرَكْمَاتية التي تدفعه إلى الإقبال على تعلّم اللغة العربية.

هذه، بشكل عام، أهم النتائج التي توصّل إليها هذا البحث المتواضع، وهي نتائج تبرز الكثير من الإيجابيات التي تُسّجل لشوقي ضيف في مشروعه التجديدي، كما تسلّط الضوء أيضا عن بعض الهانات التي وقع فيها الرجل وهي هانات لا تنقص أبدا من قيمة هذا الرجل العلمية.

ونزعم أنّ هذه النتائج تنير بعضا من الطريق التي ينبغي سلكها عند تناول مسألة تجديد النّحو عند شوقي ضيف بشكل خاص، ومسألة تيسير النّحو بشكل عام.

هذا، وما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خطئ أو نسيان فمن آدميّتي ومن الشيطان، والله ﷻ أسأل أن يكتب لي فيه القبول، إنّه ولّي ذلك والقادر عليه، والحمد لله ربّ العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

* القرآن الكـــريم (رواية حفص).

المعـــاجـــم

1 ــ ابن منظور، لسان العرب، ط1. بيـــروت:1427هـــ/2006م، دار صبح وإديسوفت ج02.

2 ــ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط4. مصر: 1425هـــ/2004م، مكتبة الشروق الدولية.

الدواوين الشعرية

ــ امرؤ القيس، الديوان، شر: عبد الرحمن المصطاوي، ط2. لبنان: 1425هـــ/ 2005م، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.

المصادر والمراجـــع

1 ــ إبراهيم فاضل صالح السامرائي، معاني النّحو، ط2. القاهرة: 1423هـــ/2003م، شركة العاتك لصناعة الكتاب.

2 ــ إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ط2. القاهرة:1413هـــ/1992م.

3 ــ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دط. دمشق: دت، مكتبة الخانجي.

ــ لمع الأدلة في أصول النّحو، تح: سعيد الأفغاني، دط. دمشق: 1987

ــ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، ط1. الأردن: 1404 هـــ/1985م، مكتبة المنار.

ــ أسرار العربية، دط. دمشق: دس، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

4 ــ ابن جنّي، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دط. مصر: دس، دار الكتب المصرية.

ــ سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، ط1. دمشق: 1405هـــ/1985م.

5 ــ ابن خلدون، المقدمة، دط. لبنان: 1421هـ/ 2001م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

6 ــ ابن السراج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط3. بيروت:1417هـ/1996م مؤسسة الرسالة.

7 ــ ابن عصفور، المقرّب، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، دط. بغداد: 1972، مطبعة العاني.

8 ــ ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1. مصر: 1410هـ/1990م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع للإعلان.

9 ــ ابن مضاء القرطبي، الرّد على النّحاة، تح: شوقي ضيف، ط2. القاهرة: دس، دار المعارف.

10 ــ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1. الكويت: 1421هـ/2000م، السلسلة التراثية.

11 ــ ابن يعيش، شرح المفصّل، دط. مصر: دس، الطباعة المنيرية.

12 ــ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1408هـ/1988م، مكتبة الخانجي

13 ــ أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح : مازن المبارك، ط3. بيروت:1399 هـ /1979م، دار النفائس.

14 ــ أبو سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد مبروك، ط1. القاهرة: 2002م، مكتبة الخانجي.

15 ــ أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط7. القاهرة: دس، مكتبة النهضة المصرية.

16 ــ أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط6. القاهرة: 1988م، منشورات عالم الكتاب.

17 ــ أمين عبد الله سالم، تجديد النّحو ونظرة سواء، ط1. مصر: 1406هـ/1986م، مطبعة الأمانة.

18 ــ برجشتراسر، التطور النّحوي للغة العربية، تر: رمضان عبد التّواب، ط2. مصر: 1414هـ/ 1994م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

19 ــ بكري عبد الكريم، أصول النّحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ط1. الجزائر: 1999، دار الكتاب الحديث.

20 ــ تمام حسان، اجتهادات لغوية، ط1. القاهرة: 2007م، عالم الكتاب.

ــ اللغة العربية معناها ومبناها، دط. المغرب: 1994م، منشورات دار الثقافة.

21 ــ الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، ط7. مصر: 1418هـ/ 1998م، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.

ــ الحيوان، تح: عبد السلام هارون، ط2. مصر:1384هـ/1965م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

22 ــ جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. 1399هـ/1779م، دار الفكر، ج2، ص230.

ــ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تح: محمد بدر الدين النعساني دط. لبنان: دس، دار المعرفة بيروت.

ــ الأشباه والنظائر في النّحو، دط. لبنان: دس، دار الكتب العلمية.

23 ــ حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1. عمان: 2000، دار الشروق للنشر والتوزيع.

24 ــ روي هاريس وتولبت جي تيلر، أعلام الفكر اللغوي، تر: أحمد شاكر الكلابي، ط1. ليبيا:2004، دار الكتاب الجديدة المتحدة.

25 ــ زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التّام لما في النّحو من أوهام، ط1. بيروت: 2002، منشورات رياض الريس.

26 ــ الزمخشري، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجــوه التأويل تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، ط1. الرياض: 1418هـ/1998م، مكتبة العبيكان.

27 ــ سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومثاقفات، ط1. القاهرة: 2004، منشورات عالم الكتاب.

28 ــ شريف الشوباني، لتحيا اللغة العربية: يسقط سيبويه، دط. مصر: 2004، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

29 ــ شوقي ضيف، تيسير النّحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ط2. القاهرة: 1993 دار المعارف.

ــ تجديد النّحو، ط4. القاهرة: دت، دار المعارف.

ــ تيسيرات لغوية، دط. مصر: 1990، دار المعارف.

ــ مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، ط1. مصر: 1404هـ/1984م، مجمع اللغة العربية.

30 ــ شوقي المعرّي، قراءة معاصرة في تيسير النّحو العربي، دط. دمشق: 2006، منشورات إتحاد الكتاب العرب.

31 ــ صالح بلعيد، في أصول النّحو، دط. الجزائر: 2008، دار هومة للنشر والتوزيع.

ــ في الأمن اللغوي، دط. الجزائر: 2010، دار هومة للنشر والتوزيع.

32 ــ عباس حسن، النّحو الوافي، ط3. مصر: دس، دار المعارف بمصر.

ــ اللغة والنّحو بين القديم والحديث، ط2. مصر: دس، دار المعارف.

33 ــ عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ط6. القاهرة: دس، دار المعارف.

34 ــ عبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، دط. الجزائر: 2008، دار هومة.

35 ــ عبد الرحمن بن محمد القعود، الازدواج اللغوي في اللغة العربية، ط1. الرياض: 1417هـ/ 1997م، مكتبة الملك فهد الوطنية.

36 ــ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دط. الجزائر: 2007، دار موفم للنشر.

37 ــ عبد السلام المسدّي، العرب والانتحار اللغوي، ط1. طرابلس: 2011، دار الكتاب الجديد المتحدة.

38 ــ عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط4. المغرب: 2000م، دار توبوقال.

39 ــ عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، ط2. القاهرة: دس، دار العارف.

40 ــ عبد الكريم محمد الأسعد، الوسيط في تاريخ النّحو العربي، ط1. الرياض: 1413هـ/ 1992م، دار الشوّاق للنشر والتوزيع.

41 ــ عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النّحوي في القرن العشرين، ط1. القاهرة: 1425هـ /2004م، مكتبة الآداب.

42 ــ عبد الله الفوزان، دليل إلى السالك إلى ألفية ابن مالك، ط1. 1998، دار المسلو للنشر والتوزيع.

43 ــ عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دط. بيروت: دس، دار النهضة العربية.

44 ــ علي كشرود، أحكام الصرف في اللغة العربية، دط. الجزائر: 2003، دار القصبة للنشر.

45 ــ فاطمة الهاشمي بكّوش، نشأة الــدرس اللساني العربي الحديث، ط1. جمهورية مصر العربية: 2004م، ايتراك للنّشر والتوزيع.

46 ــ فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5. سورية: 1409هـ/1989م، دار القلم العربي.

47 ــ كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النّحوية، ط1. عمان: 1427هـ/2006م، دار صفاء للنشر والتوزيع.

48 ــ محمد إبراهيم عبادة، النّحو التعليمي في التراث العربي، دط. مصر: دس، منشأة المعارف بالإسكندرية.

49 ــ محمد بن صالح العثيمين، شرح المقدّمة الأجرومية، ط1. مصر: 1424هـ/2004م، مكتبة المسلم للطباعة والنشر والتوزيع.

50 ــ محمد حسن حسن جبل، دفاع عن القرآن الكريم، ط2. مصر: 2000م، دار البربري للطباعة الحديثة.

51 ــ محمد الطنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، ط2. القاهرة: دس، دار المعارف.

52 ــ محمد علي أبو العباس، الإعراب الميسّر، دط. القاهرة: دس، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير.

53 ــ محمد عيد، أصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4. القاهرة: 1410هـ/1989م، عالم الكتاب.

ــ في اللغة ودراستها، دط. القاهرة: 1974م، عالم الكتاب.

ــ قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، ط01. القاهرة: 1410هـ/1989م عالم الكتاب.

54 ــ محمد المختار ولد أبّاه، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، دط. المملكة المغربية: 1996م، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

55 ــ محي الدين الدرويش، إعــراب القرآن الكريم وبيانه، ط7. دمشق: 1420هـ/1999م دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع.

56 ــ مهدي المخزومي، في النّحو العربي؛ نقد وتوجيه، ط2. لبنان: 1406هـ/ 1486م، دار الرائد العربي.

57 ــ نهاد الموسى، اللغة العربية في العصر الحديث/قيم الثبوت وقوى التحوّل، ط1، الأردن: 2007، دار الشروق للنشر والتوزيع.

58 ــ وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، التأليف النّحوي بين التفسير والتأويل، ط1. الكويت: 1428هـ/2007م، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع.

59 ــ ياسين أبو الهجاء، مظاهر التّجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، ط1. الأردن: 1429هـ/2008م، عال الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.

60 ــ يوسف الصيداوي، اللغة والنّاس، ط1. دمشق: 1416هـ/ 1996م، دار الفكر.

الندوات والدّوريـــــــــات:

1 ــ أحمد عبد الستار الجواري، "رأي في تيسير تعليم النّحو"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهر مصر: 1404هـ/1984م، ج53.

2 ــ جميل علّوش، "مع الدكتور شوقي ضيف في مقدمة الرد على النّحاة"، مجلة التراث العربي دمشق: 2003، اصدارات اتحاد الكتاب العرب.

3 ــ حسين طه، "مشكلة الإعراب". القاهرة: 1959م، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة مج:11.

4 ــ خالد بن عبد الكريم بسندي، "محاولات التجديد والتيسير في النّحو العربي، المصطلح والمنهج نقد وتوجيه"، مجلة الخطاب الثقافي، المملكة العربية السعودية:1429هـ/2008م ع03.

5 ــ سالم علوي، "لا لن يسقط سيبويه" مجلة اللغة العربية. الجزائر:2007، المجلس الأعلى للغة العربية، ع17.

6 ــ صالح بلعيد، "شكوى مدرّس النّحو من مادة النحو"، أعمال ندوة تيسير النّحو، الجزائر: 2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية.

7 ــ عبد الحميد مصطفى السيد، "نظرية العامل في النّحو العربي ودراسة التركيب" دمشق:2002، مجلة جامعة دمشق، المجلّد:18، ع3.

8 ــ عبد الرحمن الحاج صالح، "أثر اللسانيات في النهوض بمستوي مدرّسي اللغة العربية" مجلة اللسانيات، الجزائر: 1974/1973، ع4.

9 ــ علاء إسماعيل الحمزاوي، "موقف شوقي ضيف من الدرس النّحوي"، كلية الآداب، جامعة المنيا.

10 ــ علي أبو المكارم، "حول المشكلات المنهجية في مؤلفات النّحو التعليمي"، مجلة بحوث كلية اللغة العربية، السعودية: 1404هـ/1405هـ، ع2.

11 ــ محمد أبو المكارم قنديل، "مزاعم التّجديد في النّحو العربيّ"، مصر: 1408هـ/1988م مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، ع1.

12 ــ محمد صاري، "تيسير النّحو موضة أم ضرورة"، أعمال ندوة تيسير النّحو، الجزائر: 2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية.

فهرس المحتويات

فهرس

مقدمة.....05

تمهيد.....11

فصل تمهيدي: دراسة في المصطلحات.....16

الفصل الأول: خلفيات حركة تجديد النحو عند شوقي ضيف.

المبحث الأول: ثورة ابن مضاء وأثرها على شوقي ضيف.....26

أ – إلغاء نظرية العمل.....28

ب– إلغاء مبدأ الإضمار والتقدير.....31

ج– إلغاء القياس.....32

د– مقترحات أخرى.....35

المبحث الثاني: في أسباب الدعوة إل تيسير النحو.....37

المبحث الثالث: في مفهوم التجديد عند شوقي ضيف.....49

الفصل الثاني: دراسة في الأسس المنهجية لآراء شوقي ضيف التجديدية.

المبحث الأول: إعادة تنسيق أبواب النحو.....58

1– باب كان وأخواتها.....60

2– باب كاد وأخواتها.....65

3– باب ظنّ وأخواتها، وباب أعلم وأرى.....67

4– باب التنازع.....69

5– باب الاشتغال.....71

6– باب التمييز.....73

7– باب الإغراء والتحذير.....75

8– باب الاستغاثة والندبة.....76

9– باب الترخيم.....77

10- الميزان الصرفي والإعلال.....78
المبحث الثاني: إلغاء الإعرابين: المحلي والتقديري.....80
1- الأسماء المنقوصة والمقصورة والمبنية.....80
2- الجمل التي لها محلّ من الإعراب.....81
3- متعلّق الجار والمجرور والظرف.....82
4- "أن" المضمرة في المضارع.....83
5- العلامات الأصلية والفرعية في الإعراب.....84
المبحث الثالث: الإعراب لصحّة النطق.....86
المبحث الرابع: وضع تعريفات وضوابط دقيقة.....90
1- المفعول المطلق.....90
2- المفعول معه.....91
3- الحال.....93
المبحث الخامس: حذف زوائد كثيرة من أبواب النحو.....96
1- التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر.....96
2- حذف إعمال «ليت» مع «ما» الكافة 97
3- إلغاء العطف على «إنّ» واسمها بالرفع.....98
4- تابع المنادى.....100
5- عمل المصدر.....100
6- نعت المضاف للوصف.....101
المبحث السادس: إضافات متنوّعة في بعض الأبواب النحوية.....103
1- إضافة مبحث في نطق الكلمة.....103
2- إضافة جداول في تصريف الفعل.....104
3- أنواع الحروف.....105
4- أنواع الجمل.....106
الفصل الثالث: نظرات نقدية في آراء شوقي ضيف التجديدية.

المبحث الأول: موقع آراء شوقي ضيف بين ثنائية النحو واللغة.....110
المبحث الثاني: آراء شوقي ضيف بين ملكة اللسان وصناعة العربية.....116
المبحث الثالث: موقع آراء شوقي ضيف بين ثنائية النحو العلمي والنحو التعليمي.....126
الخاتمـــــة.....134
قائمة المصادر والمراجع.....140
فهرس الموضوعات.....149